الفكر العالمى
٢٣
مصير
روديسيا
ونياسالاند

مصير

روديسيا ونياسالاند

تأليف : فيليب ماسون

ترجمة : لمعي المطيعي

مراجعة : عثمان نوية

سلسلة كتب شهرية تصدرها جمعية الوعي القومي

يوليو ١٩٦١

الفكر العالمي

مقدمة

في أعقاب النكسة التي أصابت الحركة الوطنية في الكونغو ، والمؤامرات التي تحيط بالشعب العربي في الجزائر ، تصاعدت موجة الأحداث في وسط أفريقيا ، واتجهت أنظار العالم إلى هناك ، حيث تتجمع خيوط المؤامرة ضد الشعب الأفريقي في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند . .

ولئن كانت وكالات الأنباء في الفترة الأخيرة ركزت الأضواء على المؤامرات الرجعية التي يقوم بها المستوطنون البيض بالاشتراك مع الحكومة البريطانية في الروديسيات ونياسالاند ضد الحقوق التي يطالب بها أهل البلاد عند تعديل الدستور الفيدرالي ، فإن علينا أن نسجل أن بريطانيا عندما فرضت الاتحاد الفيدرالي على الروديسيات ونياسالاند عام ١٩٥٣ إنما كان هذا جزءاً من مخطط تهدف به بريطانيا إلى إقامة إتحادات افريقية على غرار إتحاد جنوب أفريقيا ، لربطها مستقبلا بعجلة الامبراطورية عن طريق إقامة حكومات عنصرية فيها تتجاهل المطالب الحقيقية لأهل البلاد في الحرية الكامله والاستقلال .

وتعود محاولة إقامة الاتحاد الفيدرالي في وسط أفريقيا إلى عام ١٩٣٨ عندما قامت لجنة «بليد زلوى» بجس النبض حول إمكان قيام

مثل هذا الاتحاد ، وقد سجلت هذه اللجنة أن مثل هذا المشروع يلقى معارضة صريحة من جانب الأفريقيين ، ونصحت بتأجيل البت فيه .. ولم تتمكن بريطانيا من فرض الاتحاد الفيدرالى إلا بالقوة والبطش ، بعد حل المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وإلقاء القبض على القادة الأفريقيين والقائهم فى السجون والمعتقلات ..

وجاء الدستور الفيدرالى فأعطى السلطة للمستوطنين البيض متجاهلا حقوق الأفريقيين ، فالبيض هم الذين يمثلون مصالح السود (كذا) ، والنفر القليل من الأفريقيين الذين أتيحت لهم الفرصة للتمثيل فى المجالس التشريعية أو التنفيذية إنما جاءوا عن طريق الانتخابات من البيض .. هذا فى حين أن نسبة البيض إلى السود في روديسيا الجنوبية لاتتجاوز ١ إلى ١٠ ، وفي روديسيا الشمالية ١ إلى ٣٠ ، وفى نياسالاند ١ إلى ٣٠٠ .

وتركز بريطانيا اليوم جهودها فى معركة فرعيـة ، فهى تتظاهر بحرصها على الحقوق الدستورية للأفريقيين ، ويعارض فى ذلك رئيس حكومة الاتحاد فى روديسيا الجنوبية مستر « ولنسكى » الذى يهدد باستخدام القوة ، عند اللزوم ، لمنع تطبيق توصيات وزارة المستعمرات البريطانية .. والواقع أن القضية الرئيسية بالنسبة للأفريقيين هى كما أعلنها زعيم نياسالاند الدكتور « هاستنج باندا » ، وكما أعلنها الحزب الوطنى الديمقراطى فى روديسيا الجنوبية ، هى تسليم السلطة لأصحاب البلاد الحقيقيين ، لا للبيض المستوطنين .

وينقسم البيض إلى ثلاثة فرق . الفريق الأول يطالب بانفصال روديسيا الجنوبية عن الاتحاد الفيدرالى والانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا .. والفريق الثانى يرى الابقاء على الاتحـــاد الفيدرالى بين الروديسيات ونياسالاند . مع انفصال الاتحاد الفيدرالى عن بريطانيا .. والفريق الثالث يرى الابقاء على الاتحاد الفيدرالى مرتبطاً ببريطانيا .. والمهم أن هذه الفرق الثلاثة تتخذ موقفاً واحداً إزاء نظام الحكم فى الداخل ، على أساس معارضة منح أى حقوق سياسيـة للأفريقيين . وأيا كان الأمر، فان الوضع فى أفريقيا سوف تحسمه الحركة التحررية التى بدأت تنظم صفوفها لتصفى الاستعمار فى القارة من أقصاها إلى أقصاها .

ولن تستطيع بريطانيا ، وحفنة من الانتهازيين البيض ، أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء .. إن الحركة الوطنية فى الروديسيات ونياسالاند جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى أفريقيا بأسرها .. هذه الحركة التى تسجل نجاحاً وتقدماً مطرداً فى وجه الاستعمار الذى يحارب معركة خاسرة فى وجه الزحف المقدس للشعوب التى حكمت عليه بالموت .

والكتاب الذى نقدمه للقارىء العربى هـذا الشهر من تأليف الكاتب البريطانى « فيليب ماسون » وهو كاتب متخصص فى شئون وسط أفريقيا ، وأهمية الكتاب تعود إلى أن الكاتب قد عاصر بنفسه جزءاً كبيراً من الأحداث الأخيرة ، وسجل اليقظة الثورية للأفريقيين فى سبيل التحرر والاستقلال ، واتصل بالقـادة الأفريقيين والحكام البيض ، والمسئولين البريطانيين فى الحكومة وحـزب المحافظين

البريطانى ، وحضر المناقشات التى دارت فى مجلس العموم حول هـذه المشكلة ، وتتبع رد الفعل من جانب المستوطنين البيض ، وخاصة فى روديسيا الجنوبية ..


وسلسلة الفكر العالمى ، حرصاً منها على استجلاء الحقيقة ، وعرض وجهات النظر كاملة آثرت أن تعرض وجهة النظر الأفريقية كما جاءت فى وثائق الحزب الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية ، وهى عبارة عن دستور الحزب وبيان لرئيسه وعدة بيانات صدرت فى مناسبات مختلفة .

ونرجو بهذا الكتاب أن نسد فراغا فى المكتبة العربية فيما يتعلق بالدراسات الأفريقية التى أخذت تحتل مكاناً مرموقاً من عناية العالم فى الفترة الأخيرة ..

امين شاكر
رئيس جمعية الوعى القومى

الجزء الاول

مسائل عامة



١ — بريطانيا وأفريقيا . .

ما يجرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا ، يؤثر على الوضع فى غينيا ونيجيريا ، إذ أن الحكومات الجديدة فى غينيا ونيجيريا لا يتسنى لها أن تنسى أن بريطانيا قد فشلت فى أن تحتج على السياسة التى يشمئزون منها ، والتى تمارس فى جنوب أفريقيا .. وليس فى وسع قبائل (الزولو) و (الماشــونا) أن تغض النظر عن قضايا الحرية فى الكونغو وغرب أفريقيا الفرنسية والصومال ..

كما أن الرأى العام العالمى ينظر إلى بريطانيا على أنها قد فشلت فى أن تكون فى مستوى مهمتها فى جنوب أفريقيا .. كذلك فان صداقتنا مع الهند ، ووضعنا في الكومنولث ، كلاهما معرض للاختبار على ضوء معالجة بريطانيا للشئون الأفريقية .

... على أن الفرصة لم تفت تماما ، فثمة مجال للعمل بحكمة ، وثمة إمكانية لأخذ زمام القيادة .

ويروى « ليفنجستون » فى مذكراته عن رحلته عبر أفريقيا ، أنه قد وصل إلى نقطة عند نهر (زمبيزى) ، ولم يكن أحد من البريطانيين قد شوهد هناك من قبل ، وعندما سأله السكان عن هويته ،

كان رده باعثاً على الحيرة لهم فى بادىء الأمر ، غير أنهم قالوا له بعد أن فحصوه ملياً . .

— آه ، لابد وأن تكون واحدا من تلك القبيلة التى تحب الرجال السود .

غير أنه منذ ذلك الحين ، حدثت أمور كثيرة شوهت سمعة بريطانيا فى نظر الأفريقيين ، وقد وقف مستر « ماكميلان » بنفسه عندما كان فى غانا فى يناير من عام ١٩٦٠ ، وقف على مدى التدهور الخطير الذى أصاب هيبة بريطانيا فى أفريقيا .

٢ — المشكلة السياسية الرئيسية .:

وفى أواخر عهد الملكة فيكتوريا وفى مطلع هذا القرن . ثار زعم خافت بأن الأفريقيين غير جديرين بأن يصبحوا دولة عصرية ، ثم أفصح عن زعم أبعد ، وهو أن الأفريقيين سيظلون غير أكفاء لأجيال كثيرة ، وبناء على هذا الزعم أهمل الأفريقيون بشكل واسع فى دساتير اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، وروديسيا الجنوبية عام ١٩٢٣ ..

صحيح أنه وضعت فى هذه الدساتير نصوص لحماية الأفريقيين . مثل النص فى دستور روديسيا الجنوبية الخاص بحق حكومة المملكة المتحدة ، فى منع التشريعات العنصرية ضد الأفريقيين .. غير أن حق الفيتو هذا لم يستخدم مرة واحدة .

إن مبعث هذه السياسة هو النظر إلى الأفريقيين على أنهم شعب ينبغى أن يبقى تحت الوصاية .. إلا أن الأفريقيين لا يرغبون

على الاطلاق فى البقاء تحت الوصاية إلى الأبد ... ومن هنا نشأت المشكلة الأساسية .

لقد أسلمنا السلطة إلى عنصر واحد من السكان، وهذا العنصر لا تتجاوز نسبته العددية إلى مجموع السكان أكثر من واحد إلى ثلاثين ، وهذا العنصر أيضاً ليس على استعداد بعد للتخلى عن السلطة التى أعطيناها له ، بحجة أن الأغلبية ليست على استعداد بعد لممارسة هذه السلطة ، كما أنه ليس من السهل أيضاً أن ننظر فى طريقة سحب هذه السلطة ..

ومنذ عام ١٩٥٣ ، وهناك اختلاف أساسى فى أسلوب الأدارة إزاء الأفريقيين . . (فمكتب المستعمرات) فى روديسيا الشمالية ونياسالاند يلجأ إلى نظام الحكم غير المباشر ، أى أنه يدير شئون الأفريقيين عن طريق رؤسائهم .. و (إدارة شئون الوطنيين) فى روديسيا الجنوبية تلجأ إلى أسلوب الحكم المباشر .

على أن الأختلاف فى وسائل الادارة كان دائماً أقل أهمية من الاختلاف فى الأهداف الكامنة وراء هذه الأساليب .. فالمفروض أن الهدف البعيد لمكتب المستعمرات ـ وإن كان هذا الهدف يترك أحيانا ـ هو أن يطور روديسيا الشمالية ونياسالاند إلى دولة أفريقية تتمتع بالحكم الذاتى . وربما لم يفكر أحد بوضوح متى يحدث هذا وربما لم يتخذ أحد أى خطوة إيجابية للإسراع بهذا اليوم . غير أن هذا كان هو المفروض أساساً من مكتب المستعمرات . أما فى روديسيا الجنوبية فقد كان الهدف هو أن تكون روديسيا الجنوبية دولة

الرجل الأبيض ، وكان من الأمور الغريبة أن يفكر أحد فى أن تكون هناك أغلبية أفريقية تنتخب أغلبية أفريقية إلى البرلمان لتحكم البلاد .

أما فيما يختص بإقامة نوع من الاتحاد الوثيق سواء بين روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، أو بين الروديسيات ونياسالاند ، فقد حدثت عملية جس النبض منذ سنوات ، ففى عام ١٩٣٨ عينت (لجنة بليدز لوى) لتأخذ على عاتقها هذه المسألة بالذات ، وكتبت تقريراً فى ذلك الحين جاء فيه أن الأفريقيين فى روريسيا الشمالية ونياسالاند يعارضون بشدة أى نوع امن الارتباط مع روديسيا الجنوبية ، ونصحت اللجنة بالتريث فى مثل هذا الموضـــوع .. وفى عام ١٩٥٠ ، أثير الموضوع من جديد ، على أساس جديد هو (المشاركة بين العناصر) ..

المشاركة بين العناصر ! هدف جدير بالتقدير من جانب الرأى العام العالمى ، وقد أثار عند بعض الأفريقيين ذوى المناصب المسئولة فى روديســـيا الجنوبية الأمل فى تغييرات شاملة وسريعة .. أما فى روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد عورضت الخطة الجديدة بشكل واسع على أساس أنها ستار لسيطرة البيض المستوطنين .. وانقسم الأوروبيون المستوطنون فى الروديسيات ، وإن كان معظمهم قد أخذ بنصيحة رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وقتئذ . والذى أصبح فيما بعد «اللورد مالفرن»... أما فى بريطانيا ، فقد كانت هناك أفكار متبلورة ثابتة فى مجلسى العموم واللوردات .. ففريق يرى ضرورة وضع معارضة

الأفريقيين فى الاعتبار ، وبالتالى يؤجل مشروع الاتحاد الفيدرالى ، وفريق يعتقد بأن هذه المعارضة سرعان ما تزول إذا ما أصبح الاتحاد الفيدرالى حقيقة واقعة .

٣ — الأساس الأجتماعى والأقتصادى . .

خلال المناقشات حول الأتحاد الفيدرالى . آراء تهدف الى برزت تبرير قيام هذا الاتحاد.. ومن بين هذه الآراء، الأشارةالى الثورة الزراعية التى أخذت مكانها الى جانب الثورة الصناعية . فالزراعة حرفة يمكن أن تستخدم فيها أجزاء كثيرة ومتغيرة من العمل والأرض ورأس المال . . ولقد كان هناك في أفريقيا أيام الوضع القبلى القديم وفرة من الأرض ولكن بدون رأس المال . . غير أن هذا الوضع يتغير الآن فى افريقيا ، فالسكان يتزايد عددهم والأرض على مساحتها القديمة ، ورأس المال يتوفر نتيجة للثورة الصناعية ، ويتضح هذا الوضع فى روديسيا الجنوبية أكثر من روديسيا الشمالية ونياسالاند .. لأن الأرض مقسمة بين البيض والسود طبقاً لقانون توزيع الأراضى..

وبعد عشرين عاما من تطبيق هذا القانون ، أصبح من الجلى أن هذا التوزيع له آثار لا يدرك مداها ، ذلك لأن مساحة الأرض المسموح بها للأفريقيين محدودة ، فى حين أن عددهم يتزايد جداً . . وأصبح على أبناء الفلاحين الأفريقيين أن يهاجروا الى المدينة ، ليكسبوا قوت يومهم بعيداً عن الأرض ، وتزايدت الهجرة من القرية الى المدينة ، وأصبحت المدينة عاجزة عن استيعاب هذا الفيض السريع ، ونشأت

مشكلة الاسكان . الى جانب الدوامة الدائمة من البطالة ، وبدأ الاحساس فى كل مكان ـ وخاصة فى روديسيا الجنوبية ـ بالحاجة الى معاشات العجز والشيخوخة والبطالة والتأمين الصحى .

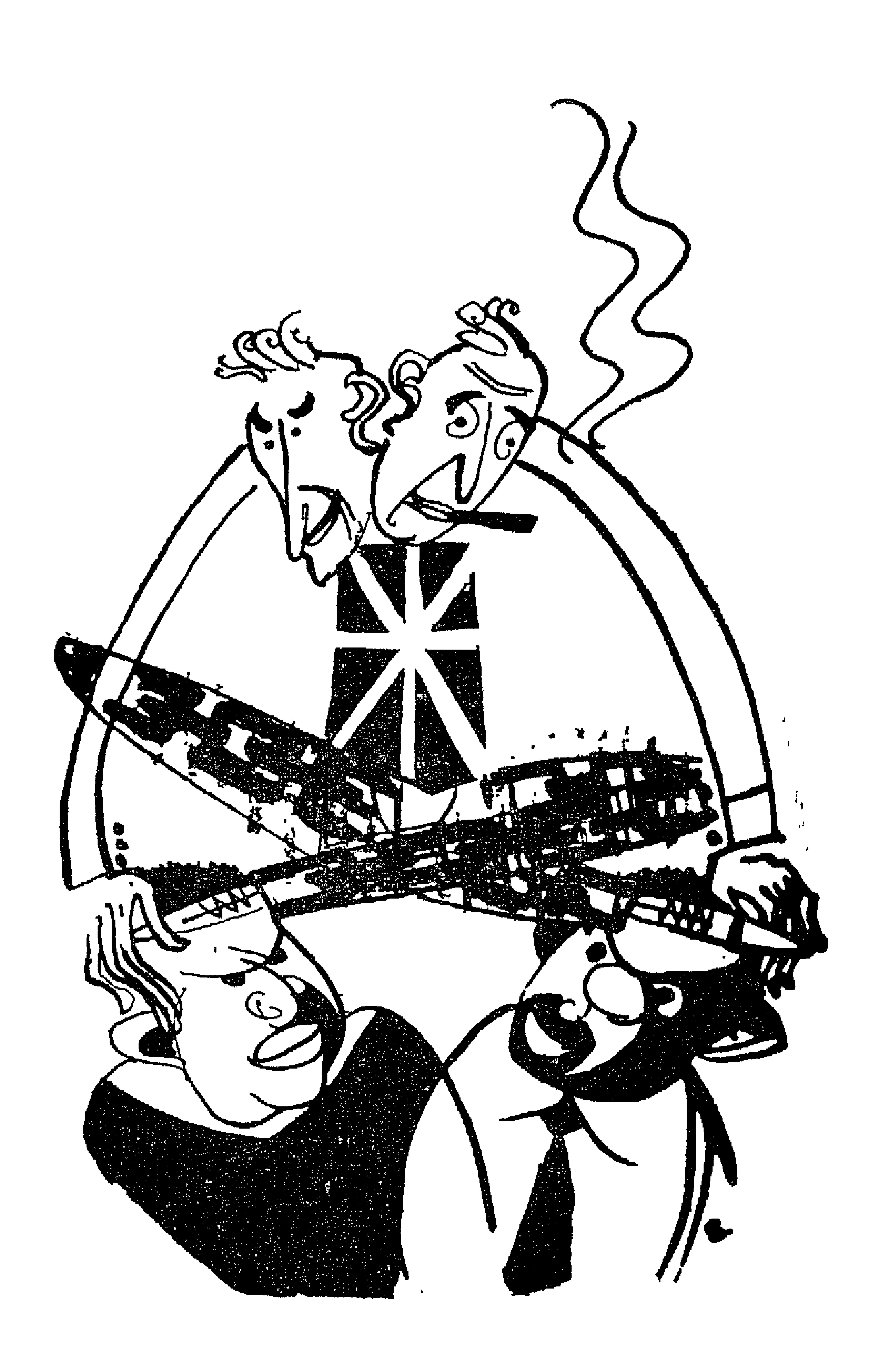
وذكرت هذه الأوضاع فى معرض أهمية الاتحاد الفيدرالى ، الذى يمكنه أن يقـــوم بهذه المسائل عن طريق الموازنة بين الأوضاع الاقتصادية المختلفة بين روديسيا الجنوبية التى تتميز بالتصنيع وروديسيا الشمالية التى يوجد بها أكبر كمية من النحاس ونياسالاند التى هى زراعية تماماً .

كذلك كان من الحجج التى سيقت بالنسبة الى الاتحاد الفيدرالى . أن روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، تعتمد كل منها على حيز محدود من الصادرات ، وأنها تعتمد على الأسواق العالمية . .

* * *

الجزء الثانى

الاتحاد الفيدرالى



١ ــ المناقشة فى عهد حكومة العمال ..

فى العاشرة من صباح يوم الجمعة ، ٤ سبتمبر من عام ١٩٥٣ ، وصل « اللورد للوين » بالقطار الى سالسبورى ، وحيته تسع عشرة طلقة ، واتجه الموكب مخترقا المدينة الى مبنى الحكومة ، حيث أدى الحاكم العام للاتحاد الفيدرالى القسم أمام السير « روبرت ترد جولد » رئيس محكمة الأستئناف فى روديسيا ونياسالاند .. وفى اليوم التالى لم تعط الصحف انتباها كثيراً لهذا ، باعتباره بداية لعهد جديد ، بل واصلت (روديسيا هيرالد) نشر أنباء الأضطرابات فى (تشولو) فى نياسالاند ، وفى العاشر من سبتمبر نشرت أن البوليس قد استخدم القوة فى نياسالاند لتفريق المظاهرات المعادية للوضع الجديد .

هذا فى حين أن المناقشات التى سبقت قيام الاتحاد الفيدرالى والتى امتدت الى عامين ونصف عام لم يكتنفها العنف . واشترك فيها البرلمان والصحافة والاجتماعات العامة . وفى الحقيقة أن هذه المناقشات ترجع الى عام ٣٦ عندما قابلت بعض العناصر من غير الرسميين فى المجلس التشريعى فى روديسيا الشمالية ممثلى الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية واتخذوا قراراً إجماعياً يقضى باتحاد روديسيا الجنوبية

وروديسيا الشمالية * وتتبع هذا (لجنـــة بليذلوى) التى عينت فى عام ١٩٣٨ لبحث امكانيات اتحاد وثيق بين روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية و نياسالاند ، ووجدت معارضة شديدة لمثل هذه الحركة من جانب الأفريقيين ، ثم أوصت ألا تتخذ أية خطوة ايجابية وقتذاك . ونامت هذه الفكرة . وإن كانت تدب فيها أنفاس الحياة ولـكن دون حركة تدل على حياتها .

وفى عام ١٩٥١ عادت الفكرة الى الظهـور ، عندما اجتمع مؤتمر من العناصر الرسميــة ، فى مارس من ذلك العام فى لندن ، ليبحثوا عن مخرج من هذه الصعاب ، ونشروا تقريرهم فى يونيو ، وعلى أثره بدأت المباحثات بشكل فعلى . ظهر هذا التقرير فى ١٣ يونيـو ، وقدمه الى مجلس العموم وزير المستعمرات ، « مستر جيمس جريفث » لاعلى اعتبار أنه يمثل وجهة نظر الحكومة ، وانمـا على اعتبار أنه أساس للبحث والمناقشة .

كانت العقبة الأولى التى أثيرت فى المنـــاقشات هى الأوضاع الدستورية المختلفة ، فروديسيا الجنوبية مستعمرة مستقلة ، وروديسيا الشمالية ونيـاسالاند من المحميات تحت التاج ، والعقبة الثانية هى نفور الافريقيين فى روديسيا الشمالية و نياسالاند من أى شكل من أشكال الاتحاد مع روديسيا الجنوبية . . . أى أن الحكومة الفيدرالية لايمكن أن تقل فى درجة استقلالها عن استقلال روديسيا الجنوبية .

---

* جميع هذه العناصر من الأوروبيين المستوطنين (المترجم)

وروديسيا ليس من المنتظر أن تقبل انتقاصا من وضعها ، أى أن هاتين الحكومتين ينبغى أن تكونا على درجة متقاربة من الاستقلال ، أما روديسيا الشمالية ونياسلاند فتخضعان للحكومة الفيدرالية على أن تظل المصالح الأفريقية من اختصاص الحكومات الإقليمية ، وأن تكون روديسيا الشمالية ونياسلاند من مسئوليات البرلمان البريطانى ومكتب المستعمرات .

وقد واجه الدستور الجديد مخاطر مفزعة ومتنوعة . ففى المحل الأول ، هل ما زال من الممكن التفريق بين مصالح الأوروبيين ومصالح الأفريقيين ؟ وإذا كانت (الشئون الوطنية) منذ خمسين عاما مضت ، موضوعاً يمكن التمييز فيه ، هل يمكن هذا فى ظل ناطحات السحاب التى تتعالى فى سماء سالسبورى ، وفى ظل مناجم النحاس والحديد فى روديسيا الجنوبية ؟. وأكثر من هذا ، فإن التمييز بين مصالح الأوروبيين ومصالح الأفريقيين ينطوي على نظرية سياسية رفضها الدستور المقترح بوضوح . وإذا ما كانت (المشاركة والتعاون بين العناصر) تتخذ أساساً للدولة الجديدة ، فكيف تظل زراعة الأفريقيين ، وتعليم الأفريقيين من اختصاص الحكم الأقليمى بينما تصبح هذه الشئون ذاتها الخاصة بالأوروبيين من اختصاص الحكم الفيدرالى ؟ إلا أن يكون هناك افتراض سابق بوجود أمتين ، تسير كل منهما فى طريقها الخاص بها .

وعمل المؤتمر على تلافى معارضة الأفريقيين بانشاء ما يسمى (هيئة الشئون الأفريقية) ، وتعيين وزير للشئون الأفريقية فى الوزارة الاتحادية

يعينه الحاكم العام وليس من قبل رئيس الوزراء . وتتكون هيئـــة الشئون الأفريقية من وزير الشئون المحلية ، وعضـــو من كل مجلس تشريعي إقليمي ، قد يكون أفريقيا وقد لا يكون ، وعضو أفريقي عن كل أقليم .

هذه هي الخطوط العامة المشروع ، وقد تناولتها الصحف البريطانية بالتعليق ، وأشارت (المانشستر جارديان) الى الاختلاف في تنـاول الشئون الوطنية بين روديسيا الجنوبية والمحميـات . وذكرت أنه في روديسيا الجنوبية قـد أثير جدل حول مسألة مساواة الأفريقي مع الأوروبي في الشئون الصحية والتعليم ، وهو لم يكن شريكا كاملا بعد وذكرت (الأوبزرفر) أن الاقتراحات تستحق العناية ، غير أن الأفريقيين يجب أن يدلوا برأيهم في تشكيل الدستور الجديد الذي يجب أن يقدم لهم درجة من الحـكم الذاتي ، لا أن يكتفي بالوعد بهذا . أما (سكوتسمان) فقد أعادت إلى الأذهان تقرير (لجنة بليدزلوى) وقالت بأن الأفريقيين سوف يعارضون الفكرة القائلة بأن روديسيا الجنوبية سوف تخفف من غلوائها . أما (الديلي وركر) فقد قالت بأن المقترحات بعيدة جداً عن الحقيقة ، وأن الدستور الجديد قصد به تعويق حركة الاستقلال المتصاعدة .

وبعد أن تركت حكومة العمال الحـكم ، تواترت التقارير على لندن تشرح رد الفعـل في أفريقيا من جانب الأفريقيين والأوروبيين على السواء . ونشرت (الديلي تلجراف) قبل نهاية شهر يونيو ، تقريراً

توقعت فيه معارضة شديدة من جانب الأفريقيين ، وقالت الجريدة بأن رأى الأوروبيين فى روديسيا الجنوبية يأخذ فى التبلور ضد المشروع على أساس أن الاقتراحات من شأنها زيادة حقوق السود . وشن المؤتمر الوطنى الأفريقى فى كل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسلاند (حملة إثارية) ووضع مشروع نداء إلى الأمم المتحدة ، وأرسل الدكتور « هاستنجز باندا » من لندن آلاف الكتيبات .

وما أن أخذ شهر يوليو ينحدر نحو أغسطس ، حتى كان رأى الأوروبيين فى روديسيا ، طيفاً من أربع ألوان ... فى اليمين يقف الذين يعتقدون أساسياً بأن الحكم الأوروبى يجب أن يصان إلى أبعد الحدود وأن أية مساومة فى وضع السلطة مسألة عميقة ، ويرى كثير من هؤلاء أن روديسيا الجنوبية ينبغى أن ترتبط باتحاد جنوب أفريقيا .. وفريق يعتقد بأن روديسيا الجنوبية يجب أن تسير فى الطريق التقليدى وهو طريق الدومنيون المستقل ، وباطراد الموقف يمكن أن يتكون اتحاد أفريقيا الوسطى الأعظم .. وبقية ألوان الطيف متكون من الذين يرون ـ بدرجات متفاوتة ـ أنه يلزم نوع من المساومة بين البيض والسود ، وأن هذا النوع من المشاركة التدريجية لا مناص منه ، أما الجزء الأخير فهو فريق مبلبل وقلق .

وشاعت البلبلة أيضاً بين الأوروبيين فى روديسيا الشمالية . وإن كان مستر « روى ولنسكى » * زعيم الأوروبيين فى الشمال قد أعلن أنه

(*) الأنباء الأخيرة تؤكد أن روى ولنسكى هذا البولندى اليهودى يقف ضد محاولات منح الأفريقيين أية مكاسب جزئية فى تعديل الدستور (المترجم) .

يقف بشكل عام إلى جانب الاتحاد الفيدرالى .

وفى هذه الفترة كان الوزيران المختصان ، مستر « جريفث » وزير المستعمرات ومستر « جوردون ووكر » وزير الكومنولث موجودين فى أفريقيا . وقاما بجولات كثيرة . وألما بوجهات النظر المختلفة . وخاصة مستر « جريفث » الذى وصله من الأفريقيين تقارير توضح موقفهم من المقترحات ، فقرة فقرة .

ومما قيل فى تفسير معارضة الأفريقيين للاتحاد الفيدرالى . أنه ليس هناك فى لغات (البانتو) كلمة تدل على الاتحاد الفيدرالى ، والكلمة المقابلة له تعنى الاندماج . . غير أنك عندما تسأل أفريقياً عن رأيه فى تقسيم السلطة إلى إقليمية وفيدرالية يومىء برأسه . ويرد عليك بسؤال : ــ ولكن . من سيكون السيد فى نهاية الأمر ؟!

وقد قابل مستر «جريفث» خلال جولته ، ممثلين عن المؤتمر الوطنى الأفريقى . وأخبره هؤلاء الممثلون أنهم سيقاطعون المؤتمر المزمع عقده لمناقشة الاقتراحات .. وذكرت (التيمس) أن مستر «جوردون ووكر» قد اجتمع برؤساء القبائل فى روديسيا الجنوبية . وأنهم وقفوا واحداً بعد واحد يعارضون فكرة الاتحاد الفيدرالى . ومع هذا كله فإن مستر « باتريك فلنشر » الذى أصبح فيما بعد وزيراً للشئون الوطنية فى روديسيا الجنوبية ، قال إن رأى الأفريقيين لا يعتد به ، وعلى الحكومات أن تمضى فى مناقشة الاتحاد الفيدرالى وتأخذ فى شأنه ما تراه من قرارات . ولقد لامته فى ذلك معظم الصحف البريطانية ، ولا

سيا (المانشستر جارديان) التى قالت (إن أية حكومة بريطانية ، أيا كان لونها السياسى ، ليس لها أن تعود إلى مشروع الاتحاد الفيدرالى إذا ما ظل الأفريقيون يعارضونه بشكل شامل كما يبدو الآن) .

وفى المؤتمر الذى افتتح فى ١٨ سبتمبر من عام ١٩٥١ ، حضر خمسة مندوبين أفريقيين من روديسيا الشمالية ونياسالاند . ورفض المؤتمر الوطنى الأفريقى الحضور ، ولم يحضر أحد من الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية . وإن كان قد تاب عنهم مستر (باتريك فلتشر) الأوروبى ، وما أن بدأ المؤتمر حتى رددت (التيمس) الرأى القائل بأن فرض الاتحاد الفيدرالى على غير إرادة الأفريقيين سوف يأتى بالوبال وقد يكون له تأثير سىء على أفريقيا بأسرها .

وأعلن البيان الختامى أن المؤتمر بأسره ـ ماعدا الأفريقيين الخمسة من روديسيا الشمالية ونياسالاند ـ كان إلى جانب فكرة الاتحاد الفيدرالى ، غير أنه نبذ فكرة الإدماج مالم تؤيدها الأغلبية فى الأقاليم الثلاثة . على أن تكون المشاركة الاقتصادية والسياسية أساساً للاتحاد الفيدرالى . ومن الضرورى أن تبقى روديسيا الشمالية ونياسالاند على حالة المحميات . وأن تظل مسئولية تقدمها السياسى من اختصاص مكتب المستعمرات . وأن تكون شئون الأرض مسألة من اختصاص الحكم الأقليمى .

وعلى الفور عقد الأفريقيون فى منطقة النحاس فى روديسيا الشمالية اجتماعا . واعلنوا نبذ هذه الأفكار . وأعلن الجناح اليمينى

الأوروبى فى روديسيا الجنوبية معارضته الشديدة ، وكان معنى هذا أن المؤتمر قد فشل .

ووقف سير « جودفراى هاجنز » فى مؤتمر حزبه السنوى يحاول إنقاذ الاتحاد الفيدرالى ، فلجأ إلى تكتيك سياسى ، وحاول تحويل عداء الأعضاء إلى أي شخص آخر - وكانت الضحية هنا هى الحكومة البريطانية - وقال إن حكومة العمال كانت بحثت فى علاجها للموقف من البداية إلى النهاية .. وعندما اكتسب ثقة الأعضاء قال :

- حسنا ، إذا لم يأت معنا فى الاتحاد الفيدرالى الأفريقيون فى نياسالاند ... دعونا نمض نحن بمفردنا .

ولقد لجأ مستر «جودفراى هاجنز » أيضاً إلى التهديد بالانسحاب إذا لم تطلق يده فى العمل على تأمين الاتحاد الفيدرالى ، سواء بنياسالاند أو بدونها . ونجحت الخطة .

وغادر سير «جودفراى هاجنز» المؤتمر وهو مطلق الحرية فى التصرف. غير أنهم بذلك قدموا الحجة لخصوم الاتحاد الفيدرالى فى انجلترا وأكدوا مخاوف الأفريقيين وزادوا من بذور الشك فى أذهان الذين مازالوا مترددين . . وفى ٢ ديسمبر في (مذولا) قال سير « جودفراى هاجنز » : (إننا لا نزعم بأنه توجد أية مساواة فى المشاركة حالياً ، غير أن الوطنيين قد وضعوا أقدامهم على أول الدرج).

وفى ذلك الحين كانت هناك حكومة من المحافظين فى المملكة

المتحدة ، وأعلن وزير المستعمرات الجديد مستر «أوليفر ليتلتون» في مجلس العموم في ٢١ نوفمبر ، تأييده لفكرة الاتحاد الوثيق وتأييده للحلول التي اتخذت في مؤتمر (فيكتوريا موكز) .

٢ — المناقشة في ظل المحافظين .

كان هناك في بداية الأمر تحول طفيف في سياسة الحكومة لم يكن له رد فعل في روديسيا . . وتحدث سير « جود فراى هاجنز » في روديسيا عن الاتجاه الواقعي الكبير لدى حكومة المحافظين الجديدة ، وأشار إلى الإخلاص الواضح من جانب مستر « جريفث » ، وقال قبل أن يغادر أفريقيا إلى لندن أن الاتحاد الفيدرالى إذا لم يتم في ذلك العام فإنه سوف يذهب إلى الأبد .

وقالت «التيمس» في مقالها الافتتاحي في ٢٢ يناير إنه من الضروري المضى بالاتحاد الفيدرالى حتى ولو رفض القادة الأفريقيون الاشتراك في المفاوضات(*) .. ومضت المحادثات وانتهت دون أن تغلق الأبواب وراءها . وفي المطار كان سير « جود فراى » يقول :

— إنه إذا لم تتم التسوية حتى نهاية العام ، فيمكنكم أن تكتبوا أن التسوية لن تتم نهائياً . واستطرد يقول .

— إن الاعتراضات الموجهة إلى مشروع الدستور يجب أن يبت

(*) كانت الجريدة ذاتها قد تناولت هذه المسألة قبل ذلك بثلاثة شهور ووصفتها بأنها سوف تكون بالغة الضرر (المؤلف) .

فيها حتى نهاية مارس ، وفى نهاية أبريل سوف يعقد مؤتمر آخر فى لندن ، وبعدها نعود إلى بلادنا لتنفيذ ما أمكن الاتفاق عليه .

وكان هذا التصريح يعنى أنه إذا أمكن الوصول إلى اتفاق مابين الحكومة المعنية . فإن كل ما يتبقى هو الحصول على موافقة الناخبين فى روديسيا وموافقة البرلمان فى المملكة المتحدة . ولم يبت بشكل واضح فيما أعلنه مستر « باتريك فلتشر » من عدم الاعتداد برأى الأفريقيين ، وإن كان يبدو أن الحزبين يعملان فعلا بهذه النصيحة .

وأياً ما كان الأمر . فإن وجهات النظر المتباينة بدأت تظهر بقوة متزايدة .. إذ عقد مؤتمر فى كنيسة سكوتلاندا بجلاسكو . وخطب فيه الدكتور هاستينج باندا ، وقال بأن الاتحاد الفيدرالى يعنى بأن شعبه سوف يحرم من آماله فى الحكم الذاتى .. وقال :

— « تبيعوننا لأنكم تريدون النحاس .. ! »

واتخذ المجتمعون قراراً بعدم قيام الاتحاد الفيدرالى دون استفتاء الشعوب المعنية .. وتكرر مثل هذا الاجتماع فى المملكة المتحدة ، وفى روديسيا الشمالية .. واشترك المؤتمر الوطنى الأفريقى بقيادة « تكمبولا » واتحاد عمال المناجم بقيادة « كابتلونجى » فى احتجاج جماهيرى . وقرر المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الشمالية ونياسالاند إرسال مندوبين إلى لندن لشرح وجهة نظره ضد الاتحاد الفيدرالى . ونشرت (الجارديان) خطابا موقعا عليه من المستر « سنكليرشو » من (أدنبره) يهاجم فيه الاتحاد الفيدرالى بصورة حادة . وقال إن

الاقتراحات تؤثر على ٠٠٠ و١٦٩ أوروبى وعلى أكثر من ستة ملايين أفريقى . وهذه الاقتراحات اتخذت فى مؤتمر من موظفين رسميين لم يمثل فيه الأفريقيون ، وأن المجلس التشريعى المقترح يتكون من ٥٦ عضوا يمثلون ٠٠٠ و١٦٩ أوروبيا و ٩ يمثلون ستة ملايين أفريقى . ومن بين هؤلاء التسعة أربعة فقط ينتخبهم الأفريقيون شكليا .

وفى اليوم التالى دارت فى مجلس العموم مناقشة بدأها مستر « جريفث » بالحديث عن أهمية الاتحاد الفيدرالى باعتباره اتجاها ليبراليا فى مواجهة سياسة جنوب أفريقيا ، واتفق مستر « ليتلتون » أساسياً مع مستر « جريفث » حول مزايا الاتحاد الفيدرالى .. وانصبت المناقشة بعد ذلك حول الحاجة إلى رءوس الأموال ، إذ أن الطرق والسكك الحديدية والمستشفيات ومكافحة الملاريا وإقامة المدارس . . كل هذا البناء الأساسى الذى يقوم عليه التطور الجديد فى حاجة إلى رءوس أموال .

ولوحظ أن المناقشات تتجه إلى الإسراع بالمشروع . . وقد رأى الأفريقيون فى تفسير التعجيل بالمشروع أن سيطرة الرجل الأبيض السهلة أصبحت مهددة ، وأن حياة المستوطنين التى قامت فى الماضى على كثير من الخدم وقليل من الأجور عمل رخيص فى حاجة إلى وضع جديد يطيل من أمدها على قدر ما يمكن . وأن الاتحاد الفيدرالى ونظام المشاركة وسيلة لسيادة الأوروبيين المستوطنين فى روديسيا الجنوبية .

وفى المؤتمر الذى عقد فى لندن ، وفى إبريل حسبما كان مقرراً ،

رفض المندوبون الأفريقيون من روديسيا الشمالية ونياسالاند أن يشتركوا فى تفاصيل المناقشة ، وأكدوا أنهم لا يعتبرون أنفسهم مفوضين إلى المؤتمر ، وإنما هم بمثابة مبعوثين من قبل شعوبهم لتأكيد المعارضة الاجماعية للاتحاد الفيدرالى ، وأن اشتراكهم فى مناقشة التفصيلات قد يوحى بأنهم يقبلون مبدأ الاتحادالفيدرالى .. ومن المفيد أن نعرض موجزاً لرسالتهم التى نشرت فى (التيمس) فى ٢٩ من ابريل والتى جاء فيها :

« إننا نعارض الاتحاد الفيدرالى لوسط أفريقيا على الأسس التالية .. فإننا نخشى امتداد السياسة المحلية فى روديسيا الجنوبية إلى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، فى حالة اتحاد هذه الأقاليم الثلاثة . وقد بين التاريخ أن هذا ما حدث فى اتحاد جنوب أفريقيا إذ حلت سياسة البوير محل السياسة البريطانية الليبرالية بشكل كامل . وأن السياسة المحلية لروديسيا الجنوبية تقترب بشكل وثيق من السياسة المحلية فى اتحاد جنوب أفريقيا أكثر من أية سياسة محلية فى أى منطقة أفريقية بريطانية . إن الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية محرومون عمليا من حق الانتخاب بسبب النصاب المالى الذى يستلزم للناخب دخلا سنويا قدره ٢٥٠ جنيهاً . إن ١٣٦٠٠٠ أوروبى ينفردون بأرض مساحتها ٤٨ مليون أيكر (*) ، على حين أن مليونين من الأفريقيين يتبقى لهم ٣٧ مليون أيكر . وليس من حق الأفريقى أن يمالك أرضاً فى أية مدينة . ويسمح للأفريقى بأن

(*) الأيكر فدان انجليزى تعادل مساحته ٤٠٤٦ متراً مربعاً (المترجم)

يعيش على حدود المدينـة ، وذلك إذا كان يعمل لدى أحد من الأوروبيين . ولا يسمح للأفريقى أن يزاول أى عمل يستلزم نوعا من المهارة فى أية منطقة متحضرة ، والقانون لا يعترف بحق الأفريقيين فى تـكوين تقاباتهم . وعلى الأفريقى أن يحمل «تصريحاً للمرور» ليسمح له بالتنقل من منطقة إلى أخرى فى حين أن الأوروبى ليس كذلك .... »

٣ — المشروع النهائى ·

فى ١٨ يونيو من عام ١٩٥٢ نشرت نتائج محادثات ابريل باعتبارها (كتاباً أبيض) ، وكان هذا بمثابة المشروع النهائى الذى اعتقد مستر « ليتلتون » أنه صالح للمناقشة ... ويقضى المشروع بأن يتـكون البرلمان الاتحادى من ٣٥ عضواً ، ٢٦ يمثلون الأوروبيين و ٩ يمثلون الأفريقيين .. والستة والعشرون منهم ١٤ من روديسيا الجنوبية و٨ من روديسيا الشمالية و٤ من نياسالاند .. والتسعة الذين يمثلون الأفريقيين عبارة عن ثلاثة أعضاء من كل أقليم منهم اثنان أفريقيان منتخبان من كل أقليم ، وواحد أوروبى منتخب من روديسيا الجنوبية ويعين فى روديسيا الشمالية و نياسالاند .

ويختص البرلمان الفيدرالى بالشئون الخارجية والدفاع والإشراف على الهجرة والجمارك والصادرات والمبادلات والعملة والطرق الرئيسية والسكك الحديدية والبريد والتلغراف والنقل الجوى والتعليم العالى بالنسبة للجميع والتعليم الثانوى والابتدائى الخاص بالأوروبيين .

وفى برلمان روديسيا الجنوبية ، جاءت المعارضة للمشروع من اليمين ،

وقال مستر « ستوكيل » أن المقترحات تعنى خسارة محققة للحكم الذاتى.. وفى مجلس اللوردات البريطانى قال لورد«هايلى» أن وجهة نظر الأفريقيين حقيقية وينبغى عدم إغفالها . . وأشارت « التيمس » إلى المعارضة الشديدة من جانب الأوروبيين المستوطنين فى روديسيا الجنوبية ودعت إلى الإسراع فى العمل قبل أن تكتسب فكرة الارتباط مع جنوب أفريقيا أرضاً جديدة ، وفى المناقشة التى جرت فى مجلس العموم فى ٢٤ يوليو ، اتخذ المجلس موقفاً موحداً بعد أن أكد مستر « ليتلتون » للمعارضة الرجوع إلى المجلس بعد المؤتمر الذى استقر الرأى على تأجيله وقتئذ .

وفى أغسطس ازدهرت التعليقات من جديد على أثر ما أبداه مستر « هوبكنسون » وزير الدولة لشئون المستعمرات من ملاحظات بعد جولته فى روديسيا ونياسالاند ووجد أن المعارضة مازالت قوية ضد الاتحاد الفيدرالى ، وكذلك فان مستر أتلى عقب جولته فى افريقيا الوسطى حذر من الأخطار الكامنة . . أما سير « جود فراى هاجنز» فقد واجه متاعب من نوع آخر ، إذ أن المجتمعين من أعضاء حزبه أبدوا تخوفاً مما أسموه السيطرة الأفريقية . . ولكنه قال لهم ، إنه ليس ثمة مبرر للخوف من البرلمان الأسود ، إذ أن المسألة كلها لاتتعدى نوعاً من الخيال ، ولن يتم مايخشونه فى خمسين أو سبعين عاماً . . وفى (اومتالى) خطب فى المجتمعين قائلا ، إن روديسيا الجنوبية عليها أن تختار أحد طرق ثلاث ، فإما أن ترتبط مع اتحاد جنوب افريقيا أو

تمضى فى طريق مستقل مع الدول السوداء فى الشمال أو تقبل الأتحاد الفيدرالى . على أن الأتحاد الفيدرالى يعنى وجود « هيئة شئون أفريقية » ويعنى وجود أفريقيين فى البرلمان . وقد استطاع أن يكسب مستمعيه الى جانب الأتحاد الفيدرالى ، وقد لامه أسقف كنتربرى بعد الحديث باسبوع واحد على أنه اعتبر وجود إفريقيين فى البرلمان من مساوىء الأتحاد الفيدرالى التى لابد منها ، وكان يفضل أن يقول بأن الأتحاد الفيدرالى يقوم على الثقة بين العناصر .

٤ — الفصل الأخير

فى أول يناير من عام ١٩٥٣ ، عقد مؤتمر لندن ، ولم يوجد بهذا المؤتمر افريقيون ، وتصادف وجود وفد من الرؤساء الأفريقيين من نياسالاند الذين جاءوا الى لندن بهدف زيارة الملكة وتقديم بعض الاموال المرفوعة اليها من قبائلهم . وكانوا يعتبرون روديسيا الجنوبية لاتتميز فى سياستها عن جنوب أفريقيا . . ولما لم يسمح لهم بزيارة الملكة ، غادروا لندن ، وكتبوا خطابا الى (التيمز) يشكرون فيه الشعب البريطانى لاستقبالهم ، واعادوا الى الاذهان ماذكرته لجنة « بليدزلوى » من قبل حول معارضة الافريقيين للأتحاد الفيدرالى ، وختموا بيانهم بالتحذير التالى :

« اذا مافرض الاتحاد الفيدرالى علينا ، فعلى الحكومة البريطانية أن تتخلى عن الاوهام التى تصورتها أن الاتحاد الفيدرالى لن يقاوم من جانب الافريقيين . . فاننا سوف نتخذ كافة التدابير الفعالة والدائمة

لهزيمة الاتحاد الفيدرالى ، وسوف تتلاشى السعادة ويذهب السلم من ربوع نياسالاند وروديسيا الشمالية .»

وفى فبراير نشرت نتائج المؤتمر ، وقد تحولت فيها هيئة الشئون الافريقية الى لجنة برلمانية دائمة ، واستمرت المناقشة فى الصحف ، ونشر أسقف كنتربرى رسالة فى (التيمس) ، يوضح فيها أن الميزات الاقتصادية والاجراءآت الدستورية والقانونية سوف تكون بلا جدوى بدون ثقة الافريقيين ، وفى ٢٩ يناير كان السير « جود فراى هاجنز » يعلن فى مؤتمر صحفى إذ أى توسع فى حق الانتخاب بالنسبة للأفريقيين سوف يأتى بالكوارث ، وينبغى ألا يكون هناك عناصر افريقية فى الحكومة الفيدرالية .. وفى مجلس العموم فإن التعديل المقدم من حزب العمال لم يدن الاتحاد الفيدرالى أو حتى المشروع الحالى من حيث المبدأ .. وإنما رفض الموافقة على المشروع على أساس أنه مفروض على الافريقيين وأن حماية مصالح الافريقيين كانت وافية بالغرض ، وفى ٢٤ فبراير قالت (التيمز) أن الشعور المعادى للاتحاد الفيدرالى يتزايد وينتشر فى نياسالاند ويصاحب هذا الشعور تأييد من جانب كثير من رؤساء القبائل إن لم يكن من معظمهم للمنظمة الوطنية المعروفة بالمؤتمر الوطنى الأفريقى ..

ورغم كل هذا ، رفض تعديل حزب العمال بنسبة ٣٠٤ الى ٢٦٠ صوتا واتخذ القرار فى لندن ، وتبعه الاستفتاء فى روديسيا ، ومن بين الناخبين المسجلة اسماؤهم إشترك فى الانتخابات ٨٢ ٪ ، كان منهم ٢٥٫٥٧٠ الى جانب الاتحاد الفيدرالى و١٤٫٧٢٩ ضد الاتحاد الفيدرالى *

* فى فقرات قادمة ، خاصة بالانتخابات سوف نعرف أن الغالبية الساحقة من الأصوات هى للبيض دون السود (المترجم)

الجزء الثالث

الاتحاد الفيدرالي في التطبيق

No ! Mr. GORG

الفصل الأول

معنى المشاركة

١ — العلاقة بين العنصرين

فى المناقشات التى أدت الى الاتحاد الفيدرالى ، سواء فى روديسيا أم المملكة المتحدة ، كان بعد هذه المشكلة هو ما أطلق عليه (المسألة الوطنية) ، وما يجدر بناهنا أن نسميه العلاقة بين العنصرين الرئيسيين .. إذ أنه خلال السنوات الثلاث الأولى للاتحاد الفيدرالى ، كان هناك دائما سؤال فى مؤخرة اذهان الناس .. ماذا تعنى المشاركة بالضبط ؟ ماذا تغير منذ قيام الاتحاد الفيدرالى ؟ هل أنجز الاتحاد الفيدرالى أى أمل فى التقدم ؟

وبالنسبة الى الافريقيين ، فان المشاركة تعنى التقدم بجميع نواحيه ، وخاصة التقدم السياسى والمشاركة فى السلطة .. أما بالنسبة للاوروبيين فكانوا ينظرون اليها من زاوية الاحتفاظ بالسلطة ، وهل الأفضل لهم الاحتفاظ بالسلطة عن طريق السيطرة أم طريق امتصاص الافريقيين وخلق طبقة افريقية وسطى تتشابه عناصرها مع العناصر الأوروبية ويمكن قيادتها بسهولة ؟ .

وأعلن سير « جودفراى هاجنز » أنه يجب على الافريقى أن يقوم بدور سياسى على أساس حزبى ، وألا يسمح له بان يباشر السياسة على

أساس لونى ، أى أن يشترك الافريقيون مع الاوروبيين فى الاحزاب السياسية وألا يقوموا بدور منفصل على أساس لونى *

وفى المناقشات السابقة على الاتحاد الفيدرالى ، بذل سير « جودفراى هاجنز » جهده لتأكيد أن سلامة الأوروبيين سوف لاتتعرض للخطر وكانت تأكيداته بطريقة تزيد من شكوك الافريقيين ، وتزيد فى فكرتهم فى أن الاتحاد الفيدرالى وضع لتأخير تقدمهم .

٢ — عناصر الخلاف

فى أكتوبر ، مارس الأفريقيون نوعاً من السياسة اظهاراً لحسن نيتهم ، فسحب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند (حملة عدم التعاون) وبعد ذلك بأسبوعين فى روديسيا الجنوبية ، قررت (جماعة الميثاق الافريقى) سحب سياسة عدم التعاون ..

وبدأت مناقشات حول اختيار مكان العاصمة الجديدة للاتحاد الفيدرالى ، فرأى فريق عدم اختيارها من بين العواصم الثلاث القديمة منعاً للمناقشة ، ومن المستحب أن تنشأ عاصمة جديدة تماماً

---

* قامت فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند محاولات كاملة ، تهدف الى منع الصراع بين الأفريقيين والأوروبيين المستوطنين والمستعمرين ، تحت ستار الكفاح المشترك ، ونشطت هذه المحاولة بين صفوف العمال بالذات تحت ستار وحدة العمال ، افريقيين واوربيين ، ضد المستغلين .. وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الشعوب الأفريقية بالقاهرة أن التفرقة العنصرية لاتنفصل عن الاجر ومستوى المعيشة ، وأن التفرقة العنصرية يباشرها البيض لاالسود ، ومن هنا تبدو أهمية الكفاح الأفريقى على أساس مستقل (المترجم)

ورشح لذلك (بلاديا) أو (جويلو) . . وقال فريق آخر ، محاولة منه فى ازالة مخاوف الأفريقيين ، بأهميــة اختيار العاصمة فى روديسيا الشمالية أو نياسالاند .. وقال فريق ثالث بضرورة اختيار (سالسبورى) عاصمة روديسيا الجنوبية ، عاصمة الاتحاد الفيدرالى تحت ستار الاوضاع التجارية والسياسية . . وانتصر هـذا الرأى ، واختيرت سالسبورى عاصمة ، وكانت هذه نقطة من نقاط الخلاف .

وعند مناقشة المشروعات الكبرى للقوى الحكومائية . رأى فريق أهمية لمشروعات (كافو) فى روديسيا الشمالية .. غير أن المشروع نفذ فى (كاربيا) فى روديسيا الجنوبية ..

وثارت أيضا مشكلتان سياسيتان وهما الانتخاب الفيدرالى وانتخابات روديسيا الجنوبية ، وقرر الحزب الفيدرالى المتحد أن ينزل بمرشحين فى الانتخـابات الإقليمية أيضاً ، وكان الحزب الروديسى المتحد ـ وهو حزب جديد ـ قد تشكل فى روديسيا الجنوبية نتيجة اندماج الحزب المتحد مع حزب روديسيا . وكلاهما يؤيد الاتحاد الفيدرالى . وتولى سير « جودفراى هاجنز» قيادة الحزب الفيدرالى المتحد . وتولى أحد أعوانه ، من الصف الثانى ، فى روديسيا الجنوبية وهو « جارى فيلد تود » قيادة حزب روديسيا المتحد .

وفى العام الأول للاتحاد الفيدرالى ، ثارت اقتراحات لتعديل دستور روديسيا الشمالية ، وأعلن مستر « روى ولنسكى » وأتباعه أنهم لن يتعاونوا مع الحكومة إذا لم يحصلوا على مطالبهم ، وقدمت فى روديسيا

الجنوبيـــة مشروعات للنقابات وتعديل قانون الملـكية .. ووضعت حكومة روديسيا الجنوبية تغييرات على تحركات الآسيويين من الأقاليم الأخرى فى الاتحاد الفيدرالى إلى روديسيا الجنوبية ، على الرغم أن عدد الآسيويين فى نياسالاند لم يكن يتجاوز ١٠٫٠٠٠ وأقل من هذا العدد فى روديسيا الشمالية .

وإزاء هذا كله اقترح مستر « ن . هد . ويلسون » قيام (هدنة سياسية) لمدة خمسة أعوام حتى يستقر الاتحاد الفيدرالى .

وفى عام ١٩٥٦ تواترت الأنباء عن الاضطرابات الأفريقية ، ونشر كثير من المقالات والرسائل حول الاضطهاد والاهانات التى يتعرض لها الأفريقيون .. وقد تحدى « دَرْم » وهـــو صحفى أفريقى من (جوهانسبرج) مستر « روى ولنسكى » أن يسمح له باستخدام حجرة بتكييف الهواء فى السكك الحديدية ، وذلك على أثر مزاعم « روى ولنسكى » بأنه ليست هناك تفرقة عنصرية فى السكك الحديدية ، وبالفعل منع الصحفى الأفريقى من استخدام هذه الحجرة .

٣ — صورة المستقبل :

فى آخر أغسطس من عام ١٩٥٣ ، خصصت (روديسيا هيرالد) مقالها الافتتاحى للصورة التى ينبغى أن تكون عليها (المشاركة) فى المستقبل .. وقالت إن المشاركة تعني أن جميع شعوب الاتحاد الفيدرالى ينبغى أن تتـكاتف من أجل الصالح العام ، واستطردت الجريدة تقول . أنه يجب ألا تمنح الحقوق السياسية للأشخاص ما لم يكن واضحاً أنهم

مستعدون لتقبلها . وفى يوليو من عام ١٩٥٤ اتخذت السلطة التشريعية فى روديسيا الشمالية قرارات بناء على اقتراح مستر « موفات » وهى فيما يلى :

١ — تهدف سياسة روديسيا الشمالية إلى إزالة مخاوف كل عنصر من أن العنصر الآخر يسعى للسيطرة عليه ، من أجل مصالحه العنصرية الخاصة ، وأن تسعى قدما للانتقال من النظام الحالى الخاص بالتمثيل على أساس عنصرى فى التشريع الإقليمى إلى حقوق انتخابية لا تقوم على تمثيل منفصل للعناصر .

٢ — وإلى حين يتحقق هذا الهدف بشكل كامل ، تظل فترة انتقال مع إجراء ترتيبات خاصة فى المجالس التشريعية والتنفيذية بحيث تضمن أن كل عنصر لا يتخذ من أغلبيته أو تقدمه وسيلة للسيطرة على الآخرين من أجل مصالحه العنصرية الخاصة .

٣ — وثمة تشريعات خاصة يجب أن تتخذ خلال فترة الانتقال ، لحماية العنصر الآخر ، كلما قضت الضرورة بذلك .

٤ — كل مواطن فى روديسيا الشمالية له الحق فى التقدم على أساس من كفاءته وقدرته ، دون ما تمييز بسبب العنصر أو اللون أو العقيدة .

وقد تأثر القادة الوطنيون الأفريقيون بهذه القرارات ، ولكن سرعان ما أعلن مستر « موفات » أن المؤتمر الوطنى الأفريقى يسىء فهم قراراته إذا ما وضع فى اعتباره أنها تعنى تيسيراً مباشراً فى شروط حق الانتخاب ، فان هذا الأمر لن يحدث إلا إذا تضاءلت المخاوف العنصرية.

وبعد عام من ذلك التاريخ ، فى أغسطس ١٩٥٥ ، أثار مستر « دربى »

وهو عضو المجلس التشريعي فى روديسيا الجنوبية ومن أعضاء الجناح اليميني المعارض ، أثار أن المجلس ينبغي أن يختار لجنة ويرسم برنامجاً لإنجـــاز قرارات «موفات» أويتخلى عنها .. ووصف مستر « دربى » القرارات السابقة بأنها جزء من سياسة هروبية قصد بها المنفعة المؤقتة .

وفى الشهر ذاته ، اقترح مستر « موفات » على الجمعية الفيدرالية أن تقوم بفحص المبادىء الأساسية التى تلزم لأمة متحدة من عناصر متعددة ، وأن تعد الأجهزة البرلمانية التى تلزم لهذه الغاية أثناء فترة الانتقال ، غير أن الاقتراح قد رفض بعشرين صوتاً مقابل تسعة، وهؤلاء التسعة هم الثمانية أعضاء الذين يمثلون المصالح الأفريقية ، ووقف معهم دكتور « الـكسندر سكوت » أما الأفريقى الذى صوت ضد الاقتراح فهو مدين بمقعده إلى الأغلبية من الناخبين البيض فى روديسيا الجنوبية وصرح « ولنجتون تسيروا » وهو أحـد العضوين الأفريقيين عن نياسالاند ، أنه لن يناقش الاقتراح ، وسيترك هذا الأمر لأصدقائه البيض ، لأنه غالباً ما يتهم بالعنصرية .

وفى العام التالى نشرت « جمعية كابريكورن أفريكا » مبادئها فى كتيب ، وكان ذلك فى يوليو من عام ١٩٥٥ ، وهذه المبادىء تهدف إلى إدخال العقيدة الدينية والمبادىء الفلسفية فى الشئون السياسية . وقد صدرت الـكتيب بالعبارة القائلة ، بأن جميع الناس قد ولدوا متساوين أمام الله . . واستطردت تقول « غير إنه يبدو الآن من الواضح تماماً أن الناس غير متساوين فى قدراتهم على مناقشة وتفسير الأمور المعقدة

ولهذا اقترحت الجمعية نظاماً انتخابياً يقوم على أساس الأصوات المتعددة ، أى أن يكون لخريج الجامعة الذى التحق بالخدمة العسكرية ويشغل منصباً هاماً ، ستة أو سبعة أصوات ، بينما يكون للفلاح الذى يملك أرضاً صوت واحد .. وناشدت الجمعيــة أعضاءها الأوروبيين الذين قامت حياتهم على الانعزال الاجتماعى بسبب اللون أن يتنازلوا عن مثل هذه الأفكار ، كما ناشدت الأفريقيين أن يتخلوا عن (أحلام القومية السوداء) * .

ولقد نشرت الجمعية كتيبها هذا فى صيف عام ١٩٥٥ ، على اعتبار أنه بداية رسمية للحملة المزمع القيام بها من جانبها ، والتى اتفق عليها باجماع أعضائها والذين كان عددهم لا يتجاوز ٤٫٠٠٠ عضو ، ومع هذا فقد أوصت بأن تؤجل الحكومات الثلاث والحكومة البريطانية النظر فى اللائحة الانتخابية ، حتى تعلن الجمعية موافقتها وتقدم لهم الخطوط الواضحة التى يسيرون عليها .

وفى سبتمبر من عام ١٩٥٥ ، أعلن اللورد « مالفرن » فى خطاب له فى (أومتالى) فى معهد إدارة شئون غير الأفريقيين فى أفريقيا الجنوبية ، أعلن أن الحكم يجب أن يكون فى أيدى المتحضرين ، غير أن الحضارة لم تعد مقصورة على عنصر واحد الآن . وأنه لا يمكن

* مثل هذه الجمعية محاولة أخرى من جانب المستعمرين والمستوطنين الى منع الكفاح الأفريقى الذى يهدف الى التحرر من السيطرة والاستقلال وقد خدع بعض الأفريقيين بالفعل فى بادئ الأمر فى هذه الجمعية . غير أنهم انفضوا عنها بعد ذلك (المترجم)

للمرء أن يتعـاون أو يدخل فى مشاركة مع أناس من عنصر آخر إذا ما كان ينظر إليهم أو يعاملهم على أنهم أعداء ، وأن الأفريقى يكون عـدواً فى حالة واحدة ... وهى إذا ماجعل منه الأوروبيين كذلك .

وكتبت (الايكونوميست) مقالا بعنوان (المساواة فى جمعيـة كابريكورن) .. وأشارت بوضـــوح إلى أن التنازل من جانب الأوروبيين هو السياسة الممكنة الوحيـدة بالنسبة لهم .. وكتب : « الـكولونيل ستيرلنج» يقول أن جمعية « كابريكورن أفريكا » اقترحت نقـل السلطـة ، لا من البيض إلى السود ، ولـكن من البيض إلى اللاعنصريين ، وتقصد الملونين .. وكتب السير « ارنست جوست » يقول إن كلمة (المشاركة) لا معنى لها ويجب أن تلغى . إن المشاركة تعنى المسئولية المشتركة من الجانبين ، غير أن الأفريقيين فى الوقت الراهن غير جديرين بتحمل المسئولية ، وسير « ارنست جوست » هذا ، هو مؤسس حزب روديسيا القديم الذى وقف ضد الاتحاد الفيدرالى وكان أحد وزراء روديسيا .

وفى ٢٠ مارس من عام ١٩٥٦ ، دعا السير « روى ولنسكى » إلى اجتماع انتخابى فى « كى كى » أعلن فيـه أن الحزب الفيدرالى صمم على الاحتفاظ بالحـكم فى أيدى المتحضرين . . وقال ...

« ليس لدينا ، نحن الأوروبيين ، أية نية ، لتسليم الاتحـــاد الفيدرالى إلى أى إنسان ... لأنه ليس فى نيتنا أن نخرج من هنا . إننا نعتقد أن الأفريقى ينبغى أن يحصل على قسط أكبر فى إدارة

شئون بلاده . وذلك عندما يبدى قدرته على مزيد من الإسهام فى الصالح العام ، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه حتى إذا جاء مثل هذا اليوم بعد مائة أو مائتى عام ، فعلى الأفريقى ألا يحلم بالسيطرة على المشاركة ، وإنما يمكنه أن يحوز موقفا مساوياً وألا يتعداه . »

وبهذا كان من الواضح جداً ، أن الرجال الذين يمسكون بزمام الامور فى الاتحاد الفيدرالى ، يوجد فى أذهانهم تعريف للمشاركة لا يعنى المساواة السياسية الكاملة .. وبالتأكيد فان هذ يختلف تماماً عن التفسير الذى قدمه أسقف كنتربرى فى مجلس اللوردات فى ٢ أبريل من عام ١٩٥٣ ، عندما قال :

« إننى أعرف المشاركة على أنها .. تعنى أولا هدفا راسخاً فى القيام بكل شىء ممكن بحسن نية متبادل من أجل التقدم الاجتماعى والثقافى والخلقى للشعوب الأفريقية .. وعلى أنها تعنى فى المرتبة الثانية أن المكان الذى يشغله الأوروبيون سوف يتضاءل باضطراد ، وأن المكان الذى يشغله الأفريقيون سوف يزداد بشكل راسخ . »

* * *

الفصل الثانى

الحقوق الإنتخابية

١ — ماقبل تقرير «تريد جولد».

بدأت فترة تركيز النشاط فى مجال الحقوق الانتخابية بإعلان تقرير لجنة «تريد جولد» فى مارس ١٩٥٧ . وقد تكونت هذه اللجنة من السير« روبرت تريد جولد » وزير العدل فى الاتحاد الفيدرالى ، ومعه عضوان آخران هما السير « جون مرّاى » وزير العدل فى روديسيا الجنوبية ، والسير « تشارلس كيمنجز » الذى كان وزيراً أسبق للعدل فى السودان .. وقد بدأت هذه اللجنة مناقشاتها فى مارس من عام ١٩٥٦ وأعلنت تقريرها هذا فى مارس عام ١٩٥٧ .

وكان اللورد « مالفرن » قد أقترح أن يقسم الناخبون إلى فئتين ، الفئة العليا وتضم ذوى المؤهلات العليا ، وهذه الفئة تقوم بانتخاب أغلبية أعضاء المجلس الفيدرالى ، والفئة الدنيا تشترك مع الفئة العليا فى انتخاب بقية أعضاء المجلس، وهم ربع الأعضاء. وقد قوبل هذا الإقتراح بالتأييد من جانب صحافة روديسيا ، لأن الفئة العليا بشروطها المنصوص عليها تضمن أغلبية أوروبية دائمة ... ووجهت (الأوبزرفر) اللوم للفكرة لأنها تدع السيطرة الأوروبية إلى أجل غير مسمى ، بينما رحبت (الترانسفالر) بسيادة الروديسيين « لتقف هذه السيادة بثبات إلى

جانب مصالح الرجل الأبيض وحضارته » .

وفى مايو قــدم (حزب الدومنيون) مقترحات تشبه إلى حد كبير مقترحات لورد « مالفرن » ، فقد رأى الحزب ضرورة وجود فئتين من الناخبين ، غير أنه رأى ضرورة الفصل بين الفئتين ، وأن تختص الفئة الثانية بانتخاب الأعضاء الافريقيين . وفى حالة حصول أحد النــاخبين الأفريقيين فى الفئة الثانية على مؤهل عال ، يدرج اسمه فى الفئة العليــا ويحذف من الفئة الدنيا . . واجتمعت (جمعية كابريكورن أفريكا) فى (ساليا) وصدقت على السياســة التى تضمنها الـكتيب الذى نشر فى الصيف الماضى . غير أن القادة الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند كانوا قد أصدروا بياناً فى ٤ يناير من عام ١٩٥٦ يدينون فيه هذه الجمعيـــة . ولذا لم يوجد بهذا الاجتماع أحد من أفريقى نياســالاند .

وفى أواخر العام تناثرت إشاعات حول عدم الاتفــاق بين رئيس وزراء روديسيا الجنوبيــة مستر « جارى فيلد تود » وقادة الحزب الفيدرالى .. وقيل أن الخلاف بشأن لجنة « تريد جولد » التى كانت حكومة روديسيا الجنوبيــة قد عينتها فى مايو ١٩٥٦ ، والتى أثارت إقتراحاً بتوسيع البرلمــان الفيدرالى ، وهذا يعنى إدخال تعديل على الدستور الفيدرالى ، الأمر الذى يجب أن يناقش فى المجالس التشريعية الأربعة .. وتعقدت المسألة من زاوية قانونية بحتة . إذ أن غالبيــة سكان روديسيا الشمالية ونياسالاند ليسوا من رعايا بريطانيا ، وإنمــا هم

تحت الحماية البريطانية ، ومعني هذا خروج الأفريقيين تلقائيـا ، لأن الأوروبيين تمسكوا بهذه النقطة وقالوا بأن كل من لايتمتـع بالرعوية البريطانية ولم يؤد القسم الخاص بهـا ليس له حق التصويت .. وكان القانون لايسمح للأفريقى بأن يصبح رعية بريطانيـة إلا إذا دفع ٥ جنيهات وأدى قسم الرعوية البريطانية .

٢ — لجنة « تريد جولد »

عرضت اللجنة وجهة نظرها فى المسائل الرئيسية ، فى المقـدمة التفسيرية لاقتراحاتها .. فقالت إن النظام الأمثـل لحـكم الشعب هو الديمقراطية القائمة على حق الانتخاب الناضج الشـــامل .. غير أنها استدركت قائلة ، أنها تشك فى إمكان تطبيق هذا مالم ينقسم الناخبون على أساس سياسى وإلى حكومة ومعارضة ، وليس على أساس العنصر أو اللون الذى من شأنه أن يخلق انقسامات مصطنعة .. ومضت اللجنة تقول ، إن لـكل إنسان الحق فى أن يبدى رأيه ، وأسـتدركت قائلة أيضاً إن هذا الحق ينبغى أن يزاول عندما يمكن القيام به دون إضرار بحقوق الآخرين .. وزعمت اللجنة أن انتقال السلطة ، بشكل مباشر من أيدى الأوروبيين إلى أيدى الأفريقيين من شأنه أن يحدث ثورة على مستوى عنيف .. واقترحت اللجنـة (أن النـاخب ينبغى أن يسمح له بمزاولة حقه إذا ماكان فى مقدوره أن يزاوله عن إستنارة).. ثم ختمت اللجنة بيانها بقولهـا ، إن الدولة ينبغى أن يـكون لها الحق فى أن تحصر حق الانتخاب فى مواطنيها الذين يـكونون جديرين

بممارسة هذا الحق بتبصر وروح عامة .

وكان من الذين نقدوا إقتراحات اللجنة « كولين لايز » في نقد مطول له ، وهو يعتبر أن العنصر هو المشكلة الرئيسية في روديسيا ، والنظر إليه على أنه مسألة ثانوية من شأنه أن يوقع في الخطأ لا محالة .

وقد اقترحت اللجنة أن يكون لكل دائرة مقعد واحد، وتدور المعركة الانتخابية لأنتخاب شخص واحد لهذا المقعد .. وعلى أن تكون هناك مجموعتان من الناخبين .. المجموعة الأولى تضم ذوى التعليم العالى وذوى الدخل وأصحاب الملكيات ، وهى بهذا الوضع تكاد تكون مقصورة على الأوروبيين ، فتستلزم مؤهلا عاليا أو دخلا سنوياً يقدر بـ ٧٢٠ جنيهاً في العام أو ملكية تقدر بـ ١٫٥٠٠ جنيه ، وإذا كان قد حصل على تعليم ثانوى لأربع سنوات ، عليه أن يكون له دخل أيضاً يقدر بـ ٣٠٠ جنيه في العام ، أو ملكية تقدر بـ ٥٠٠ جنيه . أما الفئة الدنيا ، وهى تكاد تكون مقصورة على الأفريقيين . فيشترط أن يكون الناخب له دخل يقدر بـ ١٥ جنيهاً في الشهر ، وملم باللغة الانجليزية .. غير أن تعديلات جذرية قد أدخلت على هذه المقترحات قبل أن تصبح قانونا ، إذ أن التقرير نشر في مارس واستقبلته مجموعة أحزاب الحكومة بالتقارير سواء في الاتحاد الفيدرالى أو روديسيا الجنوبية ، وهاجمه الليبراليون وحزب الدومنيون . ونوقشت المقترحات في مايو في برلمان روديسيا الجنوبية، دون أن يجرى تصويت عليها .

٣ — مساومة عام ١٩٥٧ .

فى الأشهر الثلاثة التى تلت ذلك كانت هناك ثلاث مسائل رئيسية يجب أن تسوى ، وهى لائحة انتخابات روديسيا الجنوبية ، ولائحة الانتخابات الفيدرالية . وتعديل الدستور الفيدرالى .

وفى ابريل ، بعد إعلان تقرير « تريد جولد » بشهر ، كان السير « روى ولنسكى » يجرى محادثات فى لندن ، وفى ختام هذه المحادثات، أعلن في بيان صحفى ، أنه على الرغم من أن أموراً كثيرة ما زالت باقية دون تسوية ، إلا أنه قد تم الاتفاق حول نقاط هامة . وسوف يكون من حق الحكومة الفيدرالية التصرف فى الشئون الخارجية ، وأن حكومة المملكة المتحدة سوف تكف فى المستقبل عن إجراء أى تعديل فى قانون الاتحاد الفيدرالى ، وأن الخدمات المدنية ، سواء كانت اتحادية أم إقليمية، سوف تقوم بالتالى على أساس محلى . وأنه قد اتفق من ناحية المبدأ على توسيع الجمعية الاتحادية ، وأن حكومة المملكة المتحدة لاحظت بالرضا أن الأشخاص الذين تحت الحماية البريطانية يمكنهم أن يزاولوا حق الانتخابات دون أن يصبحوا من الرعايا البريطانيين . كما اتفق أيضاً على ألا يكون هناك اندماج بين الأقاليم الثلاثة ، أو يتم انفصال عن الاتحاد الفيدرالى .. وصرح بأن مؤتمراً سوف يعقد بهذا الخصوص فى عام ١٩٦٠ .

وأعلن هذا البيان فى ٢٦ أبريل ، وفى ٢٢ مايو أعلن مشروع تعديل الدستور ، وكان السير « روى ولنسكى » فى لندن مرة أخرى فى شهر يونيه ، وفى حديث له فى نادى روديسيا ونياسالاند ، تقدم

بمشروع للانتخابات الفيدرالية ، وفى سبتمبر أعلنت الاقتراحات الخاصة بانتخابات روديسيا الجنوبية ، وذلك قبل انعقاد برلمان روديسيا الجنوبية.

على أن الإنطباع العام ، عند الأفريقيين ، حول هذه المشاريع ، هو أن هناك مساومة تم بين لندن وسالسبوري ، ولهذا قاطع الأفريقيون هيئة الشئون الأفريقية ورفضوا كل نداء لها .

٤ — مشروع تعديل الدستور وشروط الانتخاب الفيدرالى .

كان المجلس التشريعى فى الوضع السابق لمشروع التعديل يتكون من ٣٥ عضواً يضاف إليهم العضو المتحدث .. وقد رؤى أن هذا الرقم لا يعنى باللجان المتعددة التى يتطلبها العمل ، ولهذا اتجهت النية إلى توسيع عدد المجلس ، واقترح أن يرفع العدد إلى ٦٠ عضواً . وفى الوضع القديم كان هناك ٩ أعضاء يمثلون المصالح الأفريقية ، وقد رفع الرقم فى التعديل الجديد إلى ١٥ عضواً ، أى الاحتفاظ بنفس النسبة وهى ربع أعضاء المجلس . . وكان إل ٣٥ عضواً فى الوضع القديم ينقسمون إلى ١٧ عضواً من روديسيا الجنوبية و ١٨ من روديسية الشمالية ونياسالاند ، أما فى المجلس الجديد فإن إل ٥٩ عضواً (عدا العضو المتحدث) ينبغى أن يوزعوا إلى ٢٩ عضواً من روديسيا الجنوبية و ٣٠ من روديسيا الشمالية ونياسالاند .

أما التسعة أعضاء فى المجلس القديم والذين يمثلون مصالح الأفريقيين ، فإنهم عبارة عن ثلاثة أعضاء عن كل إقليم ، والثلاثة أعضاء منهم عضوان

أفريقيان وعضو أوروبى ، ولم يكن يتم اختيارهم بطريقة واحـدة .. ففى روديسيا الجنوبية كانوا ينتخبون الثلاثة ، على أن يراعى أن ٩٩٪ من الناخبين أوروبيين .. أما فى روديسيا الشمالية ونياسلاند فقد كان العضوان الأفريقيان يتم انتخابهما عن طريق سلسلة من الانتخابات غير المباشرة من جانب الأفريقيين ، بينما يعين العضو الأوروبى الثالث .. وفى المشروع المعدل نص على أن الستة أعضاء الجـدد ينتخبون عن طريق النظام الفيدرالى الجديد .

أما نظام الانتخاب الفيدرالى الذى أعلنه السير « روى ولنسكى » فى لنـــدن ، فى شهر يونيو . فيتضمن مجموعتين من الناخبين بنوعين منفصلين من المؤهلات ، وهى قريبة الشبه بتلك التى اقترحها « تريدجولد » من حيث أن المجموعة الأولى ذات المؤهلات العليا والدخـل المعين ، مقصورة حالياً على الأوروبيين ، بينما الدنيا تضم الأفريقيين . غير أن هناك اختلافاً عميقاً بين المشروعين .. ففى المشروع الفيـــدرالى يحق للمجموعة العليا من الناخبين أن تنتخب بمفردها ٤٤ عضواً من الذين لا يمكنهم أن يمثلوا مصالح الأفريقيين . وهذا يعنى فى التطبيق أن ثلاثة أرباع المجلس يتكون من أوروبيين انتخبهم أوروبيون ، فى حين أن هناك نصاً آخر يقضى بأن تعديل الدستور يتم بموافقة ثلثى المجلس ، وبعبارة أخرى أن الأغلبية الأوروبية هى التى تتحكم فى التعديل والنتيجة أيضاً ، هى أن الستة أعضاء الجدد الذين يمثلون مصـالح الأفريقيين ، يضاف إليهم الثلاثة القدامى من روديسيا الجنوبية ، إنما يتم انتخابهم

عن طريق مجموعـة الناخبين ذات العنصر الأوروبى القوى . وما زال هناك أيضاً الأوروبيون المعينون من قبل الحاكم فى الأقاليم الشمالية لتمثيل الأفريقيين ، والأربعة الأفريقيون المنتخبون بطريقة مباشرة . وثمة تعقيد آخر فى المشروع ، وهو أنه إذا حدث أن انتخب الأوروبيون أحد الأفريقيين من بين المقاعد الأربعة والأربعين ، فإن هـذا المقعد يحذف من المقاعد التسعة المخصصة للأفريقيين .

ونشر مشروع الدستور المعدل فى ٢٢ مايو من عام ١٩٥٧ ، وتبع هذا موافقة البرلمانات الثلاثة فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، على الرغم من أن الأفريقيين فى روديسيا الشمالية و نياسالاند قد انسحبوا ولم يدلوا بأصواتهم . وفى ٣١ يوليو مر المشروع فى البرلمان الاتحادى . وفى ٣١ أكتوبر أعلنت الحكومة البريطانية أن المشروع الجـديد ليس به تفرقة بين الأوروبيين والأفريقيين . وفى ٢٥ نوفمبر نوقش فى مجلس العموم بعد هزيمة التعديل الذى تقدم به حزب العمال.. وقدم مشروع الانتخاب الفيدرالى فى سبتمبر ، وأجيزت قراءته الثانية فى ديسمبر والقراءة الثالثة فى ٩ يناير من عام ١٩٥٨. وحدث أن صوت المستر « جاسبر سافنهو » وهو واحد من العضوين الأفريقيين فى البرلمان الفيدرالى عن روديسيا الجنوبية إلى جانب المشروع . ولـكن بعد أن ووجه باعتراض الأفريقيين فى دائرته قدم استقالته وأخذ يعارض المشروع، وعلقت (روديسيا هيرالد) على هذا بقولها أن استقالته غير صحيحة لأن دائرته لا تضم سوى ٣٥٠ ناخباً أفريقياً إلى جانب ٢٦٫٠٠٠ ناخب أوروبى.

٥ — اللائحة الانتخابية فى روديسيا الجنوبية :

فى ١٦ يونيو أعلن مستر « جارى فيلدتود » أنه سيعتزل قيادة حزب روديسيا المتحد ، إذا فشل المجلس التشريعى فى إعطاء حق الانتخاب للأفريقيين الذين حصلوا على تعليم لمدة ١٠ سنوات ، وعملوا فى مناصب مسئولة ، كمدرسين وإداريين زراعيين . وهؤلاء يبلغ عددهم حوالى ٦٫٠٠٠ عضو . وأكدت عبارته ما تناثر من إشاعات حول عدم الوفاق داخل الحزب . وقد اكتأب رئيس حزب الدومنيون عندما استمع لهذا النبأ ، الذى نم عن عدم اتفاق بين رئيس الوزراء وحزبه ، واقترح بأن تكون مسألة الانتخاب خارج سياسة الأحزاب ، وقال مستر « كولين لايز » أنه لا يوجد سوى حزب واحد حقيقى فى روديسيا ، ذلك الحزب الذى صمم على إبقاء السلطة فى أيدى الرجل الأبيض .

وأعلن مستر « جارى فيلد تود » مقترحات الحكومة فى ٢٢ يونيو ونشرت هذه المقترحات فى كتاب أبيض فى ١٧ يوليو من عام ١٩٥٧ .. وقد حدث تعديل بالنسبة لشروط المجموعة الدنيا من الناخبين ، فبدلا من اشتراط دخل شهري قدره ١٥ جنيها عدل النصاب المالى إلى ٢٠ جنيهاً فى الشهر .. وفى المناقشة داخل إحدى اللجان أصبح النص يتطلب ٨ سنوات من التعليم (بدلا من ١٠) وسنتين فى الخدمة العامة ودخلا قدره ١٢٠ جنيها سنوياً ، وعامين من الدراسة الثانوية .

☆☆☆

الفصل الثالث

روديسيا الشمالية

١ — صوت الأفريقيين

ليس من اليسير أن نتحدث بشيء من التأكيد عن كلمة الأفريقيين في روديسيا الجنوبية، إذ أن المؤتمر الوطني الأفريقي لم يتأسس في روديسيا الجنوبية إلا في سبتمبر من عام ١٩٥٧ . وتوجد مجموعة من الصحف تعني بأمور الأفريقيين ، غير أن الكثيرين ينظرون إليها في ارتياب كبير ، وكلمات الأفريقيين في الصحف الأوروبية قليلة .. وهذا غير الوضع في روديسيا الشمالية ، إذ أن الصورة مختلفة ، فيوجد مؤتمر أفريقي قوي ، وقائده له كلمة مسموعة ، كما توجد حركة نقابية أفريقية على درجة من القوة ..

وثمة اختلاف بين الجنوب والشمال في نسبة العناصر العددية .. ففي روديسيا الشمالية يوجد مايقرب من ٧٢٫٠٠٠ أوروبي و٢٫٢٠٠٫٠٠٠ أفريقي أي بنسبة ١ : ٣ في حين أن نسبة الأوروبيين في روديسيا الجنوبية حوالي ١ : ١٠ ..

وثروة روديسيا الشمالية تتركز في المنطقة الوسطى ، حيث مناجم النحاس ، ففي عام ١٩٥٥ كان ٩٦٪ من قيمة الصادرات من النحاس وحده، وفي ١٩٥٣ كانت ٩١٪ ، وقد حصلت حكومة روديسيا الشمالية

من النحاس قبل قيام الاتحاد الفيدرالى على حوالى ١٨ مليون جنيه من الدخل المباشر .

وقد ذكرت لجنة « بيم » فى عام ١٩٣٨ ، أن نسبة السكان فى منطقة واحدة من روديسيا الشمالية بلغت ٦٫٤ نسمة للميل المربع . ومعنى هذا كثافة السكان فى جزء وقلتهم فى جزء آخر، وقد أثر هذا الوضع على العلاقة بين العناصر، إذ أن هناك عـــدداً قليلاً من الأفريقيين يعرف الأوروبيين معرفة مباشرة ، لأن الاشراف على شئون الأفريقيين يتم عن طريق رؤسائهم .

ويلاحظ أيضاً أن الأفريقيين فى روديسيا الشمالية يزاولون منذ البداية الأعمال التى تحرم على الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية ، وقد سجل « ليوبولد مور » محرر (ليفنجستون ميل) وهو قائد المستوطنين، أن مدير إحدى المناطق رفض اقتراحه الذى يقضى بأن يقصر العمل اليدوى على الأفريقيين ..

غير أنه فى روديسيا الشمالية كان الأفريقى إلى فترة قريبة لا يستطيع أن يدخل محال القسم الأوروبى فى العاصمة (لزاكا) ليختار ما يريد شراءه .

وإزاء هذا النوع من التفرقة العنصرية فى محال البيع والشراء ، وفى نوع اللحوم التى تباع للأفريقيين ، وفى التفرقة العنصرية فى المطاعم والمقاهى ، وحتى فى الكنائس... على أساس اللون ، تقوم اضرابات ومظاهرات واعتصامات من جانب الأفريقيين كتعبير عن احتجاجهم .

٢ — التقدم الدستورى : الجولة الأولى

بدأت الجولة الأولى حول التطور الدستورى ، وفى حقيقة الامر قبل قيام الاتحاد الفيدرالى وكانت المناقشة تتركز حول تكوين المجلس التشريعى والمجلس التنفيذى .

وكان المجلس التشريعى قد تغير ست مرات ما بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٤ .. غير أن التغير لم يتناول مسألة الموازنة بين الأوروبيين والأفريقيين . . وإنما كان التغيير يتناول الموازنة داخل المجلس بين الأعضاء الرسميين والأعضاء من غير المناصب الرسمية . ومنذ عام ١٩٤٨ والمجلس التشريعى يتكون من عشرة أعضاء رسميين . وعشرة أعضاء منتخبين ، وعضوين أوربيين معينين لتمثيل مصالح الأفريقيين ، ثم عضوين أفريقيين . وفى عام ١٩٤٨ كتب المستر « ج . و . دافيد سون » فى دراسة له عن المجلس التنفيذى فى روديسيا الشمالية « إن أى حاكم ، لا يرغب فى الظروف العادية أن يحكم فى مواجهة معارضة دائمة من جانب قسم هام فى المجلس التشريعى ، وهو الجزء غير الرسمى . » .

وكان السؤال فى عام ١٩٥٣ ، هو أى نوع من التغيير ينبغى أن يجرى ؟ وكان الرد الأول على هذا السؤال هو زيادة عدد العناصر غير الرسمية حتى تصبح أغلبية . غير أنه كانت هناك مشكلة ، فهذه العناصر غير الرسمية من (الجمهور) وإن كلمة «جمهور» فى روديسيا كانت تعنى دائماً الجمهور الأوروبى ، وأن الناخبين كانوا دائماً من الأوروبيين ، وذلك ببساطة لأن الناخب يجب أن يكون رعية بريطانية . والإفريقيون

كانوا تحت الحماية البريطانية وليسوا من رعايا بريطانيا .. لهذا كان من المستحيل فى عام ١٩٥٣ أن يستمر الإنسان فى تجاهل عدم وجود أصوات لدى أغلبية السكان .

وكان مستر «روى ولنسكى» وقتئذ هو زعيم الأعضاء الأوروبيين غير الرسميين فى المجلس . وكان يقف دائماً إلى جانب زيادة تمثيل الأوروبيين . وفى يناير من عام ١٩٤٥ أثار فى المجلس التشريعى مشروع قرار باستنكار النص فى الدستور الجديد على نسبة غير ضرورية للأعضاء المعينين . واقترح في عام ١٩٤٦ أن يجرى انتخاب تكميلى للمجلس . وهو يقترح الآن إضافة ثلاثة أعضاء منتخبين ، فيصبح عدد الأعضاء المنتخبين فى المجلس ١٣ عضواً ، واقترح أيضاً تخفيض عدد الأعضاء الرسميين عضوين فيصبح عددهم ٨ أعضاء . . وهذا يعنى أن ٨ رسميين وعضوين أوروبيين معينين لتمثيل مصالح الأفريقيين ، مع عضوين أفريقيين . يكون مجموعهم ١٢ عضواً ، أى أن تكون الأغلبية ــ حسب اقتراح روى ولنسكى — فى إيدى الأعضاء الأوربيين غير الرسميين .

ونوقشت هذه الاقتراحات فى لندن فى سبتمبر من عام ١٩٥٣ ، وأعلن فى ٢٩ من الشهر ذاته ، أن المحادثات قد انفضت ، وفى ٢٥ سبتمبر أعلن مستر « ويلنسكى » نفسه أن المقترحات لم تقبل . وفى اليوم التالى مباشرة اختير وزيراً فيدرالياً للنقل والتنمية .

وفى ١٠ أكتوبر ، أعلن مستر « أوليفر ليتلتون » أنه سيفرض حله الخاص ، وهو توفيق بين وجهة نظر « ويلنسكى » والمقترحات

التي أعلنتها من قبل حكومة روديسيا الشمالية . وتقضي مقترحات « ليتلتون » الجديدة بأن يكون فى المجلس التشريعي الجديد ٨ أعضاء رسميين (كما اقترح مستر روى ولنسكى) و١٢ عضواً غير رسميين ، (كان اقتراح روى ولنسكى ١٣ عضواً)، وهؤلاء في حقيقة الأمر أوروبيون ، وسوف يعين أربعة أعضاء أوروبيون من قبل الحاكم العام لتمثيل مصالح الأفريقيين (وكانوا من قبل عضوين فقط) .

أما بالنسبة إلى المجلس التنفيذي ، ففي ظل دستور ١٩٤٨ كان هناك مجلس تنفيذي من ١١ عضواً ، منهم ٧ موظفون رسميون و ٤ غير رسميين ، ومن بين هؤلاء الأربعة ، عضو يمثل مصالح الأفريقيين . والتعديل الجديد يقضي بأن يكون عدد الموظفين الرسميين ٥ بدلا من ٧ ويبقى الآخرون كما هم .

واحتج المستوطنون الأوروبيون على هذا الوضع . وأعلن مستر « ويلنسكى » أن الأعضاء الأوروبيين المنتخبين سوف لا يتعاونون مع الحكومة في المستقبل ، وفى ٩ من ديسمبر سحب الأعضاء الأوروبيون استقالاتهم التي كانوا قدموها ، ووعدوا بأن يتعاونوا مع الحكومة ، على ألا يحدث أى تعديل فى شروط الانتخاب إلا بالرجوع إلى كافة الأحزاب . وكانت شروط الانتخاب تقضي بأن كل من يتمتع بالرعوية البريطانية ويبلغ من العمر ٢١ عاما له حق التصويت ، وذلك فى الحالات التالية :

يملك ما قيمته ٢٥٠ جنيهاً .

أو يملك رقعة من المناجم .

أو له دخل سنوى قيمته ٢٠٠ جنيه .

٣ — الوضع فى منطقة النحاس . .

تعتبر منطقة النحاس العمود الفقرى للاقتصاد فى روديسيا الشمالية .. وبدأت مناجم النحاس فى العشرينيات من هذا القرن ، وكانت معسكرات التعدين نائية عن المدن والمواصلات فكان على الشركات أن تقدم أجوراً مرتفعة كى تجتذب المعدنيين الماهرين إليها : وكان العمل تحت الأرض يجرى عن طريق مجموعات ، يرأس كل مجموعة شخص أوروبى ، وتضم كل مجموعة ما بين ٦ و ٢٠ شخصاً من الأفريقيين ، وأصبح اتحاد النقابات الأوروبى (اتحاد المعدنيين فى روديسيا الشمالية) فى مركز قوى خلال الحرب ، وكان النحاس ضروريا للمجهود الحربى بالنسبة للحلفاء ، والحكومات على استعداد لتدفع أى سعر للنحاس ، واستطاعت النقابات أن تتفق مع الشركات على ألا تقبل أحداً للعمل إلا إذا كان مقيداً فى الاتحاد ، ثم تضمن هذا الاتفاق فى عام ١٩٥٤ نصاً على أن الأوروبيين فقط هم أعضاء فى الاتحاد ، وكان هذا تفريقاً لونياً بشعاً .

وإبان حكم العمال فى بريطانيا ، نشأت اتحادات للعمال الأفريقيين . كان أولاً فى (تـكانا) عام ١٩٤٨ ، ثم تجمعت هذه الاتحادات فى اتحاد واحد لـكل منطقة النحاس فى عام ١٩٤٩ ، وهو اتحاد عمال المناجم الأفريقيين . ودارت الأحداث فى منطقة النحاس بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى من جهة ، وبين غرفة المناجم من جهة أخرى . وتمثل

غرفة المناجم الشركتين الكبيرتين . وهما شركة (الأنجلو أمريكان) و (روديسيان سلكشن ترست). ومما هو جدير بالذكر هنا أن (الانجلو أمريكان) لها مصالح فى جنوب أفريقيا تفوق مصالحها فى روديسيا، ومن ثم فهى لا يمكن أن تغض النظر عن مطالب حكومة جنوب أفريقيا أو اتحاد عمال جنوب أفريقيا . ومن جهة أخرى فإن (ترست روديسيان سلكشن) يجب أن يضع فى اختياره وجهات نظر المساهمين فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويوجد أيضاً (رابطة موظفى المناجم) ، وهى هيئة أوروبية تضم المستخدمين الأوروبيين وهم بنسبة ١ : ٣٠ من مجموع الأوروبيين الذين يعملون فى منطقة النحاس . وإلى جانبها رابطة أخرى لموظفى المناجم الأفريقيين .

ومن المفيد هنا أن نأخذ فكرة عن مستوى الدخل للعمال الأوروبيين والافريقيين خلال السبع سنوات الماضية (وهى من العام الواحد وبالجنيه) .

السنة	الأوروبى	الأفريقى
١٩٥٢	١ ر ٥٠٠	٨٦
١٩٥٣	١ ر ٧٨٢	١٢٤
١٩٥٤	١ ر ٧٣٤	١٢٣
١٩٥٥	١ ر ٩٤٣	١٣٤
١٩٥٦	٢ ر ٢٩٥	١٦٠
١٩٥٧	١ ر ٩١٠	١٨٩
١٩٥٨	١ ر ٦٩٩	٢٠٠

مع مراعاة أن هـذه الأرقام بالنسبة للأوروبيين لا يدخل فيها العلاوات الإضافية ، وهو مثلا يمكن أن يحصل على ٣٠ جنيها فى العام كبدل سكن . ويحدث أحيانا أن يتم اتفاق ظاهرى بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى فى المفاوضات مع غرفة المناجم ، غير أن الاتفاق سرعان ما ينقض وتحدث خصومة عنيفة .

واتحاد العمال الأفريقى يطالب دائماً بزيادة فى الأجور على جميع المستويات ، لأن أجور أعضائه منخفضة جـداً إذا ما قيست بأجور الأوروبيين ، والأوربيون يحصلون على أجر إضافى (للعمل فى منطقة النحاس) والأفريقيون لا يحصلون عليه ، كذلك يحصل الأوروبيون على أثاث من الشركة ، ولا يحصل عليه الأفريقيون .

٤ — الإضرابات والمقاطعات . .

فى خريف عام ١٩٥٤ بدأت المحادثات بين شركات النحاس واتحادى العمال حول موضوع تحسين المستوى الفنى للعامل الأفريقى . وكان اتحاد العمال الأوروبى . كما هى العادة يقف إلى جانب هذه المسألة نظريا ، ويحارب من الناحية العملية أى خطوة تؤدى إليها . وبدأ الاتحـاد الأفريقى بمسألة زادت من تعقيد الموقف ، وهى المطالبة بإلغاء هيئة مستخـدمى المناجم الأفريقية . وأن كل من يتم تدريبه من العمال الأفريقيين يجب أن يظل فى عضوية اتحاد عمال المناجم . لأن سحب العناصر المتقدمة من اتحاد العمال الأفريقيين محاولة لتقليم أظافره . . ومن جهة أخرى طالبت رابطة موظفى المناجم الأفريقية بلقب (ملاحظ)

للمستخدم الأفريقى بدلا من لقب (رئيس أنفار) .

وعند ما تكون الاتحاد الافريقى اتفق مع الشركة على أن تخصم ٦ بنسات عن كل تذكرة وتدفع للاتحاد على أنها قيمة اشتراك من العامل للاتحاد ، والتذكرة هى عقد للعمل لمدة ثلاثين يوما . ووافقت الشركات فى بداية الامر على أن توقف صرف الستة بنسات لكل عامل وتسلم المبلغ مباشرة إلى الاتحاد ، ولكن عندما قرر الاتحاد فى عام ١٩٥٣ رفع قيمة الاشتراك من ٦ بنس إلى ٢ شلن ، انتهزت غرفة المناجم الفرصة وأذاعت بيانا على العمال وقالت بأن الاتحاد يتصرف فى أموالهم بطريقة غير سليمة ، ولهذا فلن تتولى الشركات خصم المبالغ التى يطلبها الاتحاد من العمال . وعلى العمال أن يدفعوها مباشرة إلى الاتحاد ، إذا رغبوا فى أن يدفعوا شلنين بدلا من ٦ بنس .

وأعلنت مجموعة (أنجلو أمريكان) أن تقبل مسألة تحسين المستوى الفنى للعامل الأفريقى من ناحية المبدأ ، وذلك عقب الاضرابات التى قام بها الأفريقيون والتى استمرت من ١٢ أكتوبر إلى ١١ نوفمبر عام ١٩٥٤ .

وفي ٣ يناير من عام ١٩٥٥ قام الأفريقيون بإضراب شمل منطقة النحاس كلها ، وطالب الاتحاد الأفريقى بزيادة ١٠ و٦ بنس فى الوردية ، وتظاهر الاتحاد الأوروبى فى بداية الأمر بتأييد هذه المطالب وتحدث عن المشاركة فى الاضراب ، وفى حقيقة الأمر لم يفعل شيئاً من هذا . وفى ٤ يناير عاد ألف عامل من العمال الأفريقيين المضربين إلى العمل ، وذلك

لنقص خبرة الاتحاد الأفريقى فى التنظيم ، وفى ١٤ يناير عاد إلى العمل ٢٥٠٠ عامل ، وفى نهاية فبراير عاد أكثر من ١١٫٠٠٠ عامل ، وفى مارس سحب الإتحاد مطالبه وأنهى الاضراب .

وفى ٩ نوفمبر من عام ١٩٥٥ ، قرر إتحاد عمال مناجم روديسيا الشمالية (الاتحاد الأوروبى) بأن عمال اليومية الأوروبيين لن يقوموا بتدريب أحد من العمال الأفريقيين . وعلى الرغم من هذا فانه فى نهاية ديسمبر من عام ١٩٥٦ كان هناك ٤٤٨ عاملا أفريقياً تحت التدريب .

وفى ٢٦ أبريل ، طالب عمال المناجم الأفريقيون مرة أخرى بزيادة أجر ١٠ شلن و ٨ بنسات للوردية . . وفى سبتمبر كرر العمال مطالبهم وجعلوها ٦ شلن و٨ بنس للوردية الواحدة بدلا من ١٠ شلن و٨ بنس . . وفى نوفمبر من عام ١٩٥٥ كان تقرير مكتب المستعمرات فى روديسيا الشمالية يسجل أنه حدث ١٥٨ إضراباً خلال العام المنصرم، وأن نصف مليون يوم من العمل ضاعت بسبب إضراب العمال الأفريقيين .

وفى أبريل ١٩٥٥ ، أعلن مستر « أليس » السكرتير العام لاتحاد مناجم جنـــوب أفريقيا ، أن اتحاده قد أسهم بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه إلى اتحاد عمال مناجم روديسيا (البيض) ليساعده فى نضاله من أجل الاحتفاظ بمستوى الأوروبين ، وأرسل بعد ذلك يقول أن لجنة الاتحاد التى تمثل ٣٥ ألف عامل من عمال المناجم الأوروبيين فى جنوب أفريقيا سوف تقوم بتقرير الحد من المهارة الذى ينبغى أن يقف عنده العمال الأفريقيون فى الروديسيات .

وفى سبتمبر من عام ١٩٥٥ حدث كثير من الاضطرابات ، وتدخل

البوليس لتفريق المتظاهرين الأفريقيين بالقوة ، وخاصة عندما صدم أحد الأوروبيين وطنياً بعربته ، وعندما قتل (الوناش) أحد العمال الأفريقيين.. وفرضت الحكومة قانوناً أسمته « قانون خسائر المظاهرات لعام ١٩٥٥ » يسمح لها بفرض الغرامات فى المقاطعة التى قامت بها المظاهرات ، وفى الشهر التالى حكمت على ثلاثة من الزعماء الأفريقيين بالسجن تسعة أشهر مع الأشغال الشاقة، مما زاد من حدة الأفريقيين .

وفى ٢٤ أغسطس من عام ١٩٥٤ ـ وهو العام الأول للإتحاد الفيدرالى ـ أبعدت روديسيا الجنوبية رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى وسكرتيره فى روديسيا الشمالية على إعتبار أنهما (من العناصر الأجنبية غير المرغوب فيها) . وفى أكتوبر من ١٩٥٤ نظم الأفريقيون إحتجاجاً على التفرقة العنصرية فى الكنائس ، وفى يناير ١٩٥٥ أتهم « تكمبولا » وإثنان من قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى بحيازة منشورات ممنوع تداولها وقال تكمبولا فى تفسير وجود هذه المنشورات لديه أنها وصلت إليه عن طريق البريد . وهذه النشرات كانت صادرة من الحزب الشيوعى البريطانى ، واتحاد النساء الديمقراطى فى برلين ، ومجلس الشئون الأفريقية فى نيويورك .. وقال ربما قد أرسلت إليه كنماذج ، وحكم على أثنين من هؤلاء الثلاثة بالسجن شهرين ، وعند الإفراج عن « تكمبولا » بالضمان ، خطب قائلا (هذه بلادنا وسوف نستردها)

وفى ديسمبر من عام ١٩٥٥ دعا المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى احتجاجات شاملة على نطاق روديسيا الشمالية إحتجاجاً على رفض وزير

المستعمرات مقابلة « تكمبولا » فى لندن . وفى ١٦ فبراير من عام ١٩٥٦ قام « تكمبولا » بجولة فى فروع المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وصرح فى جولته هذه بأن روديسيا الشمالية نقطة سوداء فى تاريخ الامبراطورية البريطانيــة الاســتعمارية ، وأعلن فى ٢٢ أبريل من عام ١٩٥٦ أن المؤتمر الوطني الأفريقى قد أتم تشكيل الحكومة التى سـوف تحكم روديسيا الشمالية يوماً ما . وقد ثار الأوروبيون على هذا التصريح وردت صحفهم عليه بلهجة عنيفة . وعقدت الروابط الأوروبية إجتماعاً فى ٢٩ أبريل أنذروا فيه المؤتمر الوطني الافريقى وطالبوا الحكومة بأن تتخذ من الخطوات ما يكفل عدم سيطرة الأفريقيين .

وبدأت موجة أخرى من الاضرابات فى منطقة النحاس ، وأطلق تعبير (الاضرابات الدائرية) على تلك الاضرابات بسبب قيام الاضراب فى مكان بعد توقفه فى مكان آخر . ومن ١٦ يونيو حتى ٢٨ من الشهر ذاته من عام ١٩٥٦ حدث الاضراب المعروف باضراب (حافظة الساق)* وذلك لأن الأفريقيين رفضوا ارتداءها وأصرت الشركة على عدم العمل بدونها . وكان هذا الاضراب بمثابة احتجاج على الوضع العام كله الذى يقوم على التفرقة العنصرية ، وليس على حافظة الساق فحسب . وكان من نتائج هذه الاضرابات أن وحدت «تكمبولا» و«كاتولونجى» فى تحالف

---

* حافظة الساق ، شىء من الجلد يرتديه العمال الأفريقيون على الساق لتميزهم عن العمال الأوروبيين وهذا أبشع ألوان التفرقة العنصرية (المترجم)

وثيق ، ففى أحد إجتماعات شهر يونيو من ١٩٥٦ وقف « كاتولونجى » يقرظ « تكمبولا » على اعتبار أنه قائد وطنى .. وكان الاتحاد العام للعمال الأفريقيين ، شأنه شأن المؤتمر الوطني الافريقى ، يواجه ضغطاً مستمراً من أعضاء القاعدة نحو ضرورة العمل الايجابى العنيف .. وقد عمل « لورانس كاتلونجى » عاملا فى منجم تحت الأرض ولم يتح له أن يحصل على قسط من التعليم الرسمى ، غير أنه يتمتع بشخصيته التى تأسر زملاءه ، أما « تكمبولا » فهو شاب على درجة لابأس بها من التعليم ، ويمتاز بالقدرة النظرية والاصالة فى الرأى ، ولـكنه لايتمتع بمثل شخصية « كاتلونجى »

وبعد أن هدأت الأمور نسبياً فى أغسطس من عام ١٩٥٦ نتيجة لمساعى مستر « هارى فرانكلين » ودعا « تكمبولا » أعضاء المؤتمر الوطنىا لافريقى إلى عمل علاقات أفضل بين العناصر، نجحت الاضرابات الدائرية فى الحصول على أجر الوقت الاضافى ، فساءت الأمور من جديد وأعلنت الشركات أنها فى حالة نزاع مع اتحاد العمال الافريقى وطالبت بالتحقيق فى الموقف ، ووافقت الحكومة على إجراء التحقيق . وزادت الامور سوءاً فى سبتمبر، إبان وجود « كاتلونجى » فى إنجلترا، ودعا الاتحاد الافريقى أعضاءه إلى عدم إرتداء (حافظة الساق) . وانتشرت سلسلة من الاضرابات الصغيرة ، وفى ١٢ سبتمبر أعلنت الحكومة حالة الطوارىء فى منطقة النحاس وألقت القبض على ٣٢ من قادة الاتحاد ومعهم « تكمبولا »، وبعد ذلك بأربعة أيام عاد

« كاتلونجى » من انجلترا ودعا المضربين إلى العـودة إلى العمل حتى تتهيأ له فرصة بحث مظلمتهم . واحتاج هذا النداء إلى أسـبوع حتى تم تنفيذه وعاد العمال إلى العمل ..

غير أن شهر العسل لم يدم طويلا ، ففى أكتوبر أعلن « تـكمبولا » قنوطه من نتائج تدخل « كاتلونجى » ، وفى نوفمبر أرسل « كنيث كواندا » سكرتير المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى وزير المستعمرات المطالب التى صدق عليها مؤتمر الحزب العام فى أكتوبر ، وأهمها إنهاء حالة الطوارىء فى منطقة النحاس . والسماح لروديسيا الشمالية بالانفصال عن الاتحاد الفيدرالى عندما يعاد النظر فى الدستور ، وأن يمنح الافريقيون الذين تحت الحماية البريطانية حق التصويت والتمثيل المتساوى مع الاوروبيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى .

وفى سبتمبر بدأت الصحف الاوروبية تهمس بأن « تكمبولا » ليس هو الشخص المثير للقلاقل ، بل إنه أبعد ما يـكون عن ذلك ـ كما كان يظن دائماً ـ بل إنه قائد متحزن يحاول جاهداً أن يقف ضـــد الاتجاهات العنيفة . وأصبح من الواضح أن الذين نظموا مقاطعة (محال البيرة) ليسوا من القادة الرسميين ، بل إنهم يتحدونهم فى ذلك ، وأخذ قادة الصف الثانى فى المؤتمر الوطنى الأفريقى يشنون حمـلات على من أسموهم بالقادة المعتدلين فى اتحاد عمـال المناجم الأفريقى . وقد لاقت هذه الحملات قبولا لدى العناصر المتطرفة داخل اتحاد العمال بل أنها

تمت بالاتفاق معهم ، لأن هدفهم كان التخلص من قيادة « كاتلونجى » .. إلا أن « تكمبولا » استطاع أن يستعيد مكانته فى المؤتمر الوطنى الأفريقى ويسترد سيطرته ، وأنهى مقاطعة (محال البيرة) وفند الهجوم الموجه ضد « كاتلونجى » .. وكان « كاتلونجى » قد قدم استقالته من رياسة اتحاد العمال الأفريقى ، وعاد واسترد هذه الاستقالة ، وفى ٨ أكتوبر وجه « كاتلونجى » الحملة ضد بعض القادة فى المؤتمر الوطنى الأفريقى الذين حاولوا إحداث انقسام فى اتحاد العمال .

وأعلن المستر « وايت ويلك » أحد أعضاء حزب روديسيا المتحد أن روديسيا الجنوبية سوف تنفصل عن الاتحاد الفيدرالى إذا ما تم تمثيل متساو بين السود والبيض ، وفى نوفمبر ١٩٥٧ أصبح المؤتمر الوطنى الأفريقى الموضوع الرئيسى للصحف فى روديسيا الشمالية ، إذ أن « تكمبولا » ألقى خطابين فند فيهما موقف الأوروبيين وأعلن أن محاولات قهر المؤتمر الوطنى الأفريقى سوف تبوء بالفشل . وفى شهر فبراير من عام ١٩٥٨ توجه « تكمبولا » و « كواندا » إلى الحاكم العام وسلماه وجهة نظر المؤتمر الوطنى الأفريقى بشأن الدستور الجديد المزمع إعلانه لروديسيا الشمالية ، وكانت هذه هى المرة الأولى للحاكم التى يناقش فيها الشئون السياسية مع قادة المؤتمر .

٥ — التقدم الدستورى : الجولة الثانية

كان الحزب الفيدرالى المتحد هو الحزب الذى تسلم زمام الحكم فى الاتحاد الفيدرالى ، وهو الحزب الذى له الأغلبية فى روديسيا

الشمالية بين الناخبين الأوروبيين ، وله فى الحكومة ثلاثة وزراء ، وظلت الحكومة الاقليمية فى روديسيا الشمالية تابعة لوزير المستعمرات، ودارت المشاورات بين الحكومة والحزب ، ونشر الحزب الفيدرالى المتحد مشروعه فى ٢٠ مارس وقدمت الحكومة مشروعها للمجلس التشريعى فى ٢٨ مارس من عام ١٩٥٨ ..

وقد فصلنا القول فيما سبق عن دستور ١٩٥٤ الذى كان المجلس التشريعى وفى ظله ، يتكون من ٢٦ عضواً . . والمشروع الجديد يقضى بأن يتكون المجلس التشريعى من ٣٠ عضواً يكون من بينهم ٦ أعضاء رسميين بدلاً من ٨ أعضاء فى المشروع السابق ، ويكون من بينهم عضوان معينان ، ويترك ٢٢ عضواً للانتخاب ، أما الأقتراحات الخاصة بهؤلاء ال ٢٢ عضواً فهى معقدة للغاية ، فهناك مجموعة عليا من الناخبين مقصورة على الأوروبيين بالطبع ، ومجموعة ثانية مقصورة على الأفريقيين ، وقدم اقتراح بأن تقسم الدوائر أيضا تبعاً لهاتين المجموعتين يقضى بجعل الدوائر ذات النفوذ الأوروبى مقصورة على الأوروبيين وجعل الدوائر الأخرى مشتركة بين العنصرين . . وهكذا ، المهم أنه نتيجة لكل هذه التعقيدات ضمن الأوروبيون ١٤ عضواً من بين ال ٢٢ ، ويتبقى ٨ أعضاء بين الأفريقيين والأوروبيين .. والنتيجة أيضا هى أنه داخل المجلس التشريعى بهذه الصورة لن تزيد أصوات الأفريقيين ومن يقف معهم عن ١٠ أصوات من ٣٠ صوتاً .

اما الأوضاع فى روديسيا الجنوبية فقد ظلت كما هى من حيث

اللائحة الانتخابيـة ، واشتراط النصاب المالى والمؤهلات فى ناخبى الاتحاد الفيدرالى .

وبخصوص المجلس التنفيذى فى روديسيا الشمالية ،فقد كان يتكون من ٥ أعضاء موظفين عموميين (رسميين) و ٤ أعضاء غـير رسميين .. واقترح بأن يصبح الوضـع عكس ذلك ... أن يكون الرسميون ٤ وغير الرسميين ٥ يجب أن يكون من بينهم ٤ أعضاء مؤهلين تأهيلا عاماً ، على أن يضم للمجلس اثنان من مساعدى الوزراء ، فيكون المجموع ١١ ، منهم اثنان افريقيان ، على أن يكون أحدهما وزيراً .

وقـدم الحزب الفيدرالى المتحد اقتراحات تختلف عن هـــذه الاقتراحات من عدة أوجه ، فمثـلا رأى الحزب ألا يكون الحاكم هو رئيس المجلس التنفيذى ، بل يكون أكثر الأعضاء أصواتا من الأعضاء غير الرسميين هو رئيس المجلس التنفيذى ، وأن يكون بالمجلس ثلاثة أعضاء رسميين فقط .

وكما هو متوقع ، وجه حزب الدومينيون نقـداً شديداً لـكلا المشروعين ، وقال مستر « جونت » فى ١٩ أبريل أن جميـــع هذه الاقتراحات لو أجيزت فان روديسيا الشماليـة سوف تصبح فى أيدى السود فى مدى خمسة وعشرين عاماً ، ومن ناحية أخرى ، فان المؤتمر الوطنى الأفريقى وجه نقداً الى الاقتراحات لأنها لا تقدم مساواة فى التمثيـل بين الأفريقيين والأوروبيين ، وأن السيطرة الأوروبية هى الراجحة .

وفى سبتمبر من عام ١٩٥٨ ، نشر مستر « لينوكس بويد » كتاباً أبيض فى لندن يتضمن تعليقاته على هذه الاقتراحات ، ويتقدم باقتراحاته الخاصة ، وكانت جميعها فيما عدا نصا واحدا ، فى صالح الأوروبيين ، وفى ١٩ ديسمبر أعلن وزير المستعمرات قراره النهائى بعد أن استمع إلى عديد من الاقتراحات حول مشروع من جانب جميع الاحزاب ، وجاء هذا القرار النهائى فى صالح الأوروبيين أيضاً .

ورغم هـذا فإن المستوطنين الاوروبيين قالوا عن هذا المشروع « أنه ضربة موجهة إلى هيبة مستر روى ولنسكى والى حزبه والى الحكومة المتحضرة فى افريقيا » أما الحقيقة الأساسية فى نظر الأفريقيين فهى أنهم يعيشون فى بلد نسبة عددهم فيه الى عدد الأوروبيين ٣٠ : ١ ، ومع هذا لايفوزون بتمثيل مع الأوروبيين بأكثر من ١ : ٢ .

* * *

الفصل الرابع

نياسالاند

١ — الأرض والسياسة .

لم يكن فى نياسالاند ، حتى أواخر عام ١٩٥٨ أكثر من ١٠٫٠٠٠ أوروبى ، ونسبتهم إلى الأفريقيين بنسبة ١ : ٣٠٠ ، وقليل من هؤلاء الأوروبيين من يرغب فى اتخاذ نياسالاند موطنـــا دائماً له ، إذ أنه لاتوجدبنياسالاند صناعات والصادرات مقصورة على الشاى والتبغ والقطن ونسبة الأفريقيين الغالبة جعلت لهم فى نياسالاند صوتاً قوياً ، وخاصة بعد أن تأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى فى عام ١٩٤٤ .

وتتميز نيـاسالاند بأن نسبة السكان فيها مرتفعـة عن روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، والأمطارغزيزة والتربة خصبة فى أكثر أجزاء الأقليم ، وحدث بعـد اعلان نظام الحمـاية أن نزل المضاريون وحصلوا على مساحات كبيرة من الأراضى التى باعها لهم رؤساء القبائل ، وهكذا فى وقت قصير تحول أكثر من ١٥٪ من الأرض الى عقارات خاصة . وكان من الضرورى فى النهاية وضع حد لهذا النظام ، فاستولت الحكومة على مساحات من الأرض وطنت فيهـا الأفريقيين ، وقام ماعرف بـ (ترست الأراضى المحلى) وفى عام ١٩٥٨ نقص عدد العائلات ذات الملكيات الخاصة الكبيرة الى ١٨ ألف عائلة .

ويلى الأرض فى الاهمية ، القــوى البشرية .. حيث يوجد من نياسالاند ، وبشكل دائم ، مايقرب من ١٥٠٫٠٠٠ و ٢٠٠٫٠٠٠ رجل فى الخارج بحثـاً عن الرزق ، ويوجد مايقرب من ثلثى هــذا العدد فى روديسيا الجنوبية . ولهــذا تفتقر القرى الى الرجال ، وبعض النساء الافريقيات وحدهن . . وكتب « تمبــلز » فى كتابه (فلسفة الباتنو) أن الوضع فى نياسالاند كنسيج العنـكبوت ، اذا اهتز منه خيط اهتز النسيج بأكمله ، وقــد اهتزت الشبكة كلها فى كل مــكان حل فيــه الاوروبيون، وخاصة عندما أدخلوا رأس المال ونظام ملــكية العقارات الخاصــة وتعيين رؤساء القبائل من قبل الحــكومة . . بل إن النسيج بأكمله قد تمزق .

وقد أوضحنــا فى الجزء الأول من هذا الــكتاب ، الاعتراضات التى وجهت الى الاتحــاد الفيدرالى ، منـــذ المعارضة السلمية أمام لجنة « بليدزلوى » فى عام ١٩٣٨ ، والمعارضة التى عبروا عنها داخل مجالس المقاطعات والمحميات إبان زيارة مستر «جريفث » عام ١٩٥٢.. ولــكن ماأن إقترب موعد الأتحاد الفيدرالى حتى انتشرت الاضرابات . . ففى (تشو) أمر « الرئيس جومانى » التابعين له بعصيان بعض قوانين الحــكومة ، وفى (تشــولا) قام أحد ملاك الاقطاعيات الاوروبيين ومعه ابنه بالاعتـــداء على الافريقيين ، فتجمع الاهلون و انتشرت الاضطرابات وصدرت القرارات للعمال بالتوقف عن العمل ، وأقام المتظاهرون المتاريس فى الشــوارع ، وقطعت أسلاك البرق ودمرت

بعض مؤسسات الحكومة ، وتدخل البوليس وأطلق النار على المتظاهرين فقتل أحد عشر أفريقياً وجرح عدد منهم .

٢ – التقدم الدستورى .

أعلن مشروع الدستور فى نياسالاند فى فبراير ١٩٥٥ ، وقد كان المجلس التشريعى قبل قيام الاتحاد الفيدرالى يتكون من ٢١ عضواً أحدهم الحاكم، والعشرون الباقون منهم ١٠ أعضاء رسميين و١٠ أعضاء غير رسميين، ومن بين الـ ١٠ أعضاء غير الرسميين ، ٥ أعضاء أوروبيين تعينهم الهيئات الاوروبية المختلفة وعضو أوروبى واحد يعينه الحاكم و٣ أعضاء افريقيين يعينهم مجلس المحميات الافريقى وعضو آسيوى تعينه الهيئات الآسيوية . أما فى المشروع الجديد فقد رؤى رفع العدد من ٢١ الى ٢٣ عضواً وهم ١١ عضواً رسمياً و١١ غير رسميين ، وهؤلاء يشتملون على ٥ أعضاء أفريقيين و ٦ أعضاء لا أفريقيين ينتخبون بدلا من التعيين .. أما المشروع الجديد الخاص بالمجلس التنفيذى فقد رؤى وجود عضوين غير رسميين كما كان من قبل، كذلك لا يوجد به افريقيون أيضاً .

وقد وصف المؤتمر الوطنى الأفريقى هذه المقترحات بأنها غير وافية بالغرض تماماً ، وفى يونيو ١٩٥٥ أعلن أن المقترحات يجب أن تمر دون ادخال تعديلات عليها ، وقال « ولنجتون تشيروا »، وهو واحد من العضوين الافريقيين، فى برلمان نياسالاند الفيدرالى ، إن المقترحات مخيبة جداً للآمال ، وأنها أظهرت تغاضياً كاملا لرغبات الافريقيين ،

وأنها لاهانة كبرى ألا يكون فى المجلس التنفيذى أحد من الأفريقيين، وهى دلالة واضحة على نية حكومة المملكة المتحدة فى تسليم الاغلبية الأفريقية للأقلية الأوروبية .

وفى ١٦ مارس اعلنت أسماء الأعضاء الجدد فى المجلس التشريعى وكان ثلاثة أعضاء من الأفريقيين الخمسة من المنتمين الى المؤتمر الوطنى الأفريقى ، والعضوان الآخران من العاطفين عليه ، وأعلن « كوينج » وهو واحد من هؤلاء الأعضاء الثلاثة ، أن واجب القادة الأفريقيين هو القيام بمحاولة حيوية لإخراج نياسالاند من الاتحاد الفيدرالى .. وأياً ما كان الامر ، ففى يوليو من عام ١٩٥٦ ، عندما كانت الميزانية تناقش فى المجلس التشريعى ، عبر الافريقيون عن وجهات نظرهم بقدرة أكثر وقال « تشيمبر » إن جميع الأفريقيين فى نياسالاند يعارضون الاتحاد الفيدرالى ، وطالب « تشيوم » بأغلبية أفريقية فى المجلس التنفيذى :

ونشرت(روديسيا هيرالد)أن الأفريقيين فى الدورة التى استمرت ثلاثة أيام فى فبراير من عام ١٩٥٧ ، أثاروا بقيادة « كوينج » مطالب نياسالاند الثلاثة : وهى الانفصال عن الاتحاد الفيدرالى ، وأقتطاع كل الاراضى التى كانت فيما سبق ملكا للافريقيين من الاقطاعيات الخاصة ، والغاء قانون تجنيد العمال واجبارهم على ترك البلاد : إلا أن جميع هذه الاقتراحات قد رفضت ، وأنسحب الاعضاء الأفريقيون أثناء مناقشة اقتراح بجعل الزراعة الاوروبية من اختصاص السلطات الفيدرالية ،

وعقب هذا الموقف سحبت حكومة نياسالاند اعترافها بالمؤتمر الوطنى الافريقى .

٣ — تزايد الاضطرابات .

وبمجرد إنكار الحكومة لشرعية المؤتمر الوطنى زادت حدة المؤتمر ، وأعلن أبناء نياسالاند فى روديسيا أنهم يؤيدون المؤتمر الافريقى . . وقالت (الأفريكان ويكلى) إن هذا الاجراء لن يجعل الافريقيين يحبون الاتحاد الفيدرالى . . وفى شهر يونيو أمر المؤتمر الوطنى الافريقى فى نياسالاند العضوين الافريقيين فى البرلمان الفيدرالى بالاستقالة ، إلا أن هذين العضوين «ولنجتون تشيروا» و«كومبيكانو» رفضا الانصياع لاوامر المؤتمر وقالا بأنهما يمكن أن يحاربا الاتحاد الفيدرالى بطريقة أفضل من داخل المجلس التشريعى الفيدرالى ، وقد شن عليهما « تشيب ايميرى » وبعض قادة المؤتمر فى نياسالاند حملة عنيفة ، وانتهى بهما الامر بأن طردا من المؤتمر فى ١٠ يوليو . وفى اكتوبر زار « لوردهيوم » نياسالاند ، وعلقت (روديسيا هيرالد) بأنه قد وقف بنفسه على معمعة المعارضة الشديدة . . وبعد ذلك بستة أشهر ، عندما اجتمع المجلس التشريعى فى نياسالاند لمناقشة لائحة الانتخاب الفيدرالى ، انسحب الاعضاء الافريقيون الخمسة ووافق البرلمان على المشروع بدونهم .

وانحصرت المناقشات بين أبناء نياسالاند فى أساليب معارضة الاتحاد الفيدرالى .. فكان « تشيروا » وزميله ونفر آخر يرون أنه من الأفضل

المعارضة داخل البرلمان الفيدرالى . « أما تشيب إيمير » وغيره من قادة المؤتمر فيرون عدم الاشتراك فى أى عمل .. ودارت مناقشات حامية حول هذين الأسلوبين ... ويعلن فى يونيو من عام ١٩٥٨ خبر عودة دكتور باندا ، ويجرى التحضير له ، وتحمس الأفريقيون لهذا النبأ لدرجة أن ثارت المظاهرات معلنة استنكارها وسخطها عندما أعلن تأجيل عودة الدكتور باندا . لقد مضى على الدكتور باندا ثلاثون عاماً عندما كان فى نياسالاند ، إلا أنه كان على اتصال دائم مع قادة الأحزاب السياسية ، وكان أخيراً فى غانا ، وقبل أن يعود مباشرة كان فى لندن وقد حاول أن يحث وزير المستعمرات على أن الوقت قد جاء لاتخاذ خطوة دستورية أكثر تقدماً فى نياسالاند ، واقترح أن يقوم مجلس تشريعى يضم ٤٠ عضواً من بينهم ٣٢ أفريقياً و ٦ أعضاء أوروبيين غير رسميين وعضوين رسميين . واقترح أيضاً أن يقوم مجلس تنفيذى من ٩ أعضاء منهم ٥ أعضاء أفريقيين و ٤ أعضاء غير أفريقيين .

وكان لعودة الدكتور باندا أثرها فى نياسالاند .. فقد قدم «أندرو دويج » استقالته من البرلمان الفيدرالى لأنه لم يعد يطيق أن يظل يمثل مصالح الأفريقيين فى حين أن البرلمان يعارضها دائماً . هذا وقد كان « دويج » عضواً فى البرلمان سنوات عديدة .. وكذلك فإن ولنجتون تشيروا لم يمارس مهامه فى البرلمان وإن كان قد استمر فى رفض تعليمات المؤتمر .. وفى ٢٦ أكتوبر كان باندا يخطب فى أحد الاجتماعات فبلغ الحماس بالجماهير أن خرجت فى مظاهرة عنيفة وجاءت عربات البوليس واستخدمت البنادق والعصى والقنابل المسيلة للدموع . وعبر الدكتور

باندا عن تصميمه على إعـلان نياسالالند دولة أفريقية مستقـلة ، وبأسرع ما يمكن . وأشارت التقارير إلى أن الدكتور باندا أصبح يجتذب حوله آلاف الأفريقيين الذين ينظرون إليـه على أنه المسيح المنقذ .. وكان مما قاله الدكتور باندا أنه يفضل أن ينجز أهدافه عن طريق المفاوضات أما إذا لم يفلح فقد يلجأ إلى الوسائل الأخرى، فقام البوليس بمنـع ثلاثة اجتماعات كان الدكتور باندا مدعواً للحديث فيها . ونفى « ولنجتون تشيروا » الشائعات التى رددت أنه فى سبيل تكوين حزب جديد ، غير أنه صرح بأن (قيادة الدكتور باندا) تنذر بالخطر على الشعب الافريقى.

وفى ديسمبر ، غادر الدكتور باندا نياسالاند إلى مؤتمـر الشعوب الافريقية فى غانا وفى مروره على سالسبورى، رفع الشعارات المعادية للاتحاد الفيدرالى أمام الجماهير التى احتشدت لمقابلته . وعند عودته من أكرا ، كانت هناك إجراءات مشددة فى مطار سالسبورى ومنع البوليس مظاهرة من جماهير (بلانتاير) عند وصوله .

وطلب الحاكم من جميع الهيئات المسئولة فى نياسالاند بأن تقدم اقتراحاتها بخصوص الاصلاحات الدستورية المزمع إجراؤها فى عام ١٩٦٠ ولهذا شدد الدكتور باندا من حملته ومنع من دخول الروديسيات ، وثارت المظاهرات العنيفة والقى القبض على ٣٢ سيدة فى (زومبا) وتجمع الاهلون خارج السجن وحضر البوليس واستخدم القنابل المسيلة للدموع ، وأعلن الدكتور « باندا » (أنه لن يتزحزح عن موقفه قيد أنمـله) وهدد بالعصيـان المدنى إذا لم تجب مطالبه .. وامتدت الاضطرابات إلى (ليمب) و (بلانتاير) حيث وقعت اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين والبوليس .

الفصل الخامس

الأجور والأعمال

١ ـ الاحتياجات والدخول ·

كى نفهم حقيقة ما يجرى فى الروديسيات يجب أن نضع في اعتبارنا تفاوت مستوى الأجور بين الأفريقيين والأوروبيين ، فمثلا نرى أن معدل الأجور فى منطقة النحاس كان بنسبة ١ للأفريقيين إلى ١٠ للأوروبيين ، وانخفض هذا المعدل فى عام ١٩٥٨ فأصبح بنسبة ١ : ٨ وسجل السير « كيث هانكوك » فى الثلاثينيات أن أجر الرجل الأبيض فى اليوم فى جنوب أفريقيا كان يعادل فى الغالب أجر الرجل الأفريقى فى أسبوع .

وفى أغسطس من عام ١٩٥٧ أضرب عمال النقل فى سالسبورى فى روديسيا الجنوبية ، وطالب المضربون بأن يكون الحد الأدنى لأجر السائق فى الاسبوع (٥ جنيهات) وكان السائق يحصل على (٢ جنيه و ١٠ شلن وعلاوة ١٢ شلناً) فى حين أن الشركة تدفع للسائق الاوروبى ٢٠ جنيها فى الاسبوع . كذلك فقد كانت نسبة أجر عمال البناء والأثاث الافريقيين إلى الاوروبيين فى عام ١٩٥٦ حوالى ١ : ٦ أو ١ : ٧

وقد سجل الإخصائيون أن الرجل الافريقى الاعزب لا يمكن أن يفيض لديه أية مبالغ لشراء الملابس أو للنثريات بعد أن يدفع ثمن الغذاء ..

كذلك فإن الغالبية من الأسر الافريقية لا يتيسر لها أن تأكل اللحوم أو اللبن أو الفواكه أو البيض أو الخضروات إلا إذا ارتفع دخلها عن ١٥ جنيها و ١٠ شلن في الشهر .

وفي دراسة تحليلية للدكتور « بيتسون » عن العائلات في (ليزاكا) أن متوسط الدخل لأسرة مكونة من رجل وزوجته فقط هو :

٧ جنيهات	٩ شلن	٨ بنس

في حين أن (خط الفقر) أي المستوى الذي إذا قلت عنه لا يستطيع أن تفي باحتياجاتها هو :

٧ جنيهات .	١٣ شلن	٦ بنس

وأن متوسط دخل الأسرة المكونة من زوجين وطفل واحد هو :

٧ جنيهات	٩ شلن	١٠ بنس

وخط الفقر :

١٠ جنيهات	١٤ شلن	٩ بنس

وأن متوسط دخل الأسرة المكونة من زوجين وطفلين هو :

٨ جنيهات	٨ شلن	١٠ بنس

وخط الفقر هو .

١٤ جنيهاً	١١ شلن

ذلك لأنها في حاجة إلى :

الطعام	بـ ١١ جنيهاً	٢ شلن	٨ بنس
الملابس	بـ ٢ جنيه	١١ شلن	٨ بنس

وقود وضوء بـ ١ جنيه ٦ شلن

واحتياجات أخرى بـ — ١٠ شلن ٨ بنس

وسجلت هذه الدراسة أن الأسرة الأفريقية لا يمكن أن تحصل على أكثر من ثلثي ما هي في حاجة ملحة إليه .. فكيف تستطيع الأسرة الأفريقية أن تعيش والحال هكذا ؟ وكيف يعيش الأفريقيون في المدن ؟ إنهم لا يأكلون ما يحتاجون إليه من غذاء !!

٢ — الأجر المتساوى للعمل المتساوى ..

لم يحدث أن حصل العمال الأفريقيون على أجر مساو للعمال الأوروبيين . وفى أكتوبر من عام ١٩٥٥ طالب اتحاد عمال الأثاث الأفريقى فى روديسيا الجنوبية بأن يكون أجر العامل الأفريقى الماهر فى الأسبوع هو (١٢ جنيها و ١٠ شلن) وأن يكون أجر العامل المبتدىء (٦ جنيهات و ١٥ شلن) وهذا الاجر يقرب من أجر العمال الاوروبيين ، فكان رد أصحاب الاعمال أنهم يوافقون على أن يكون أجر العامل الماهر فى الاسبوع (٢ جنيه و ٢ شلن) وأن يكون أجر العامل غير الماهر فى الاسبوع أيضاً (١ جنيه و ٢ شلن و ١ بنس) .. وبعد مناقشات طويلة أعلن أن العمال الافريقيين المدربين ، الذين يعملون فى المجالات التابعة للبلدية فى المدن ، يحصلون على أول مربوط أجر العامل الاوروبى ، وعلى أن ينفذ هذا ابتداء من ١١ مايو ، إلا أن أحد أصحاب الاعمال فى (بولاوايا) قام بطرد ٤٨ صانعاً أفريقياً و ١٠٠ عامل أفريقى ، وتبعه أصحاب الاعمال الآخرون فطرد فى المدينة ذاتها ١١٨ صانعاً و ٣٠٠ عامل .

وفى أبريل من عام ١٩٥٦ قام العمال البيض فى روديسيا الجنوبية باضراب، لأن ثلاثة من العمال الأفريقيين عينوا للعمل مع البيض كبرادين، لانابيب المناجم . وفى اليوم الاول أضرب البرادون البيض وشاركهم سبعون عاملا أوروبياً . وفى اليوم التالى أضرب أكثر من ٦٠٠ أوروبى ، ولم يعد المضربون إلى العمل إلا بعد أن تم سحب البرادين الأفريقيين الثلاثة .

٣ — النقابات والتدريب المهنى :

يعتبر التدريب المهنى بالنسبة للعمال الافريقيين الطريق إلى اكتساب المهارة الفنية التى تعتبر بدورها طريقاً لتقدم العمال الافريقيين ، غير أن كافة العراقيل قد وضعت فى طريق العمال الافريقيين فى الروديسيات وأثارت الاتحادات الاوروبية فى الشمال صعوبات كثيرة أمام الاختبارات الصناعية .

وفى روديسيا الجنوبية ، كانت هناك المجالس التى تعرف بمجالس الصلح وهى تتكون من ممثلى أصحاب الأعمال وممثلى العمال بالتساوى ، وهى مجالس تتكون اختيارياً ، غير أنها تسجل بعد تكوينها وتعترف بها الحكومة ، وإلى جانب هذه المجالس توجد هيئة العمل الوطنية التى يختار أعضاءها اوزير المختص ، وتضم ممثلى أصحاب العمل والنقابات الأوروبية ، ولم يكن بهذه الاشكال كلها أحد من الأفريقيين .

وأعلن فى أبريل من عام ١٩٥٥ أن حكومة روديسيا الجنوبية أقترحت مشروعاً يبيح تكوين نقابات أفريقية ، وحولت حكومة

مستر « تود » المشروع إلى لجنة من المجلس التشريعى ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بعد ثمانية عشر شهراً ، بعد أن استمعت إلى وجهات نظر مختلفةمن الأفرادوالمنظمات ، وجاء تقريرها بعيداً كل البعد عن الموضوع الذى دعيت من أجله اللجنة .. فمثلاً قالت اللجنة إنه من الطبيعى أن تكون هناك (وظائف بيضاء) و (وظائف سوداء) بسبب التقدم الهائل الذى أحرزه الأوروبيون ، ورأت اللجنة أيضاً إن تأسيس نقابات خالصة للأفريقيين عمل غير حكيم ، لأنه يعمق الخلافات بين العناصر ، وأن اللجنة تقترح فتح باب النقابات لكافة العناصر .. وربما تكون أكثر الفقرات طرافة ما قالته اللجنة بشأن الصدام بين الاوربيين والافريقيين فى مجالات العمل (هو صدام وهمى أكثر من حقيقى) !! ولهذا قابل برلمان روديسيا الجنوبية التقرير بتصفيق حاد متواصل .. وكان المشروع الاول قد قدم فى فبراير من عام ١٩٥٧ وأرسل إلى هذه اللجنة ، التى نصت فى تقريرها ، فى القسم ٤٧ الفقرة ٣ ، أن كل نقابة يجب أن تفتح أبوابها لكل الاشخاص بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الدين ، وأن شرط الدخول الوحيد هو المهارة . . ولكن هل فى مقدور الافريقيين أن يشتركوا فى النقابات وقد لمست كافة العراقيل أمام تدريبهم .... ؟

الفصل السادس

الحياة اليومية

١ ـ بين الحق الانتخابى والأجر

يختلف الاهتمام الانتخابى والأجر بين الافريقيين باختلاف أوضاعهم المادية . . فالمثقفون وخريجو الجامعـات ومن إليهم يولون المعركة الانتخابية الاعتبار الاول ويرددون قول دكتور « نكروما » إن السياسـة مفتاح لـكل الامور الاخرى ، أما رجل الشارع وغيره فيضع مسألة العمل والأجر فى المرتبة الاولى وتليها مسـألة الانتخابات والاصـوات .

وبالنسبة للسنوات الثلاث أو الاربع الاولى بعد قيـام الاتحاد الفيدرالى ، حدثت تغيرات فى القطاع الاجتماعى بدت هامة فى نظر الاوروبيون ، ومخيبة للآمال فى نظر الافريقيين ، إذ أنه لم يتم الغـاء (الحاجز اللونى) فى الفنادق ودور العرض والاماكن العامة ، ولم يكن هناك سوى إرشادات ومواعظ من جانب الحـكومة في المنـاسبات العامة .. وقد عينت حكومة مستر « تود » لجنة للبحث فى وضعيـة الأفريقيين فى المدن ، وكان بهذه اللجنة أحـــد الافريقيين ، وجاء تقريرها زاخراً بالحقائق والاحصائيات وكان التقرير يميل إلى منـح الافريقيين مكانهم فى المدن ، إلا أن حكومة روديسيا الجنوبية قد

سقطت ، وتسلمت حكومة السير « ادجار هوايتهد » مذكرة بتوصيات اللجنة ورفضتها على الفور ، وكان هذا الرفض نذيراً بأن التيار قد غير مجراه .

٢ — الأفريقيون فى المدن

دعنا نعرف ماذا كان عليه حال الأفريقيين فى مدن روديسيا الجنوبية وقت قيام الاتحاد الفيدرالى .. لقد كانت الارض موزعة، وليس للأفريقى أن يملك أرضاً فى المدن التى تقع فى المناطق البيضاء ، ويسمح للأفريقى أن يعيش خارج المدينة إذا ما كان يعمل لدى أحد الأوروبيين .. وتلك المناطق التى يسمح له بالإقامة فيها تقع تحت إشراف المجلس البلدى ، والمجلس البلدى تحت سلطة الأوروبيين تماماً . . . وتلك المناطق تبعد عن المدينة بمسافة ١٢ أو ١٤ ميلا .. وعلى الأفريقى الذى يكون عمله وسط المدينة أن يأخذ طعامه معه لأنه غير مسموح له بدخول المطعم أو المقصف فى المدينة البيضاء ، وعليه أيضاً أن يحمل تصريحاً بالتجول أينما ذهب ، وإذا ما ضبط يتعاطى أو يشترى (البيرة) الخاصة بالاوروبيين ، فان هذا يعتبر خروجاً على القانون ..!!

هذا هو الوضع وقت قيام الاتحاد الفيدرالى ، وقد كان بعض الأفريقيين يفترض أن سياسة المشاركة قد تغير من هذا الوضع ، غير أنه لم يحدث أى تعديل على قانون تقسيم الأراضى ..

وفى خريف عام ١٩٥٤ أجرى تعديل يسمح بمقتضاه بإقامة كلية جامعية مشتركة بين العناصر، وفى فبراير من عام ١٩٥٩ أجري تعديل

آخر يسمح بإقامة فنادق مشتركة بين العناصر .. وقد كانت هنـــاك معارضـة من جانب الأوروبيين إزاء كل هذه التعديلات ، ولم تقتصر المعارضة على الأوروبيين فى روديسيا الجنوبية .. فمثلا شرع الدكتور « الـكسندر سكوت » فى روديسيا الشماليـــة فى تحويل مزرعته بالقرب من (ليزاكا) إلى سوق خاص ، وكون شركة محددة لهذا الغرض وقسمها إلى قسم أفريقى وقسم أوروبى ، فاعترض الاوروبيون على العمل بجانب الافريقيين ، كما كانت هناك معارضة لمشروع «تستيفيو» الخاص بالاسكان فى (ندولا) فى ربيع عام ١٩٥٦ .

وفى مشروع ملـكية المساكن فى سالسبورى اشترط الاوروبيون أن لاتقل المسافة بين منزل الاوروبى ومنزل الافريقى عن ١٠٠٠ ياردة فضاء ، ووافقت الحـكومة على أن يـكون الفضاء لمسافة ٥٠٠ ياردة .

٣ — الحاجز اللونى الاجتماعى

فى فبراير من عام ١٩٥٦ ، بعد مناقشة مستفيضة وتدخل من اللورد « مالفرن » وافقت إحدى المدارس على أن تقبل إلتحاق ابن أحد ممثلى الباكستان فى سالسبورى .. ولـكن سـيلا من الخطابات العدائية وصل إلى الصحف ، وقام أحد الاوروبيين بالاتصال بوالدى الطفل ورجاهما أن يسحبا ابنهما من المدرسة . وفى أوائل عام ١٩٥٨ طلبت إدارة إحـدى الفنادق فى (مازاو) من أحد الدبلوماسيين الهنود وأسرته أن يغادر الفنـدق ، واحتجت الحـكومة الهندية ، فقدمت الحـكومة الفيدرالية إعتذاراً .

واستمر الافريقيون يعانون هذه المهانة ، فمثلا فى أكتوبر من عام ١٩٥٦ ، كان الصحفى الافريقى « ستانلاك سامكانج » وهو أحد خريجى (فورت هير) يذهب لمقابلة أحد الرسميين فى غرفة الصناعات فى سالسبورى ، غير أن بواب العمارة منعه من استعمال المصعد ، لأنه غير مسموح للأفريقيين باستخدامه . وثمة مبان كثيرة لا يسمح فيها للأفريقيين باستخدام المصعد أو الدرج وعليهم أن يستخدموا درج الخدم فقط ، ونشرت (روديسيا هيرالد) فى يوليو من عام ١٩٥٧ إن البوليس يحقق مع أحد الافريقيين البارزين لأنه استخدم الدرج الرئيسى لاحد المبانى العامة ... وفى يناير من عام ١٩٥٨ دعت « مسز بربارا كاسل » و « أندرو دويج » « ولنجتون تشيروا » عضو البرلمان الفيدرالى إلى تناول الشاى فى (فندق بكل) فاعترض النزلاء على ذلك وغادر بعضهم الفندق . وفى فبراير من العام ذاته دعا مندوبو إحدى الشركات الكبرى « لورانس فامب » و « شامبوريا » وهما صحفيان أفريقيان إلى أحد مطاعم المدينة ، غير أن بعض العملاء قلبوا أكوابهم ويمموا شطر الباب ، ومن ثم طلب صاحب المطعم منهما أن يغادرا المطعم .

وقد طلبت الحكومة الفيدرالية من المستر « ايان سيفيل » أن يغادر البلاد فى نوفمبر من عام ١٩٥٧ ، وهو مدرس ولد فى بريطانيا ولم تقدم الحكومة أسبابا لهذا الطلب ، غير أنه عرف بعد أن غادر البلاد أنه كان ينوى الزواج من مديرة منزله الافريقية .

وثارت المشكلة ذاتها ، فى الألعاب الأوليمبية عام ١٩٥٦ . التى لم تقم فى روديسيا بسبب الهيئات التى رفضت أن تقبل الأفريقيين . وفى نوفمبر من عام ١٩٥٩ كان المفروض أن يتسابق العداء «جوردون بيرى» أحد الطلاب الجامعيين الأوروبيين فى سالسيورى ، مع « ميلويا» الأفريقى، وثارت احتجاجات كثيرة ، وبعد أن سمح بالمسابقة فاز فيها « ميلويا» .
وفى روديسيا الشمالية فريقان للهوكى فريق يسمح بالمباراة مع الهنود وفريق لا يقبل ذلك ، ومعروف مدى تفوق الهنود فى الهوكى .. وفى (كيتوى) مثلا يسمح للفرق الرياضية الهندية باستخدام أرض الملعب ، غير أنه لا يسمح لها باستخدام حجرات تبديل الملابس أو أحواض الغسيل .

وفى ١٤ يوليو من عام ١٩٥٣ وضع حجر الأساس لإحدى الكليات الجامعية ، وأعلن أنها سوف تفتح أبوابها لكل الأجناس ، غير أنه فى خريف عام ١٩٥٣ أعلن الحزب الكونفيدرالى أنه إذا ما نجح فى الانتخابات سوف يقصر هذه الكلية على البيض فقط .

٤ ـ قوانين التجول ـ المشروبات الروحية ـ الحكم المحلى .

من المفروض على كل أفريقى ، في روديسيا الجنوبية ، أن يسجل نفسه فى المنطقة التى يقطن فيها ، وفى فترة ما ، لم يكن يسمح للأفريقى بأن يغادر الحى الذى يسكنه الا باذن خاص من المشرف على الشئون المحلية ، وقد ألغى العمل بهذا القانون بعد قيام الاتحاد الفيدرالى بفترة وجيزة ، وعلى الأفريقي أن يحصل على شهادة بالخدمة وشهادة للعمل الحر وتصريح للبحث عن عمل فى المدينة حسب حالته المختلفة ، وعليه أن

يحمل هذه الوثائق معه أينما ذهب لانه مطالب بها دائماً ويعاقب إذا لم توجد معه .

ونشرت الصحف فى نوفمبر من عام ١٩٥٦ أن مستر « مايك هيف » العضو الافريقى فى البرلمان الفيدرالى فى روديسيا الجنوبية ، عندما كان فى أحد مكاتب البريد لتسليم طردٍ ما ، طالبه الكاتب المختص بالشهادات السابقة .. وقد اهتز الجميع لهذا الحادث وطالبوا بضرورة وضع نظام جديد .

وقد قدم مشروع بتعديل لائحة المشروبات الروحية فى روديسيا الجنوبية فى مايو من عام ١٩٥٧ وأجيز فى النص ذاته ، وهذا التعديل يسمح للأفريقيين بشراء النبيذ والجعة الاوروبية .. وكانت تعليقات الصحف على هذا التعديل .. (هذه هى المشاركة الحقيقية !!) .. (لقد انتهت أيام العبودية !!) وفى نوفمبر من عام ١٩٥٧ سمح ببيع المشروبات الروحية للأفريقيين على أن يكونوا أعضاء فى البرلمان أو من خريجى الجامعات .

وأعلن مشروع المجالس البلدية فى روديسيا الجنوبية فى يونيو من عام ١٩٥٦ ، ووصفته (روديسيا هيرالد) بأنه علاج جديد مباشر للحكم المحلى بالنسبة للافريقيين ، وثارت المجالس البلدية والسلطات المحلية على هذا المشروع . ومن ثم فقد عدل المشروع حسب ما طلبته البلدية والسلطات المحلية ، واستنكر الافريقيون هذا التراجع فى هذه المكاسب الجزئية . .

٥ ـ التعليم ..

يعتبر التعليم بالنسبة للافريقيين طريقاً للمستقبل، شأنه فى ذلك شأن الحق الانتخابي .. ومعظم المدارس في روديسيا ونياسالاند تديرها الارساليات لحساب الحكومة ، لان الحكومة تجد أن هذا الاسلوب أيسر لها من أن تدير المدارس بشكل مباشر .

ومن الجدير أن نسجل الاحصائيات الخاصة بتعليم الاوروبيين وتعليم الافريقيين .. فقد بلغ مجموع ما صرفته الحكومة الفيدرالية فى عام ١٩٥٩ فى الاقاليم الثلاثة ما يأتى :

٨٫٥٩٢٫٤٣٢ جنيها لتعليم ٣٢٧٫٠٠٠ أوروبياً .

فيكون نصيب الفرد ٢٦٫٥ جنيه .

٦٫٥٥٦٫١١٣ جنيهاً لتعليم ٧٥٦٠٫٠٠٠ أفريقى .

فيكون نصيب الفرد ١٧ شلناً .

ورغم هذه الفروق الضخمة فقد ثار الاوروبيون عندما رصدت حكومة مستر «جارى فيلد تود» مبلغ ، ١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ لتعليم الافريقيين فى روديسيا الجنوبية لعام ١٩٥٦، وقالوا بأنه على الافريقيين أن يدفعوا مصاريف تعليمهم..واعتبر جميع الاوروبيين ومعهم صحيفة (روديسيا هيرالد) بأن أى مكسب للافريقيين يعتبر خسارة للاوروبيين .

٦ ـ لجنة بلومان .

فى سبتمبر من عام ١٩٥٦ حدث اضراب بين عمال النقل فى سالسبورى ، وأعقبته مظاهرة من عمال السكك الحديدية فى روديسيا الجنوبية والشمالية ، وثارت المظاهرات فى (هرار) .. وقد واجه مستر « تود »

هذه الحركة بإعلان حالة الطوارىء ، وتعيين لجنة لبحث أحوال العمال الأفريقيين ، عرفت ب (لجنة بلومان) .. وقد أوصت اللجنة فى فبراير من عام ١٩٥٧ بضرورة زيادة أجر العامل الأفريقى ١٤ شلناً و ٦ بنسات فى الشهر .

ونشرت اللجنة تقريرها فى فبراير من عام ١٩٥٨ بعد أن سقطت حكومة تود ، وجاء التقرير شاملا ، إذ أنه استعرض تاريخ المستعمرة منذ البداية ، وعرض لكثير من المسائل ، وأوصى فى النهاية بضرورة وجود نظرة واقعية للامور . والخطوات الأولى فى ذلك هى إدراك أن الأفريقيين لم تعد حياتهم مقصورة على الزراعة ، ومن الضرورى توفير وسائل الإقامة لهم فى المدن ، وإقامة مساكن للأفريقيين المتزوجين ، وضرورة تمثيل الأفريقيين فى اللجان الدائمة لسلطات الحكم المحلى ، مع استمرار عدم تمثيلهم فى المجالس الرئيسية .. وأوصت اللجنة كذلك بالغاء تصاريح المرور ، مع استمرار وجود البطاقات الشخصية وشهادات الاستخدام .

وعرض هذا التقرير على المجلس التشريعى فى أول يوليو من عام ١٩٥٨ ، وقال السير « أدجار هوايتهد » رئيس الحكومة أنه ينبغى على المجلس أن ينظر فى التقرير فحسب ، ولكن من الضرورى أن يوافق عليه ، إذ أن السياسة التى تتبعها الحكومة أفضل من توصيات التقرير .. وقد وافق المجلس التشريعى على وجهة النظر هذه ووجهت بذلك ضربة أكثر قوة إلى آمال الافريقيين . وهزمت الاتجاه نحو نظرة واقعية للأمور .

الفصل السابع

أزمة « تود » وانتخابات ١٩٥٨

١ — أزمة «تود» .

فى ١١ يناير من عام ١٩٥٨ ، عاد مستر « تود » من أجازته ليواجه بمجلس الوزراء فى المطار وعلى رأسه السير « باتريك فلتشر » الذى قدم له استقالة جميع الوزراء لأنهم لم يعودوا يثقون بقيادته ، ومن المحتمل أنهم قاموا بهذه الحركة اعتقاداً منهم أنها كافية لاستقالة مستر « تود » أيضاً ، غير أن مستر ، «تود» قبل استقالاتهم على الفور ، وأعلن أنه سيدعو مؤتمر الحزب إلى الانعقاد فى فبراير ، وأنه سوف يسير العمل الحكومى بوزراء دولة . وفى اجتماع اللجنة البرلمانية صوت ثلاثة عشر عضواً من أربعة وعشرين من أعضاء الحزب الفيدرالى المتحد ضد مستر تود وأنضم إليهم عضوان بعد ذلك .

والواقع أن مستر « تود » قد تسرع فى إعلان حالة الطوارىء عقب إضراب السكك الحديدية فى سبتمبر من عام ١٩٥٦ . وقد قال مستر « تود » عن نفسه أنه ليس خبيراً بالشئون السياسية . وكان الأفريقيون يعتبرونه شراً أهون من غيره .

وعقد مؤتمر الحزب فى ٨ فبراير . . وفيه دارت المعركة فى بداية الأمر بين مستر « تود » و « باتريك فلتشر » زعيم الوزراء المتمردين ،

وبعد عديدمن المناقشات قفز اسم « إدجارهوايتهد » إلى المقدمة، على اعتبار أنه موفق بين الجناحين المختلفين فى الحزب . . وفى التصويت نال مستر « تود » ١٢٩ صوتاً ، ونال « إدجارهوايتهد » ١٢٢ صوتاً « باتريك فلنشر » ٧٢ صوتاً فانسحب « باتريك فلنشر » وأعيد التصويت فنال « إدجار هوايتهد » ١٩٣ صوتاً ،و « تود » ١٢٩ صوتاً .. وأعلن المؤتمر أن « إدجار هوايتهد» سوف يتولى رئاسة الوزارة . . ووقف « تود » يطالب الحزب بتأييد الرئيس الجديد وأنه سوف يبذل مافى وسعه لمساعدته ، وأعلن « إدجار هوايتهد » أنه سيعين « تود » فى وزارته .

وعلقت الصحف على هذا الوضع بأن المسألة ليست صراعاً بين اتجاهات ليبرالية أو غيرهابقدر ما هىصراع حول الأشخاص . وأعلن « ولينجتون تشيروا » بعد قرارات المؤتمر أن المستوطنين البيض لا يؤمنونبالمشاركة، وأن سياسة روديسيا الجنوبيةتسير بدرجة كبيرة نحو جنوب أفريقيا .

وقد تطورت الأزمة داخل الحزب الفيدرالى المتحد ، فانشق عليه « تود» . . وأتباعه وأعلنوا أن الحزب لم يعد يمثل المبادىء التى قام من أجلها ..

٢ — الانتخابات .

أجريت الانتخابات العامة فى روديسيا الجنوبية فى ٥ يونيو من عام ١٩٥٨ . وكان هناك خمسة أحزاب فى المعركة فى بداية الامر . وقد

انسحب الحزب الكونفيدرالى والمؤتمر الوطني الافريقى ، وبقى حزب الدومينيون والحزب الفيدرالى المتحد وحزب روديسيا المتحد ، وهو يضم مجموعة تود ومعظم الافريقيين الذين كانوا فى الحزب القديم . ولم يسجل فى هذه الانتخابات سوى ١٥٠٠ أفريقى .

وقد فاز الحزب الفيدرالى المتحد ب ١٧ مقعداً

وحزب الدومينيون ب ١٧ مقعداً

وحزب روديسيا المتحد ب لا شيء

وكانت الاصوات كالتالى

حزب الدومينيون	١٨٫٣١٤
الحزب الفيدرالى المتحد	١٧٫٠٦٤
حزب روديسيا المتحد	٤٫٨٦٢

ولم يفز مستر « تود » نفسه فى دائرته .

وفى خريف عام ١٩٥٩ بدأت الحملة للانتخابات الفيدرالية . وكان الحزبان الرئيسيان فيها هما الحزب الفيدرالى المتحدوحزب الدومينيون ، وقد أغفل الحزبان بالطبع مسألة التقـــدم الافريقى ، وأعلن مستر « ونستون فيلد » أنه إذا لم يحصـل على الدومينيون بالمفاوضات ، فبعد نجاح الحزب سوف يجرى استفتاء ، وبعد ذلك يعلن الاستقلال ببساطة .. وقد فاز بالحزب الفيدرالى المتحد ب ٤٦ مقعـداً وحزب الدومينيون ب ٨ مقاعد وواحد مستقل و ٤ لا اتجاه لهم .

وفى نياسالاند طالب المؤتمر الوطنى الافريقى مؤيديه بأن يتجاهلوا

الانتخابات . على أن جميع الذين سجلت أسماؤهم من الأفريقيين فى الانتخاب الفيدرالى وفى المجموعتين كانوا ٨٠٤ فى روديسيا الجنوبية وأقل من ١٠٠ فى روديسيا الشمالية وحوالى ٢٠ فى نياسالاند .

أما المؤتمر الوطنى ، المؤتمر الأفريقى فى روديسيا الشمالية فقد انقسم إلى فريق (مؤتمر زامبيا) تحت قيادة « كينث كواندا » وهذا الفريق قاطع الانتخابات ، وفريق « نسكمبولا » الذى أصدر التعليمات إلى أعضاء المؤتمر بأن يصوتوا إلى جانب كل مرشح لا يؤيد الحزب الفيدرالى المتحد ، وهكذا وقف بعض أعضاء هذا الفريق إلى جانب مرشحى حزب الدومينيون وذلك لأنهم يدركون أن هذا الحزب لن يفوز بالأغلبية ، ويهدفون من حركتهم إلى التخفيف من طغيان الحزب الفيدرالى المتحد إذا ما فاز بأغلبية ساحقة .

* * *

الفصل الثامن

حالة الطوارىء

١ — أحداث فبراير ومارس ١٩٥٩ .

اننا لنجد بين ، الشعب الذى ينزع إلى الاستقلال صراعاً بين المعتدلين والمتطرفين ، وهذا ما حدث فى روديسيا الشمالية ونياسالاند ، إذ حدث نوع من الصراع بين « هارى تكمبولا » قائد المؤتمر الوطنى و « لورنس كاتلونجى » رئيس اتحاد عمال المناجم . . وقد كون المعارضون بقيادة تكمبولا ، هيئة جديدة عرفت ب (مؤتمر زامبيا الوطنى الأفريقى) وأطلق عليها فيما بعد (مؤتمر زامبيا) وذلك بقيادة « كينيث كواندا » و « كاب و ب و ى » .

ويدأ التوتر يزداد تدريجياً . ففى ابريل من عام ١٩٥٨ حدثت اضطرابات فى (ندولا) ، وبدأت حركة من أهالى وادى (جويجب) لأن بيوتهم مهددة بالغرق بسبب فيضان بحيرة (كاربيا) . وقد رحل الناس إلى أراض جديدة ، وثار هؤلاء بسبب كثرة المشاكل التى واجهوها فتدخل البوليس وأطلق النيران وقتل ثمانية وجرح عشرون .

وذكرت لجنة « ديفلين » أنه فى يوليو من عام ١٩٥٨ كان المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند يرى أنه ليس هناك طريق دستورى لتنفيذ وجهات نظرهم ، وقال « تشيب إيجير » أن اللغة الوحيدة التى يمكن

أن تفهمها الأمبريالية البريطانية هى لغة الصدام المتطرف ، وطالب المؤتمر بأغلبية أفريقية فى المجلس التنفيذى ، وأنهم إذا لم يحصلوا على هذه المطالب قبل حلول عام ١٩٦٠ فإنهم سوف يمارسون نوعا من عدم التعاون .

وفى ٢٤ من يناير عام ١٩٥٩ عقد المؤتمر اجتماعاً ، أعاد فيه هذه الآراء . واستمرت الأمور تزداد سوءاً . وفى ١١ فبراير لم تصرح الحكومة للمؤتمر الوطنى باجتماع له . فعقد هذا الاجتماع دون تصريح فى إحدى قرى منطقة (كارونجا) . وألقى القبض على رجلين . . وفى ١٥ فبراير عقد الأفريقيون اجتماعاً آخر حدثت فيه اصطدامات دامية . وفى ١٩ فبراير استخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين الذين حطموا أبواب السجون . .

وفى ٢٠ فبراير من عام ١٩٥٩ ، اجتمع حكام روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند اجتماعاً دوريا فى سالسبورى ، غير أنه فى ٢١ فبراير كانت الفصائل الفيدرالية تطير إلى نياسالاند ، وقد قابل الدكتور باندا حاكم نياسالاند وأبلغه أن وصول قوات روديسيا الجنوبية يعتبر بمثابة القشة الأخيرة بالنسبة لأبناء نياسالاند .. وبالفعل ، احتشدت الجماهير وحاصرت رؤساء المحكمة . ووقعت اصطدامات بينها وبين البوليس والجيش . وأطلقت قوات روديسيا الجنوبية النيران على المتظاهرين فى (ليليمنوى) .

وكان قد أعلن فى ٢٠ فبراير ، أن اللورد « بيرث » وزير الدولة

لشئون المستعمرات سوف يأتى قريباً إلى نياسالاند ليناقش مسألة التطور الدستورى ، غير أنه فى يوم ٢٦ فبراير أعلن أن الزيارة قد تأجلت ، وبعد هذا أعلنت حالة الطورىء فى روديسيا الجنوبية فى الوقت ذاته .

وفى مساء ٢٥-٢٦ فبراير ألقى القبض على ٤٩٥ أفريقيا فى روديسيا الجنوبية ، وفى مساء ٢ - ٣ مارس أعلن سير « روبرت اميتاج » حالة الطوارىء فى نياسالاند وألقى القبض على قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى . وفى ٢٦ مايو أعلن فى البرلمان أن ٨٥١ أفريقيا قد اعتقلوا .. وحدثت اصطدامات (تكاتاياى) حيث أصيب ٤٨ أفريقيا بالرصاص ، مات منهم عشرون .

٢ — أثر هذه الأحداث .

من الصعب افتراض أن إطلاق النيران ، واستخدام العصى ، وحملات التفتيش ، والغرامات بالجملة جعلت شعب نياسالاند يحب الاتحاد الفيدرالى ..

وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية ، فإن لجنة « ديفلين » قد سجلت أن البيان الذى أذيع الساعة السابعة من صباح ٣ مارس ، والذى ذكر فيه حاكم نياسالاند الأسباب التى دعت إلى إعلان حالة الطوارىء . هذا البيان لم يرد فيه شىء بالمرة عما يسمى ب (مؤامرة الاغتيال).. وكذلك فإن البيان الذى نشر على الجمهور ، والمنشور الدورى على جميع موظفى الحكومة ، والخطاب الخاص الموجه إلى رؤساء القبائل ، لم يرد فيها شىء بالمرة عن هذا الموضوع . ومع ذلك فإن المناقشات فى مجلس العموم اتخذت من (مؤامراة الاغتيال) سبباً رئيسياً لإعلان حالة

الطوارىء . وأخذت الصحف البريطانية تتحدث عن المذابح والأغتيالات.

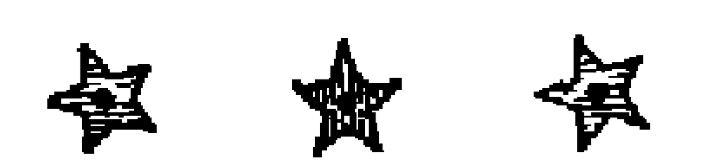
وصار حاكم نياسالاند نفسه فى ١٨ مارس يعطى لهذه المؤامرة التى لم يذكر عنها شيئاً من قبل ، وزناً كبيراً .

وقد قيل أن الحكومة قد خلقت (مؤامرة الاغتيال) هذه لتقوية مركزها الضعيف .. إلا أنها كانت بمثابة ضربة الساعة الثالثة عشرة ، مما ألقى الشك فى أذهان الكثيرين . .

وقد كشف السير « إدجار هوايتهد » فى أحاديثه أن قرارات إعلان حالة الطوارىء كانت معدة قبل عيد الميلاد ، وفهم من هذه العبارة أن التأجيل كان مرهوناً بوصول قوات روديسيا الجنوبية إلى نياسالاند ..


وقد أفصح عن هذا كله خطاب اللورد « مالفرن » فى مجلس اللوردات، عندما قال بأنه كان من المقرر وضع المؤتمر الوطني الأفريقى خلف القضبان حتى لا يعوق إرسال قوات البوليس اللازمة إلى نياسالاند .

إن ما كان يخشاه أهالى نياسالاند هو أن تحكمهم روديسيا الجنوبية ، فقيل لهم إنهم فى ظل الاتحاد الفيدرالى سوف يحتفظون بحكومتهم الذاتية . . إلا أنهم رأوا فى ظل الاتحاد الفيدرالى قوات روديسيا الجنوبية تأتى إلى نياسالاند وتقوم بأكبر حملة تفتيشية . وتزج بالمئات من قادتهم إلى السجون ، وتطرد أبناء نياسالاند من روديسيا الجنوبية .



الجزء الرابع

الحاضر والمستقبل



الفصل الأول

بعد الطوارىء

كان سير « ادجارهوايتهد » يعتقد بأن الذين يعارضون سياسته هم نفر قليل من المثيرين الأفريقيين ، لهذا رأى أنه يكفي أن يبعد هؤلاء المثيرين وأن يعطى مهلة لمدة خمسة اعوام ، فتستقر الامور ويثبت أن هذا مجرد وهم .

وتحدث السير « ادجار هوايتهد » في لندن في نوفمبرمن عام ١٩٥٨ عما أنجزته حكومته في زيادة أجور الأفريقيين ، ومشروعات الاسكان لهم التي رصد لها ١١ مليون جنيه ، وتعديل قانون تقسيم الأراضي في فبراير عام ١٩٥٦ ، وتعديل قانون المشروبات الروحية في أبريل من عام ١٩٥٩ . . غير أن رد الأفريقيين كان أمراً واحداً .. ماهو الموقف من المشاركة في السلطة في (المستقبل المنتظر) . . ففي نياسالاند ، وحتى نهاية ذلك العام كان الدكتور باندا ، ومئات من الأفريقيين ما زالوا في المعتقل .

ولما كانت المنظمات الأفريقية القديمة قد حلت ، فقد لجأ بعض الزعماء الأفريقيين الى تشكيل منظمات جديدة والاحتفاظ بقيادتها للعناصر القيادية الحقيقية . . فمثلا قام « أورتون تشيروا » وهو محام أفريقي ، وكان معتقلا مع الدكتور باندا ، غير أنه أطلق سراحه في أغسطس من عام ١٩٥٩ ، قام بتأسيس حزب جديد أسماه (مؤتمر

مالاوى) ، واحتفظ بمكان القيادة للدكتور باندا . . وفى روديسيا الشمالية قام « شونا » بتأسيس حزب أسماه (حزب الاستقلال الوطني المتحد) وتسلم قياده « كواندا » بعد خروجه من السجن فى يناير ١٩٦٠ . . وفى روديسيا الجنوبية تكون (الحزب الديمقراطى الجديد) فى أوائل فبراير من عام ١٩٦٠ بقيادة « ليويولد تاكاويرا » و« سيتهول » مؤلف كتاب القومية الافريقية .. وقال « تاكاويرا .. إنه ينبغى على الافريقيين أن ينظموا أنفسهم فى منظمات مستقلة ، ومالم يفعلوا هذا ، فان الاوروبيين لن يدخلوا معهم فى مشاركة حقيقية .

وقد عينت لجنة « مونكتون » لبحث إعادة النظر فى الدستور فى عام ١٩٦٠ ، وتقديم التوصيات اللازمة بشأن هذا الموضوع ..وقد صرح مستر « ماكميلان » فى ١٩ يناير من عام ١٩٦٠ ، فى سالسيورى أن مهمة لجنة « مونكتون » هى تقديم النصيحة بالوسائل التى تكفل صيانة الاتحاد الفيدرالى ، وليس من مهمتها أن تدمر هذا الاتحاد الفيدرالى ، وفى ٢٩ يناير أعلن السير « ادجار هوايتهد » فى مؤتمر صحفى أنه سوف يضع المسألة برمتها أمام الناخبين ، وأن روديسيا الجنوبية يجب أن تحصل على نظام الدومينيون ، وينبغى أن تبقى الحكومة الفيدرالية فى أيدى المتحضرين . . وفى ٢٨ يناير قال السير « جون موفات » فى المجلس التشريعى فى روديسيا الشمالية بضرورة البحث عن شكل جديد غير الاتحاد الفيدرالى ، مادامت أغلبية المواطنين تعارض الاتحاد الفيدرالى ، إلا أن هذا الاقتراح قد رفض .

* * *

الفصـــل الثانى

سياسة بريطـــانيا

١ — الأهداف البريطانية .

لم يعد من الضرورى أن نلتفت إلى القول بأن القومية الأفريقية حركة تثيرها حفنة من العناصر المثيرة ، والقضية الأولى هى أنه من صالح بريطانيا قيام دولة مستقرة فى وسط أفريقيـا يمكن أن تتبادل التجارة معها ..

إننا نريد دولة لايجلس حكامها على أسنة الرماح .. ولـكن ، إن جميـع وسائل الادارة ، والمناجم والمزارع والأعمال ، هى فى أيدى البيض فى الوقت الحاضر .. ويأمل بعض الأفريقيين بأن يتحسن الوضع إذا ما ألغى الاتحاد الفيدرالى ، ويعتقـــدون بأن روديسيا الشمالية ونياسالاند سوف تتقدمان بسرعة بدون روديسيا الجنوبية . .

ولـكن أذاما تم هذا الأمر ، ماذا سيكون مصير الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية .. ؟ إنهم سوف يعانون من إجراءآت التفرقة التى يباشرها « ادجار هـوايتهد » ، وإن روديسيا الجنوبية البعيدة عن الاتحاد الفيدرالى سـوف تنجذب الى فلك إتحاد جنوب أفريقيا ، وعندئذ سوف يـكون مصير الأفريقيين فى روديسيا الجنوبية هـو مصير الافريقيين فى إتحاد جنوب افريقيا . . إن نجاح قضيتهم فى نهاية

الامر ، مسألة لاشك فيها ، ولـكنها سوف تـكون بخسائر فادحة فى الارواح ، وسوف تترك مرارة فى نفوس الاجيال المقبلة ، ومثل هذه النتيجة سوف تمكون وبالاً على الاوروبيين .

ولـكن ما الذى نستطيع أن نفعله من هنا ، من بريطانيا ؟ وهنا نستعرض خريطة المعركة ...

٢ — خريطة المعركة .

دعنا ننظر بادىء ذى بدء ، فى ناخبى الاتحاد الفيدرالى ، إن غالبيتهم توجد فى روديسيا الجنوبية ، وسياسة « ادجار هوايتهد » لاتختلف كثيراً عن سياسة حزب الدومينيون ، وهو يريد الانفصال ، وإذا ما تم هـذا الامر فهـو بمثابة الانتحار للبيض فى روديسيا الجنوبية . . لانه اذا ما واجهت روديسيا الجنوبية بعد انفصالها عن الاتحاد الفيدرالى أزمة ما ، فان هذه الأزمة تعنى أنه يبيع سيارته الثانية ، ولـكنها تعنى بالنسبة لـكثير من الأفريقيين أن يموتوا جوعاً ... والجوعى لايمكن السيطرة عليهم .

منذ أشهر قليلة كان السؤال الأول الذى يتبادر الى الاذهان هو عما اذا كان الدكتور « باندا » سوف يمضى فى فصل نياسالاند عن الاتحاد الفيدرالى ؟ أما الان فان هذا الامر أصبح فى المرتبة الثانية أمام تهديد روديسيا الجنوبية بالانفصال .. إن بعيدى النظر بين الاوروبيين يدركون أن الارض تنسحب من تحت أرجلهم شيئاً فشيئاً ، وعليهم أن يقوموا بمساومة سريعة .. فهل تـكفى هذه الاعتبارات أمام روديسيا

الجنوبية لترضى بالوضع الراهن .. وخاصة أن روديسيا الجنوبية تفيد من الاتحاد الفيدرالى أكثر من أى اقليم آخر ...؟

وثمة مسألة أخرى وهى عزم الدكتور باندا على انفصال نياسلاند عن الاتحاد الفيدرالى ، على ان نتيجة هذا العمل لن تسبب آلاماً لسكان نياسالاند ، مثلما يحدث لسكان روديسيا الجنوبية ، كما أن هذا الوضع أفضل لنياسالاند من أن تبتلعها دوامة جنوب أفريقيا.. وسوف تمضى نياسالاند بالتأكيد فى الانضمام إلى روديسيا الشمالية أو تنجانيقا ، أو أن تقيم هذه الدول الثلاث شكلا جديداً .. وهنا يكون فى مقدور سكان هذه الدول وهم حوالى ستة ملايين نسمة أن يقيموا دولة أفضل من الدولة التى تقيمها روديسيا الجنوبية .

وثمة سؤال أخير .. هو هل يمكن أن نقوم بشيء ما داخل الاتحاد الفيدرالى بحيث يبقى الدكتور باندا ، وفى نفس الوقت لا يخرج عليه السير ادجار هوايتهد ؟

٣ — ماذا ينبغى أن نفعل ...؟

١ — المشكلة الرئيسية فى الاتحاد الفيدرالى هى أن الأغلبية تشكو من سيطرة الأقلية ، والاغلبية هى نياسالاند وروديسيا الشمالية ، والاقلية هى روديسيا الجنوبية التى تقوم بالدور الاكبر فى الحكومة الفيدرالية . ويخشى الكثيرون من إجراء أى تغيير فى هذا الوضع لأنه سوف يجلب الكوارث .. ولكن الامر فى حاجة إلى تغيير .

كذلك فان المتتبع لمنطقة النحاس يدرك أن تسوية المشاكل من شأنه

أن يؤدى إلى تقدم لابأس به ، إلا أن الحكومة الفيدرالية لا يتسنى لها بحكم الدستور أن تتدخل فى النزاع فى المناطق الصناعية لأنها من اختصاص إقليمى ، والادارات يسيطر عليها الرجل الابيض.. وكان من الممكن أن يطالب البعض بمنح هذه السلطة للحكومة الفيدرالية ، غير أن هذا يستلزم أيضاً أن تكون الحكومة الفيدرالية تتمتع بثقة الأفريقيين .. غير أنها لا تتمتع بهذه الثقة .. ومن هنا تبدو أهمية إكتساب ثقة الأفريقيين .

ويستلزم الامر نوعاً من التغيير فى نظام التعليم ، فإن تعليم الأفريقيين ما زال من اختصاص السلطات الاقليمية ، فى حين أن تعليم الأوروبيين من اختصاص السلطات الفيدرالية ، وهذا من شأن إشاعة الفرقة وتشجيعها بين العناصر .. والوضع نلمسه فى الزراعة ، التى تتوزع اختصاصاتها بين السلطات الاقليمية .

☆☆☆

الفصل الثالث

خاتمة

هذه كلها وجهات نظر شخصية .. غير أنها جميعاً ليست كفيلة بأن تثني الدكتور باندا عن عزمه فى الانفصال عن الاتحاد الفيدرالى .. وسوف تكون هناك أغلبية أفريقية .. ومن ذا يستطيع أن يشك فى هذا ؟

لقد أوضح الدكتور باندا ، أنه فى مقدوره أن يمسك بزمام الأمور بين النياسالانديين .. وهذا صحيح .. كما أن القوة لا يمكن أن تأتى بمثل هذا التأثير .. أفلا ينبغى أن نتحرك بسرعة ، ونجعل من نياسالاند دولة حرة حتى تبقى على علاقاتها بالروديسيات ..؟ ينبغى أن نسلم بأن نياسالاند الدولة الحرة سوف تقوم إن آجلا أو عاجلا .

أما وقد أدركنا أن نياسالاند ، وروديسيا الشمالية أيضا سوف يصبحان دولا أفريقية ، أفلا نأمل فى أن تحاول بريطانيا أن تكتسب ثقتهما .. ؟ ومع هذا ، فحتى هذه الخطوة لن تبقى نياسالاند وروديسيا الشمالية فى الاتحاد الفيدرالى .. إذن فليمنحا الفرصة واختيار الطريق لأنهما ستذهبان، سواء طواعية أو قسراً .

ألا يجدر بنا أن نفعل شيئاً ..؟ واضعين فى اعتبارنا هؤلاء الأصدقاء السود الذين مكثنا فى ديارهم . وواضعين فى اعتبارنا أننا ــ نحن البريطانيين ــ قد تأخرنا فى إدراك مجرى التاريخ . الحق أننا لا نستطيع

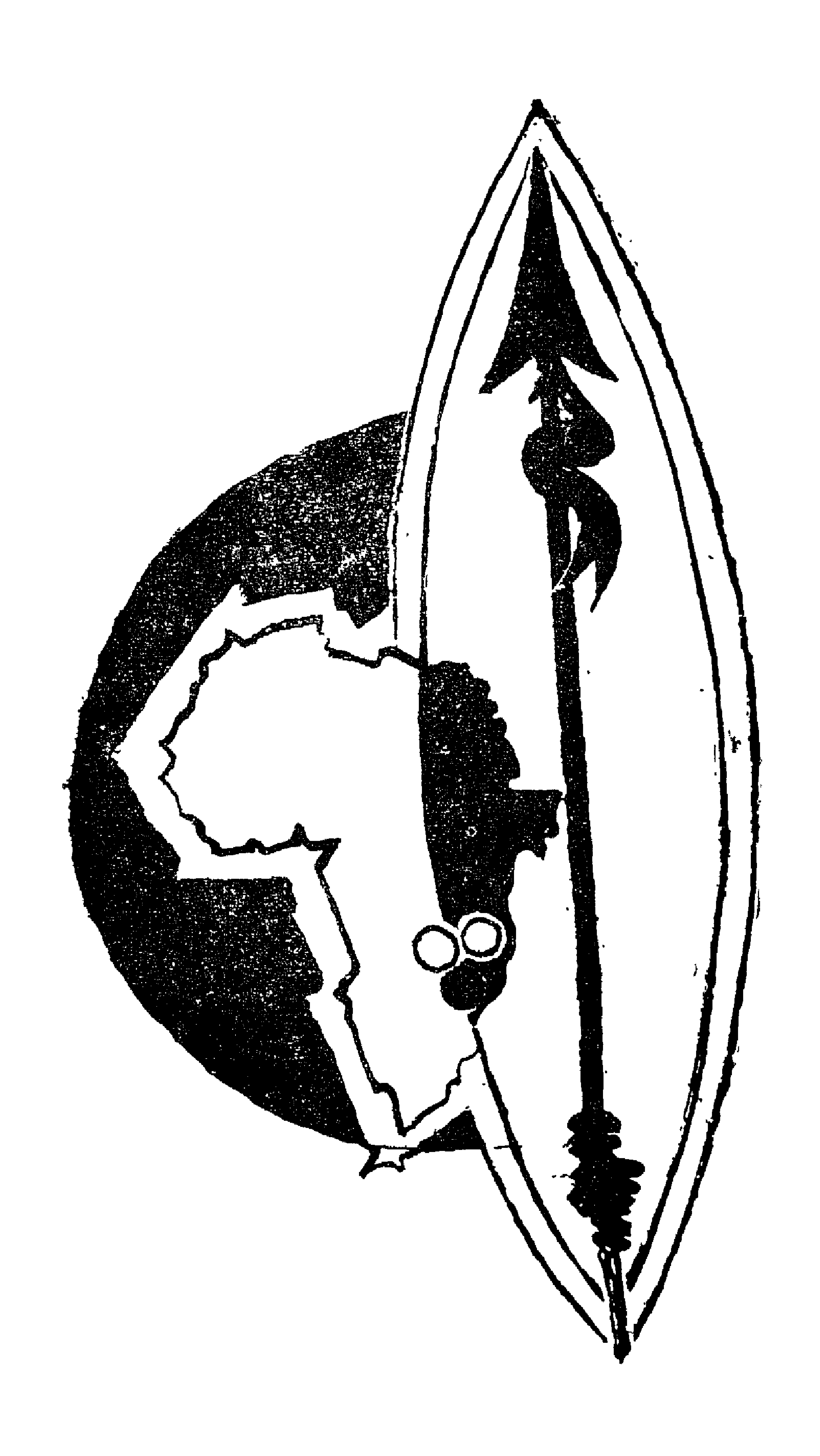
أن نفعل الكثير .. وليس فى وسعنا سوى أن نقترح أن يتضمن الدستور الجديد عبارات عن (حقوق الإنسان) .. ويالها من سخرية أن نفعل هذا ، بعد فوات الوقت .. والموائد قد قلبت على رأسها ..!!

أما روديسيا الجنوبية ، فعليها أن تغير قانون تقسيم الأراضى ، ونظم التعليم ، واللوائح الانتخابية .. وإذا ما رفضت هذه الحلول ، فليس هناك سوى طريق جنوب أفريقيا .. ولكن عليها أن تدرك أن الوضع فى جنوب أفريقيا سوف يتغير حتما ، إن آجلا أو عاجلا ، وإن لم يتغير بالطرق السلمية ، فسوف يستخدم الأفريقيون يوماً ما ، العنف لتغييره ، وهنا تكون الكارثة على البيض ، والأجيال طويلة ..!!



ملحق الكتاب

وجهة نظر افريقية



وجهة نظر أفريقيـــة

فيما يلى يجد القارىء موجزاً لوجهـــة النظر الأفريقية ، وهى وجهة نظر الحزب الوطنى الديموقراطى فى روديسيا الجنوبية ، وقـد كان يوجد فى روديسيا الجنوبية ، المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يعتبر أمتداداً للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند وروديسيا الشمالية ، وقـد قامت سلطات المستوطنين بحـل المؤتمر الوطنى الأفريقى فى الروديسيات ونياسالاند ، وألقى القبض على زعمائه ، وأعتبر الحزب خارجاً على القانون ، وعلى الرغم من أن قادة هذا المؤتمر قد أفرج عنهم فى نيـاسالاند وروديسيا الشمالية ، فمازال بعض قادته وراء القضبان فى روديسيا الجنوبية .

والواقع أن الحركة الوطنية الأفريقية فى روديسيا الجنوبية ، ليست فى قوة مثيلاتها فى نياسالاند وروديسيا الشمالية . . وقد قام الحزب الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية ، ليسد الفراغ السياسى بالنسبة للحركة الوطنية الأفريقية .. وهو يضم كثيراً من المثقفين الأفريقيين أمثال (سيتهول) مؤلف كتاب(القومية الأفريقية) الذى سبق ترجمته فى سلسلة الفكر العـالمى . كذلك يضـم الحزب بعض الأفريقيين الذين كانوا ينتمـون الى بعض الهيئـات الأوروبية الاقـل تعسفاً إزاء الأفريقيين .

وينظر بعض الأوروبيين إلى الحزب الوطنى الديموقراطى على إعتبار أنه حزب معتـدل ، ويجدر بالمستوطنين التفاهم معـه ، وأياً ما كان

الأمر ، فان الحزب الوطنى الديموقراطى هو المعبر الرئيسى الآن عن الحركة الوطنية الأفريقية فى روديسيا الجنوبية ، ونحن هنا نعرض ترجمة نصوص بعض الوثائق التى نشرها الحزب الوطنى الديموقراطى ، وذلك حرصاً منا على أن تقدم للقارىء وجهة نظر أفريقية خالصة .

* * *

موقف الحزب الوطنى الديموقراطى من المقترحات الدستورية*

انتهى المؤتمر الذى عقد فى (سالسبورى) من ٣٠ يناير إلى ٧ فبراير ١٩٦١ لمناقشة دستور روديسيا الجنوبية بالفشل ، لأن الحزب الوطنى الديموقراطى لم يقبل المقترحات الخاصة بتعديل اللائحة الانتخابية .. وعلى الرغم من الفروق الصغيرة فى تناول هذه المقترحات ، فان الاحزاب الأوروبية الثلاثة تتفق جميعا حول ضرورة صيانة سيادة المستوطنين سياسياً لفترة لاحد لها . وقد وقف الحزب الوطنى الديموقراطى بمفرده يطالب (بالحكم) للأغلبية فوراً... ويحتوى مشروع اللائحة الانتخابية التى رفضها الحزب الوطنى الديمقراطى على النص بوجود مجموعتين من الناخبين ، وعلى أن يكون الناخب قد بلغ من العمر ٢١ عاما وملماً باللغة الانجليزية .

وقد أعترض الحزب الوطنى الديموقراطى على النص بضرورة معرفة اللغة الانجليزية كمؤهل للتصويت ، إذ أن معرفة اللغة الانجليزية ،

فى الظروف الراهنة ، تتوقف على المقدرة المالية من جانب الأفريقيين حتى يعلموا أطفالهم أو يتعلموا هم ، إن الاجر المنخفض الذى يتقاضاه الأفريقى لايسمح بالتعليم ، ففى عام ١٩٥٩ كان متوسط الاجـر للرجل الأفريقى ، متزوجا أو غيرمتزوج ، حوالى ٨٠ جنيهاً سنوياً فى المدن وحوالى ربع هذا المبلغ فى معظم المناطق الزراعية ، وثانياً فان عدد المدارس التى تقسام للأفريقيين مقيـد بالمبلغ الذى يخصصه المستوطنون لتعليم الافريقيين، ففى عام ١٩٥٩ صرفت حكومة المستوطنين مبلغ ١٧٠ر٨٠٧ر٢ جنيهاً على تعليم الافريقيين البالغ عددهم ٣ مليون نسمة ، بينما صرفت حكومة المستوطنين الفيدرالية مبلغ ر٠٠ر٩٩٨ر٦ جنيهاً على تعليم ٠٠٠ر٢٩٧ من البيض ، وثالثاً فان موظفى التسجيل هم المستوطنون أنفسهم الذين يستلزمون الماماً كافياً باللغة الانجليزية من الناخبين الأفريقيين .

والمجموعة الأولى من الناخبين . . وهى (المجموعة ا) موضوعة بشكل رئيسى لتكون مقصورة على المستوطنين لأنها تتطلب دخلا مرتفعاً ومؤهلات تعليمية معينة . . وهى كما يلى :

ا) دخل قدره ٣٠٠ جنيه خلال كل العامين السابقين على طلب ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٥٠٠ جنيه ..

وفى هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد قضى ٤ سنوات من

---

* مترجم عن مجلة Democratic Voice International .. التى تصدر عن مكتب الحزب الوطنى الديموقراطى (روديسيا الجنوبية) بالقاهرة ، عدد ابريل ١٩٦١ .

التعليم الثانوى .

ب) دخل قدره ٤٨٠ جنيها خلال كل من العامين السابقين على طلب ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ١٠٠٠ جنيه .

وفى هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد قضى ٦ سنوات من التعليم الابتدائى .

ج) دخل قدره ٧٢٠ جنيهاً خلال كل من العامين السابقين على طلب إدراج الاسم ، أوملكية ثابتة تقدر بـ ١٥٠٠ جنيه .

ويلاحظ أن شروط هذه الفئات الثلاث مرتفعة بالنسبة للأفريقيين الذين يتحكم المستوطنون فى تعليمهم ودخلهم .

أما المجموعة الثانية من الناخبين ، (المجموعة ب) فالمفروض أنها للأفريقيين أساساً . . وشروطها كما يلى :

ا) دخل بنسبة ٢٤٠ جنيها سنوياً ، وذلك خلال الستة شهور السابقة على طلب ادراج الأسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٤٥٠ جنيهاً .

ب) دخل بنسبة ١٢٠ جنيهاً سنوياً ، وذلك خلال الستة شهور السابقة على ادراج الاسم ، أو ملكية ثابتة تقدر بـ ٢٥٠ جنيهاً .

وفى هذه الحالة يجب أن يكون الناخب قد مضى عامين فى التعليم الثانوى .

ج) ١ — الذين تجاوزوا سن الثلاثين ، ولديهم دخل بنسبة ١٨٠

جنيهاً سنـوياً ، وذلك خلال السنة شهور السابقـة على طلب ادراج الاسم ، أو ملـكية ثابتة تقدر بـ ٣٥٠ جنيهاً .

٢ — رؤساء القرى الذين لديهم ما لايقل عن ٢٠ عائلة تحت إمرتهم .

٣ — الـكهنة .

والحزب الوطنى الديموقراطى يرفض شروط المجموعة الثانية جملة وتفصيلاً ، لأنه يؤمن بأن جميع المواطنين فى روديسيا الجنوبية كل واحد غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن أن تـكون هناك أصوات أقل قيمة من أصوات أخرى .

قضية المعتقلين السياسيين فى روديسيا الجنوبية(*)

فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٥٩ ألقى القبض على آلاف من الأفريقيين ، قادة روديسيا الجنوبية السياسيين ومؤيديهم . . وحتى العاطفين عليهم ، وسيقوا قسراً إلى معسكرات الاعتقال ، وكان هؤلاء أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى (وهو غير مصرح به الآن) .

إن قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤيديهم لم يرتـكبوا جرما ، فهم ليسوا مجرمين . وكذلك فهم ليسوا دعاة إثارة ضد القانون . . وربما كانت جريمتهم الوحيدة التى ارتـكبوها هى معارضتهم القهر البشع لرأى الأفريقيين من جانب « هوايتهد » ووزرائه من المستوطنين

(*) ترجمة لافتتاحية المجلة السابقة عدد فبراير ومارس عام ١٩٦١ .

الذين ركبهم الخوف .

والحقيقة المجردة ، هى أن هؤلاء المناضلين الأحرار الأعزاء ، قد ألقى القبض عليهم وتركوا عائلاتهم تعانى الحرمان ، وأن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد ألغى ... لقد رمى « هوايتهد » بهؤلاء المناضلين خلف القضبان ببساطة ورفض تقديمهم إلى المحاكمة ، لأنه ليس ثمة قضية ضدهم . فما هو السبب إذن فى إلقاء القبض عليهم ؟ وماذا فعلوا حتى يظلوا فى السجون ؟ إن الذين يعرفون تاريخ روديسيا الجنوبية ، ومسألة اتحاد روديسيا ونياسالاند ، لمن اليسير عليهم أن يجدوا رداً على هـــذا السؤال ..

ففى عام ١٩٥٨ وعد « روى ولنسكى » العنيد ، الذى ولد فى جنوب أفريقيا ، ورئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى الروديسى ، وعد ناخبيه البيض بأن الاتحاد الفيدرالى سوف يصبح فى وضع (الدومينيون) وذلك فى مؤتمر ١٩٦٠ . ومن الصعب أن ندرك إذا ما كان ولنسكى يخدع ناخبيه كى يصوتوا إلى جانبه فى الانتخابات .. والمسلم به أن ولنسكى كان يرى أنه من الأسلم له أن يبعد عن الطريق المؤتمرات الثلاثة (المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية ، ومؤتمر زامبيا الوطنى الأفريقى فى روديسا الشمالية ، والمؤتمر الوطني الأفريقى فى نياسالاند) . وقرر وقتئذ أن يتشاور مع « إدجار هوايتهد » رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، و» إيفلين هون » حاكم روديسيا الشمالية ، و « روبرت أرميتاج » حاكم نياسالاند » حول إبعاد قيادات هذه

المنظمات النضالية الثلاث . ومن ثم يتم نفيهم بعدذلك . وهكذا اتخذ القرار الأحمق ، الجافى للواقع ، بالقبض على قادة المؤتمرات الثلاث وأتباعهم فى الروديسيات و نياسالاند . وحتى يومنا هذا، فما زال ضحايا لهذه الحملة فى المعتقلات .. «جورج نياندور» و «روبرت تشيكبرما » وقادة عديدون غيرهم من المؤتمر الوطنى الأفريقى فى روديسيا الجنوبية .

وأياما كان الأمر ، فإن ماتضعه فى اعتبارنا حتى اليوم ، هو إطلاق سراح هولاء المعتقلين السياسيين دون قيد ولا شرط .

وفى يناير من العام الماضى ، أطلق سراح المعتقلين من المؤتمر الوطنى الأفريقى . (مؤتمر زامبيا) فى روديسيا الشمالية ، وفى يوليو من العام ذاته أطلق سراح المعتقلين من المؤتمر الوطنى الأفريقى فى نياسالاند .. وكان قد أفرج عن الدكتور « باندا » فى ابريل ..

والآن من الواضح ألا قضية ضد هؤلاء المعتقلين ، لأنه قد أطلق سراح زملائهم فى روريسيا الشمالية ونياسالاند . والذين اعتقلوا للأسباب ذاتها . . وإننا لانفهم لماذا يجرؤ « هوايتهد » على إبقاء قادتنا فى السجون . . . ؟

إن الذين يتوهمون أن الرفيقين « جورج نياندورو » و« روبرت تشيكيرما » يمكن أن يغيرا معتقداتهما وإيديولوجيتهما بسبب اعتقالهما إلى مالانهاية ، فإنهم يرتكبون خطأ فاحشاً . وفى الحقيقة أن السجن يثبت بطولتهم وشعبيتهم مع جماهير الشعب ، ودليل على أن المستوطنين يعتقدون أنهم لا يمكن أن ينجزوا أى شىء إذا ما خرج

هؤلاء الناس من السجون .

* * *

أهداف الحزب الوطنى الديمقراطى
فى روديسيا الجنوبية

(ا) القيام بدور طليعى فى النضال الذى لا هوادة فيه من أجل حرية الشعب الأفريقى .

(ب) النضال من أجل تصفية الاستعمار والأمبريالية وكافة أشكال القهر ، تصفية شاملة .

(ج) تأسيس حكومة ديموقراطية تنتخب على أساس (رجل واحد وصوت واحـــد) .

(د) الدعوة إلى جامعة الدول الأفريقية وتأكيد الشخصية الأفريقية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يضع الحزب برنامجه التالى :

(ا) وقف العمل بدستور المستوطنين الذى يمنحهم السلطة لقهر الشعب الأفريقى ، وعلى الحكومة البريطانية أن توقف العمل بهـذا الدستور فوراً ، والا فسوف تضطر إلى هـذا فى ظروف تـكون غير ملائمة لاستقرار المستوطنين فى بلادنا .

(ب) وبذات الوقت ، يجب عقد جمعية تأسيسية على أن يـكون عدد الممثلين متناسباً مع عدد الجماعات المختلفة التى تقوم بانتخاب ممثليها انتخاباً حراً ، ويقوم هؤلاء بوضع الدستور الجديد الذى يجب أن يشمل المسائل التالية ضمن مسائل عديدة أخرى :

(ا) صوت واحد لكل مواطن فى روديسيا الجنوبية بلغ الواحد والعشرين عاماً .

(ب) احترام إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة .

ويقضى هذا إلغاء الأشكال المنصرية مثل (هيئة الشئون المحلية) و(المشاركة) و (تعدد العناصر) و(المستويات المتحضرة) . وغير هذه من السياسات التى من شأنها تنمية التفكير داخل نطاق عنصرى .

وعلى كل مواطن فى روديسيا الجنوبية أن يعتبر نفسه أفريقيا أو عضوا فى الجنس البشرى ويخلص لروديسيا الجنوبية ومبادىء الحرية الأفريقية .

ويترتب على هذا انعدام انقسام روديسيا الجنوبية إلى مستوطنين ومقهورين .

ولما كانت مآسى السيطرة البيضاء وأنانيتها واستعماريتها تتخذ شكلا مزمناً ومن الصعب إلغاؤها ، فإن الخطر يتزايد ويوشك أن يقع وذلك نتيجة لعرقلة رغبة الحزب فى تسوية سلمية ، تلك العقبات التى يضعها المستوطنون ، وتؤيدهم ضمنياً الحكومة البريطانية .

وإذا ماحدث أن استمرت عرقلة رغبة الحزب فى تسوية سلمية، فإن الحزب الوطنى الديمقراطى ، سوف لا يجد أمامه سوى أن يجمع قواه الضرورية لشن (نضال ثورى) لاهوادة فيه .

ويؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى أن الشعب الأفريقى يجب أن يعيش فى ظلال (الحرية) أو يموت فى سبيل الحرية، ويترك العالم للشيطان.!!

القضية الأفريقية *

ما أصبح الحزب الوطنى الديموقراطى (خارجاً عن القانون) حتى أرسل مبعوثيه إلى لندن . وكان سير « إدجار هوايتهد » قد جمع (الرؤساء) الأفريقيين ، ليأمرهم بتأييد الحكومة ، وهددهم بالطرد من مناصبهم إذا لم يعلنوا تأييدهم .. إلا أن (الرؤساء) موظفون عموميون ، يقومون بأعمالهم لحساب الحكومة ، فهم لا يعبرون عن رأى الشعب ، لذا فإن أي أمر يضطرون إليه ، سوف لا يلتزم الشعب الأفريقى به ..

لقد قال أعضاء الحزب الوطنى الأفريقى ، وهم يمثلون ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ أفريقى ، قالوا : « لا » إزاء مسألة (إلغاء السلطات التحفظية) .. لقد عارض الأفريقيون رغبات الأقلية المستوطنة فى التخلص من السلطات التحفظية الموجودة فى الدستور .

إن مسألة إلغاء (السلطات التحفظية) من دستور روديسيا الجنوبية قد ظهرت فى فترات مختلفة : ففى أعوام ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ، طلب السير « جود فراى هاجنز » ـ اللورد مالفرن حالياً ـ ورئيس وزراء روديسيا الجنوبية وقتئذ ، طلب من وزير الخارجية إلغاء (التحفظات) من دستور روديسيا الجنوبية .

وكان رد وزير الخارجية :

---

* من كتيب أصدره مكتب الحزب الوطنى الديموقراطى فى لندن .

« إن الوقت لم يحن بعد ، كى توافق حكومة المملكة المتحدة على حذف التحفظات » .

ومنـــذ ذلك الحين وسياسة المستوطنين فى روديسيا الجنوبية أصبحت أكثر تعسفاً ، إذ أن قوانين كثيرة قد أجيزت وباجماع البرلمان الأبيض . وكان من شأنها أن تؤثر على سياسة البلدان المجاورة أكثر من أى وقت مضى منذ عام ١٩٣٥ .

وفى عام ١٩٥١ ، اضطرت الحكومة ، إزاء ضغط المعارضة * فى روديسيا الجنوبية ، أن تعين لجنة من الجمعية التشريعية . وقد أوصت هذه اللجنة بقيام مجلس تشريعى آخر، مثل مجلس الشيوخ، ليتولى السلطات التحفظية عن حكومة المملكة المتحدة . وكانت بشائر الاتحاد الفيدرالى فى الأفق ، فأهمل تقرير هذه اللجنة لأن الأقلية البيضاء كانت تحلم بنوع أشمل من التحكم فى روديسيا الجنوبية ، وظنت أن الاتحاد الفيدرالى سوف يحتفظ لها بحالة السيادة ، وسيكون هـذا الوضع أكثر جاذبية ، ولهذا لم يكن ثمة ما يدعو على التركيز على مسألة إلغاء السلطات التحفظية .

وقد جدد المستوطنون مطلبهم من أجل الاستقلال الكامل .. لماذا ؟ ذلك لأن الأمل الذى راودهم فى التحكم والسيطرة من وراء الاتحاد الفيدرالى ، والأمل فى أن يحقق لهم الاتحاد الفيدرالى استقلالا

* المقصود بالمعارضة هنا ، جزء من البيض أيضا يريدون إلغاء التحفظات التى قصد بها التخفيض من تقشف المستوطنين .

تحت السيطرة البيضاء ، هذه الآمال أضحت بعيدة المنال ، وأكثر من هذا ، فإن المستوطنين فى روديسيا الجنوبية يعملون بالفعل على تحطيم الاتحاد الفيدرالى . وقد بدأوا ينفضون الغبار من جديد عن تقرير لجنة عام ١٩٥١ الذى كان قد وضع على الرف .. ويعتزم سير « إدجار » أن يتخلص من السلطات التحفظية وإعلان الاستقلال الكامل لروديسيا الجنوبية .

إن الحزب الوطنى الأفريقى ، باسم الأفريقيين ، يعارض إلغاء التحفظات ولا سيما المواد ٢٧ ـ ٢٨ .. وقد جاء فى المادة ٢٨ :

فى حالة عدم تلقى حاكم روديسيا الجنوبية تعليماتنا عن طريق وزير الخارجية بشأن أى قانون ، وفى حالة عدم تضمن مثل هذا القانون نصاً على وقف العمل به إلى حين التوقيع عليه بالموافقة من جانبنا ، فعلى الحاكم أن يتحفظ على :

ا) أى قانون من شأنه أن يضغط على الوطنيين أو يعرضهم لظروف من العجز والتغيير لا يتعرض لمثلها الأوروبيون .

ب) أى قانون من شأنه أن يعدل ، أو يعيد النظر ، أو يتعارض ، أو يتناقض بأى شكل من الأشكال مع مثل هذه التحفظات ، ويهدف إلى تغييرها عن طريق المجلس التشريعى .

وقد أوضح الحزب الوطنى الديموقراطى ، رأيه فى معارضة إلغاء هذه التحفظات وذلك فى المذكرة التى قدمها إلى « اللورد هيوم » فى لندن أخيراً ، من جانب مبعوثى الحزب وهى كما يلى :

« إن حكومة صاحبة الجلالة فى وسعها أن تتخلى عن هذه التحفظات فى أى وقت تشاء . وسوف لا يحدث اعتراض من جانبنا . ولكن على شرط أن تنتقل السلطة السياسية فى المستعمرة إلى حكومة ديموقراطية . وعلى شرط أن يصحب تخلى حكومة صاحبة الجلالة عن هذه التحفظات اصلاح جذرى فى القانون الانتخابى . ويقوم هذا الاصلاح على مبدأ « رجل واحد وصوت واحد » ، إن أى وضع آخر تتخذه الحكومة البريطانية فى سبيل تسوية نهائية ويكون من شأنه أن يذعن للمستوطنين ، يجب أن ينظر إليه ، وسوف لا يكون أمامنا إلا أن ننظر إليه باعتباره مشاركة من جانب حكومة صاحبة الجلالة فى سياسة المستوطنين للتمييز العنصرى وسيطرة المستوطنين . إننا لا نرغب فى أن ندفع إلى مثل هذا الوضع ، ولا سيما أن نية حكومة صاحبة الجلالة ، كما نعتقد ، وكما هو واضح من التطورات الدستورية فى كينيا وتنجانيقا ، أن حكومة صاحبة الجلالة تهدف إلى إزالة السياسة القائمة على التمييز العنصرى وحكم الأقلية » .

* * *

رسالة جوشوا مكايوكو نكومو

الرئيس العام للحزب الوطنى الديموقراطى

أيها الأصدقاء الأعزاء :

لربما تكونون قد دفعتم إلى أن تعتقدوا بأن روديسيا الجنوبية

تتمتع بالحكم الذاتى . وإننا لا نلقى عليكم اللوم ، لأن هذا الانطباع قد تم بفضل أجهزة الدعاية الصحفية التى يمتلكها البيض ، بينما لا يملك منها الشعب الأفريقى شيئاً . أما اليوم ، فها هى ذى الفرصة لنقف على وجهة النظر الأفريقية .

إن روديسيا الجنوبية تضم ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ أفريقى و ٢٥٠٫٠٠٠ مستوطن أبيض . وحوالى ٢٠٫٠٠٠ أسيوى وآخرين . ومن بين هذه الجماعات ، فإن المستوطنين وحدهم هم الذين يحتكرون كافة وظائف الدولة دون الأفريقيين، ومن ثم فإن روديسيا الجنوبية لاتتمتع بالحكم الذاتى ، وإنما المستوطنون هم الذين يتمتعون به .

أيها الأصدقاء .

أن هذه البقعةمن أفريقيا لتمارس اليوم مرحلة حرجة من الأحداث السياسية . لقد ابتليت بلادنا بنظام المستوطنين الذين يعود أصلهم إلى انجلترا. لقدفرضوا علينا،وتدفقوا إلينا باستمرار عنطريق الحكومات البريطانية المتعاقبة . إن بعض الاحتكاريين فى بريطانيا يستغلون شعبنا وأرضنا ، ويستخدمون المستوطنين لابقائنا بعيداً عن السلطة . إن الأساسين التقليدين ، والتوأمين لحياتنا ، وهما الأرض والماشية ، اختطفهما المستوطنون مناقسراً ، بعدئذراحوا يقتسمونهما بين أنفسهم وبين الرأسماليين فى بريطانيا .

أنها لحملة خبيثة وضعت بإصرار لاجبارنا على ظروف من الفاقة ، وبالتالى يجعلوننا شعبا لا يستطيع الاعتماد على نفسه . ويضطر ألا يجد

فرصة أخرى غير المذلة .

● ألا إننا نعلم أن الأرض أرضنا .

● ونعلم أنهم استولوا عليها قسراً ، وهذه القوة لا تمنحهم أى حق فى امتلاكها .

● إننا نعلم أنه لمن حقنا الذى لا يجوز التنازل عنه ، أن نحكم أنفسنا فى بلادنا ، وبالطريقة التى يختارها شعبنا .

● وإننا نعلم أننا مضطرون إلى النضال الذى لا تردد فيه ، والذى لا يلين من أجل إعادة كل ما هو مشروع لنا .

● لقد عرفنا المهانة فى ظل نظام المستوطنين ، وذقنا مرارة التقاليد الوهمية للحكومة البريطانية .

إن قوانين الاغتصاب التى تذل نساءنا . والتى تسمح لذكور المستوطنين ـ بأمر القانون ـ أن يستخدموا نساءنا بالجملة وكيفما اتفق ، بينما يضرب الرجال السود ويتعرضون للجزاء إذا بدرت منهم بادرة إزاء نساء المستوطنين .

وقد جعل المستوطنون ، من تعطل أى أفريقى ، جريمة تحت ستار ما يسمونه (قانون التشرد) . . سواء كانت هناك أعمال ، أم لم تكن .. ولهذا يتعرض الأفريقى للسجن ، ويرسل لمعسكرات العمل الإجبارى لأنه عاطل .

أيها الأصدقاء .

إننا نذكر هذه القوانين على سبيل المثال لا الحصر ، إذ أن هناك

أمثلة عديدة ذات طبيعة أسوأ . إن القوانين فى حد ذاتها ، ليست هى المشكلة الأساسية ، ومن الضرورى فهم هذه المسألة . القوانين السيئة ، والتفرقة العنصرية وغيرها هى نتائج وليست أسبابا . إنها نتائج النظام الحكومى ذى الطبيعة السيئة . ومن ثم فإن ، (النظام) هو أس البلاء فى روديسيا الجنوبية .

لقد وضع الدستور فى لندن من جانب الحكومة البريطانية، ولم يكن، دستوراً بقدر ما كان رسائل تناشد بنى جلدتهم أن يسلكوا فى حكمهم على أسلوب ينفع المستوطنين والشعب البريطانى ، وتؤكد عدم مشاركة الأفريقيين فى أى جانب من جوانب السلطة .

لقد اعترضنا بقوة على كافة مساوىء الحكم التى تقترف ضدنا . وفى السنوات المنصرمة ، نظمنا الوفود ، والاحتجاجات .. الخ ولكن دون جدوى . لقد كشفت الحكومة البريطانية عن موقفها ، برضائها عن القهر البشع على الأفريقيين، وبقبولها كل ما نحن ضحاياه اليوم .

أيها الأصدقاء .

... غير أن المد يتغير .. لقد وضعنا أقدامنا على طريق الحرية وقررنا أن نتشبث به فى إصرار وجنون ، إذا ما لزم الأمر .. وسوف لا نقع فى حيرة ، فإننا نركز اليوم على شعار حل مشاكلنا بالإقناع عن طريق مؤتمر دستورى .

إننا نقوم بهذا ، رغبة منا فى حل المشاكل بالوسائل السلمية . . وبسبب هذا الأسلوب وحده ، ردوا علينا بالرصاص رسقط عشرات

من أبناء شعبنا صرعى. وهذا يكفى لايضاح نوايا المستوطنين فى مقاومة مثل هذا الحل. وبذات الوقت فهو يبرر لنا النظر فى بعض الوسائل الأكثر فعالية والتى تضمن لنا الحلول.

وسوف يكون واهما من يفترض أن التسامح سيبلغ بنا حد البقاء فى المسالمة الحالية إزاء المقاومة الرعناء التى تبديها أقلية متعصبة وأنانية وعنصرية، مثل المستوطنين البيض.

أيها الأصدقاء.

إن الحكومات البريطانية المتعاقبة قد تخلت عن العقل وفكرت بدمائها، فساندت بشكل دائم كافة الإجراءات التعسفيـة ضد الشعب الأفريقى.

أن أجهزة الدعاية البريطانية، تحاول اليوم تحضير الرأى العام العالمى. ليركز انتباهه إلى روديسيا الجنوبية، وذلك بأحداث أكبر ضجة ممكنة حول ما يسمونه (منح الأفريقيين نصيباً فى الحكم المحلى، وإزالة قيود التجول) .. إنها محاولة للتمويه على الرأى العام العالمى، حتى تمر الاتفاقيـة الدستورية التى تعتزم الحكومة البريطانية عقدها مع المستوطنين من خلف الظهور.

إن مثل هذه المحاولات لن تخدع أحداً، أنها تمويه اعتدنا عليه ... أن يقظتنا لوطيدة، وعزمنا لايهتز ...

جوشوا مكايوكو تكومو
رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى

فهرس الكتاب

صفحة

* * *

دار النصر

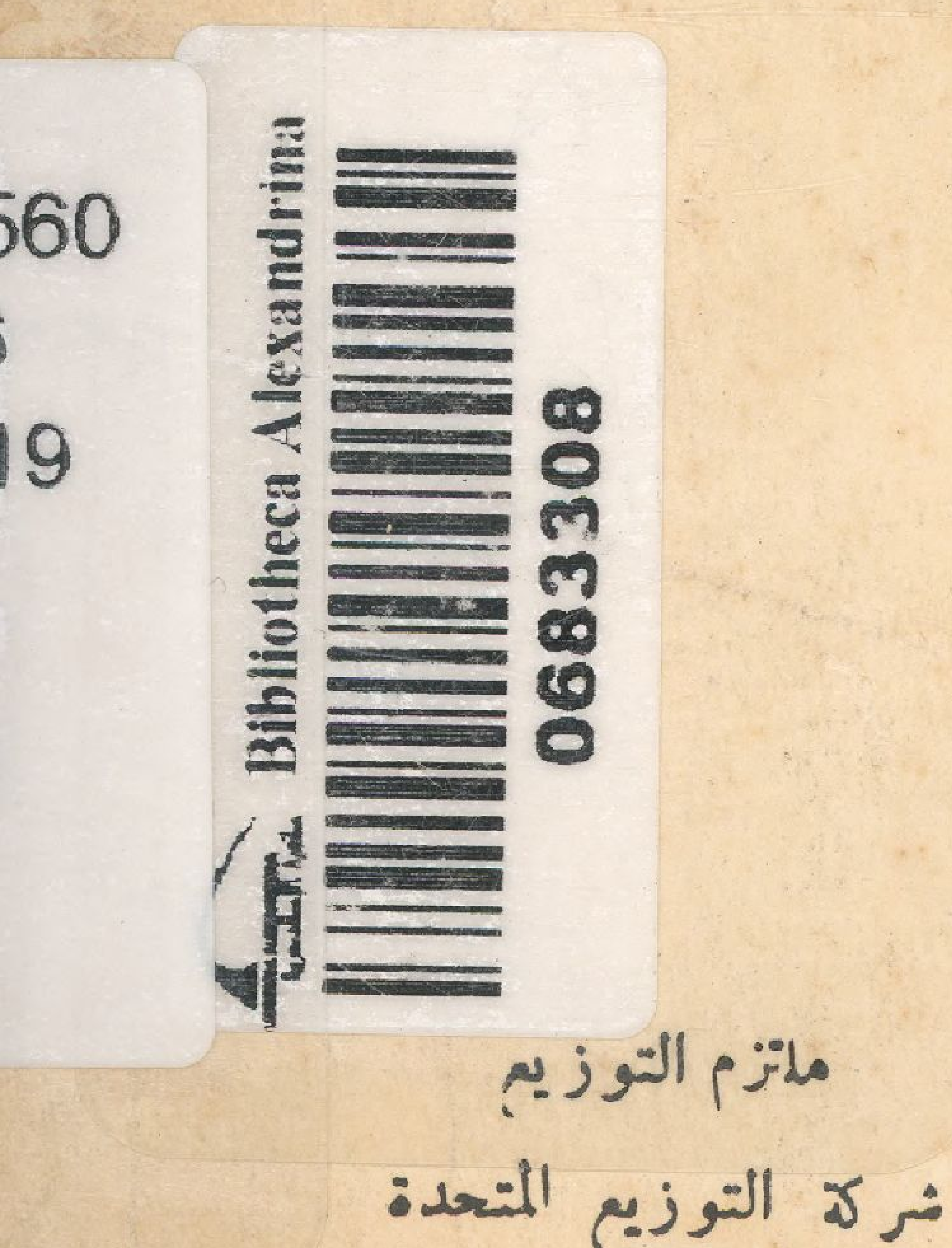
٥ شارع محمد سعيد بالقاهرة

سلسلة الفكر العالمى

سلسلة كتب شهرية تقدم إلى القارىء فى يسر خلاصة وافية لأهم مايصدر فى العالم من كتب أو يظهر فيه من آراء . غير انها تنشر الآراء على مسئولية اصحابها دون سواهم ، إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف .

« صدر منها »

- الستار الحديدى حول امريكا ...
- مطامع بريطانيا فى الشرق الأوسط ...
- سيا الهند الخارجية ...
- خمس كار تغير وجه العالم ...
- امريكا والشرق الأوسط ...
- نزع السلاح ...
- ثورة ناصر ...
- مستقبل الديمقراطية فى آسيا ...
- شخصية العم سام ...
- الدبلوماسية فى عصر الذرة
- القومية الأفريقية
- خروشوف والغرب
- بعث المانيا
- موقف الغرب من ألمانيا
- أمريكا بلد الرخاء والشقاء
- الدعاية السياسية
- الصراع الكبير بين الشرق والغرب
- دواعى الحرب العالمية الثالثة
- آسيا والنفوذ الغربى
- الرجل الأبيض فى مفترق الطرق
- رحلة فى الشرق الأقصى
- غانا وحياة نكروما



الكتاب التالى يصدر فى اول أغسطس ١٩٦١

الثمن ١٠ قروش

ملتزم التوزيع
شركة التوزيع المتحدة